


العدد (٧) | تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين | أيلول ٢٠٠٤

# صبرا وشاتيلا في الذاكرة

## حملة الدفاع عن حق العودة

## الافتتاحية

# جرح ينزف

اثنان وعشرون عاما مرت، وجرح صبرا وشاتيلا ما زال ينزف. اثنان وعشرون عاما، والنزيف مستمر ينتقل من مخيم إلى مخيم، من لبنان إلى فلسطين من صبرا إلى جباليا ومن شاتيلا إلى الجلزون ومن عين الحلوة إلى قلنديا والامعري.

القاتل هو نفسه والأداة نفسها، وما زال الجرح نازفا. ما تغير من تاريخه حتى يومنا هذا، هو اختفاء حتى الشجب والإدانة، ولا إدانة بعد اليوم. فيطبق الفصل السابع من نظام مجلس أمن الأمم المتحدة في كل أنحاء العالم إلا عندما يتعلق الامر بفلسطين، حيث يدخل مرحلة فقدان الوعي المطلق. وينتعش فقط ليستخدم نفوذه لاحتلال بغداد، وضرب نظام ميلوسيفتش وإعادة لاجئي البوسنة والهرسك، ويلوح به لحل معضلة دار فور السودانية. ولكنه يعود للإنعاش عندما يسمع كلمة فلسطين في الأمم المتحدة.

اثنان وعشرون عاما لم تغير العالم. ولصدفة القدر، ان الحادي عشر من أيلول المأساة في أمريكا قد غير العالم، لكن أيلول السادس عشر الفلسطيني لم يغير العالم ولم يحدث في ضمير الفصل السابع من نظام مجلس الأمن أي تأثير، رغم ان أعداد الضحايا في التوأمين الأمريكيين هو نفس عدد الضحايا في التوأمين الفلسطينيين (صبرا وشاتيلا) الاختلاف وهنا ليس ذا أهمية ان الضحايا الفلسطينيين واللبنانيين ذبحوا بالسكاكين والبنادق فردا، فردا مما يضاعف الألم.

فلماذا تغير العالم في أيلول ٢٠٠٠ ولم يتغير العالم في أيلول قبل عشرين عاما؟!!!

هذا السؤال يقض مضاجع كل من فيه ضمير حي، كل محبي العدالة من بني البشر، لكن لا إجابة سوى، ما يأتينا من البيت الأبيض، بيت النظام ذو الرأس المدبب الواحد، من يقف معه يحصل على عدالته، ويحمي نفسه وشعبه من مغبة استخدام الفصل السابع. ومن يقف مع حقوق شعبه يا ويله وشعبه!!.

فالعدالة هنا لا تعني مساواة البشر في الحقوق والواجبات، ولا ترتكز على قوة الحق والمنطق، وإنما ترتكز على منطق القوة ومنطق الهيمنة.

ووفقا لهذه القاعدة أصبح جزار البشر وقاتل الأطفال والشيوخ والنساء والعجزة «رجل سلام»، كما نعته حاكم النظام العالمي ذو الرأس المدبب. وانقلبت القاعدة مرة أخرى فأصبح النضال الوطني للتحرر من نير الاحتلال وتحقيق حقوق الإنسان إرهابا، وعلينا ان نحاربه فلما لا نحاربه فالعم سام يريد لنا ذلك!!!

في هذا العدد من صحيفتكم حق العودة، ارتأينا ان نخصص للذكرى مساحتها، التي تليق بها ولكن أيضا خصصنا مساحة كافية لان نطل معكم على مسيرة عمل شعبية نضالية من اجل الدفاع عن حقوق شعبنا الأساسية والمتمثلة في حق العودة للاجئين الفلسطينيين. ان نطرح عليكم ما جرى من نشاط وفعل على صعيد بناء حملة شعبية مترامية الإطراف في فلسطين والشتات.

ما نضعه بين أيديكم انطباعات وتقديرات وتحركات لحركة شعبية تعمل وفاءا لدماء شهداء وجرحى وضحايا مسيرة النضال الفلسطيني. فبجهودكم وأرائكم نسير إلى الإمام.

في سبيل ان نحقق حقوقنا الوطنية الثابتة. ومهما طال زمن المسير فلا بد للعدالة ان تنتصر ولا بد ان تعود قاعدة المنطق إلى سابق عهدها إلى منطق قوة الحق وعدالته لا منطق عدالة القوة والإملاء والإذلال.

«هيئة التحرير»

# صبرا وشاتيلا ... في الذاكرة

«نظرا لوجود عديد الأدلة على أن اسرائيل خططت، وساندت وراقبت وقوع الاحداث التي انتهت بالمجازر، ونظرا الى عدم اكتراثها بالدلائل الصحيحة التي كانت تبرهن على أمكانية حدوث هذه الجرائم، فقد ارتكبت اسرائيل عدوانا خطيرا جدا على اتفاقية جنيف الرابعة. ان اسرائيل في الحقيقة مسؤولة كدولة عن هذه الاعتداءات الخطيرة على القانون الدولي. ان القادة السياسيين والعسكريين المشتركين في القضية هم مسؤولون من ناحيتهم شخصيا، بسبب تواطئهم في تنفيذ المجازر، مثله، بسبب تقصيرهم في ايقاف أو حتى في اتهام أو الشكوى ب - المسؤولين الرئيسيين الذين قادوا المجزرة والذين نفذوا هذه الجرائم».

تقرير لجنة التحقيق الدولية.
دان كادر أسمال (جنوب افريقيا)، برين بركوسن (كندا)، ريتشارد فولك (الولايات المتحدة الأمريكية)، سين مك برايد (ايرلندا)، جيرو دي لابراديل (فرنسا)، ستيفن وايلد (المانيا الفدرالية).

«ان الحكومة الاسرائيلية هي التي تشجع اللاسامية وتضع أسسها، لأن هذه الحكومة تشجع وترغب في موجة اللاسامية، فالأوساط الرجعية الاسرائيلية كانت دوما ترى في ذلك أساسا جوهريا لوجود اسرائيل..»

برونو كريسكي، المستشار النمساوي.
مقابلة نشرتها عدة جرائد فرنسية، ٢٤ أيلول ١٩٨٢.

«لقد كان شاتيلا مخيما، والآن لم يعد سوى مقبرة. كان شارعا كبيرا وجمعا من الأزقة، والآن لم يعد سوى الموت تحت غطاء السماء».

«لوموند»، ٢١ ايلول ١٩٨٢.



صبرا وشاتيلا أيلول ١٩٨٢

«اننا نعتبر أن المسؤولية تقع على كاهل وزير الدفاع [اريئيل شارون] لاهماله خطر أعمال انتقامية وحمام دم من طرف الكتائب ضد سكان مخيمي اللاجئين ولاسقاطه هذا الخطر من حساباته لدى تقريره السماح للكتائب بدخول المخيمين. كما ان المسؤولية تقع على عاتقه، من جهة أخرى، لعدم اصداره الأوامر باتخاذ الاجراءات الخاصة باجتناب أو تقليص هذا الخطر، وبعدم اشتراطها لدخول الكتائب. إن هذه الزلات تمثل إخلالا بواجب مهمته كوزير دفاع (...)».

«لقد أثبتنا أن وزير الدفاع [أريئيل شارون] يتحمل مسؤولية شخصية. وفي نظرنا، أنه جدير بأن يستنتج شخصيا الاستنتاجات الخاصة بالاخطاء التي برزت في الطريقة التي يخلى بها عن واجباته. وعند الضرورة، أن يتولى رئيس الوزراء النظر في إمكانية تنفيذ سلطته حسب الفصل ٢١ من القوانين الاساسية القائل بأن رئيس الوزراء يمكنه، بعد إخبار مجلس الوزراء، أن يقيل وزيرا من مهامه».

التقرير النهائي للجنة التحقيق الاسرائيلية حول الاحداث في مخيمي اللاجئين في بيروت، لجنة كاهان للتحقيق.

«هذه الحرب الجنونية التي يمكن أن نبحث عن المنتصر فيها بلا جدوى (...)، هذه الأسطورة التي بدأها شارون كمغامرة عسكرية لامعة وتواصلت بالارتجال والمناورات السياسية ملطخة الى الأبد بدماء الأبرياء، تسبب أكبر أزمة سياسية وأخلاقية عرفتها اسرائيل.»

الصحافية الفرنسية، جوزيت آليا.
مجلة «لونوفل أوبسيرفاتور»، ٦ تشرين ثاني ١٩٨٢.

«منذ فترة وجيزة، كان لبنان مسرحا لأشد الاحداث الوحشية في زماننا، باشراف السلطات الاسرائيلية التي سيكون هذا الامر موضوع خجل أبدي بالنسبة اليها. (...) ومن ناحية أخرى، فان اسرائيل التي سمحت بالمجزرة تزعم انها ديمقراطية. إن الديمقراطيات تمنع قادتها من سلوك هذه الطرق. وما لم تقع اقالة حكومة بيجن من مهامها، فان شكوكا جدية سوف تبقى حول مسألة معرفة ان كان الاسرائيليون لم يضعوا ديمقراطيتهم بين ايدي نخبة عصبية».

«الغارديان»، ٢٠ ايلول ١٩٨٢.

«ان قوة اسرائيل القاهرة بالذات ازاء جيرانها الضعفاء هي التي دفعت السيدين [مناحيم] بيغن و [ارئيل] شارون الى انجاز مخططات جغرا-سياسية عظيمة جلبت لهم العار. ان السيد بيغن ومساعديه المهووسين بفكرة تغيير خريطة الشرق الاوسط برروا كل الوسائل دون النظر الى صعوبات مثل هذا المشروع».

«ذي أوبسيرفر»، ٢٧ أيلول ١٩٨٢.

«لماذا أغلق العالم آذانه عندما كان الفلسطينيون وأصدقاؤهم يؤكدون أن الدور الأساسي للقوة المسلحة الفلسطينية في لبنان هي حماية المدنيين الفلسطينيين وان ذبح المدنيين كان أكثر من محتمل بعد رحيل قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، اذا لم تنتشر قوة دولية حتى تتمكن سلطة لبنانية منضبطة من تحمل مسؤولياتها؟ . ان الأمريكيين والقوى الأخرى المشاركة في المفاوضات حول ظروف ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية، يجب أن يتحملوا أيضا نصيبهم من المسؤولية فقد قبلوا بأسرع ما يجب الحجة الاسرائيلية بان القوة الاممية لن يعود لها نفع في بيروت بعد الانتهاء من ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية».

«التايمز»، ٢٠ ايلول ١٩٨٢.

«لم يكن كافيا أن يقتلعوهم من أراضيهم، ويطردوهم من بيوتهم وبلادهم ويحكموا عليهم بالتيه منذ أكثر من ثلاثين عاما. ها قد أتوا لذبحهم حتى في البلاد التي وجدوا فيها ملجأ».

«لومانيتيه»، ٢٠ أيلول ١٩٨٢.

# ثقافة مذبحة

بقلم: عيسى قراقع

في كل عام يقف الشعب العربي الفلسطيني في الوطن والشتات أمام ذكرى مذبحة صبرا وشاتيلا، وتتجدد في كل عام النداءات والمطالبات لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين اقترفوا هذه المذبحة المأساوية عام ١٩٨٢.

ان ذاكرة الشعب الفلسطيني أصبحت مزدحمة بالإحداث الأليمة وكأنها تحولت إلى سرديات ثقافية تعبر عنها نشاطات متنوعة وأدبيات وشعارات مختلفة هي في حد ذاتها تتصدى للنسيان والطمس والمرور عن الجريمة مروراً عابراً بل تعمل هذه الفضاءات الثقافية على إبراز المحتل كمسيطر ومجرم وعدو للإنسانية.

ومن يقرأ التاريخ الفلسطيني المعاصر فإنه يجده تاريخاً مليئاً بالمذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية، فهو تاريخ مقاومة وصدامات وصراع بين شعب ومستوطنين غرباء، لهذا فإن الثقافة الفلسطينية أصبحت مصدراً من مصادر الهوية وأداة من أدوات إثبات الوجود والبقاء وتعبير عن سعي الشعب الفلسطيني للوصول إلى إنسانيته وحريته.

لقد تحولت المذبحة في ظل النظام العالمي الجديد إلى (مفهوم كوني) وجزءاً من العولمة ودواعي الهيمنة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، وبدت مذبحة البشر وإبادة الإنسانية على يد صانعي القوة تفتقد إلى خصوصيتها كأمر فظيع وشاذ عن السلوك البشري وتقاليد الحرب وأخلاقيات العلاقات بين الدول والشعوب.

والمذبحة بمعناها القتل الجماعي بحق السكان المدنيين واستخدام الأسلحة المحظورة والتحرر من أية دوافع أخلاقية وقانونية تم تغليفها بمفاهيم جديدة تستخدم كمبررات وأسباب لتحقيق الأهداف والمصالح الاستعمارية والاستحواذ على الشعوب وفرض حقائق جديدة، ومثل هذه الأغلفة تستخدم مبررات مثل محاربة الإرهاب وتحقيق الأمن وغير ذلك.

ان البشر في ظل النظام العالمي الجديد تحولوا إلى أشياء لا قيمة إنسانية لها...فالقيمة للقوة وليس للحق، وهذه ولدت انساقاً ثقافية ولغة تسعى ليس فقط لإقناع العالم بصحتها بل لإقناع الضحية ان ما يجري له من قتل ودمار هو أمر عادي وعقاب على تمرده على الأمر الواقع وعدم الاندماج في المتغيرات الحديثة.

والجدل المحتدم بين الضحية وإنسانيته في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتصاعد منذ أربع سنوات حيث أصبحت المذبحة يومية ومشاهدها وصورها الفظيعة تحتل كل بيت وحارة وشارع وحديث وخطاب وأرقام الضحايا ترتفع وشلال الدم يفيض..

ولعل اخطر العقبات التي تواجه الشعب الفلسطيني في طريق تحرره من الاحتلال هو ان الواقع القمعي المكثف واليومي يمتص أولئك الذين بداخله ومن ثم يعمل على طمس الضمائر وتدجين الناس بحيث تصبح المذبحة أمرا روتينياً ودافعاً للشعب المحتل ان يعيد النظر في سلوكه في التعامل مع المحتلين وكأن المطلوب ان يدخل إلى واقع التخلي عن إنسانيته..

لقد نسي البعض ان التحرير هو ظاهرة إنسانية واعتقدوا ان قبول الضحية في داخلهم والاكتفاء بالذكريات هي وسيلة من وسائل التحرير لاكتساب عطف وإنسانية الآخرين والمحتلين.

وأمام هذه الفلسفة لم تعد المذبحة كمفهوم وممارسة تعني مجرد قتل البشر، بل صارت وسيلة لقتل الوطن وشطبه من جغرافيته الحضارية والثقافية ومن مقومات صموده في المستقبل.

ما يلفت النظر ان الرموز التي تستخدم في التعبير عن المذبحة بمعناها الشمولي السياسي والوطني والنضالي تستخدم كشعار ودعاية وبأسلوب تبشيري وسلبي، تصل في بعض الأحيان إلى تقديس وتمجيد الموت، إنها ثقافة تغرق في الذاتية غير قادرة على قراءة الواقع الموضوعي والانطلاق للامام من اجل التغيير.

فالشعب الفلسطيني الذي تم تشكيله وصياغته من خلال الاحتلال والاضطهاد الذي يحبذ الموت يتعين عليه إيجاد الطريق عبر نضاله إلى الانسنة التي تؤكد الحياة.

والناس ليسوا إما ذكريات مضت او قتلى افتقدوا... الناس هم ممارسة، والممارسة هي تفكير وعمل يغيران الواقع وهي مصدر المعرفة والخلق.

وعلى المفكرين والقادة ان يحرروا ويتحرروا مع الشعب وليس التعامل مع الشعب بطريقة »بنكية« وكمخزون لإثارة عواطفه وحماسه وأحزانه وغضبه.

على القادة ان يتخلوا عن النظر إلى واقع القمع الذي يعيشه الناس فقط من اجل كسبهم إلى صفوفهم.

عليهم ان يتوجهوا إلى الواقع الذي يتوسط بين الناس لقراءة برنامج التغيير لأنه لا يمكن ان يكون هناك نشاط إنساني وتحرر سياسي لو لم يكن الإنسان مشروعاً، قادراً على تجاوز ذاته مدركاً واقعه متمكناً من التدخل الانتقادي وجعله في الوقت ذاته محسوساً خارج بلاغيات الرثاء.

لقد استطاعت ثقافة المذبحة وعبر سنوات الانتفاضة ان تحول الإنسان الفلسطيني إلى كائن غير بشري، وتزرع في أعماقه الخوف من الحرية أمام سطوة الجرائم والانتهاكات اليومية، وقادت هذه الثقافة التي هي تعبير عن منهج وسياسة وتربية تهدف إلى دفع الفلسطيني إلى الاضطرار للتعامل مع تداعياتها وتقبلها.

**لقد نسي البعض ان التحرير هو ظاهرة إنسانية واعتقدوا ان قبول الضحية في داخلهم والاكتفاء بالذكريات هي وسيلة من وسائل التحرير لاكتساب عطف وإنسانية الآخرين والمحتلين. وأمام هذه الفلسفة لم تعد المذبحة كمفهوم وممارسة تعني مجرد قتل البشر، بل صارت وسيلة لقتل الوطن وشطبه من جغرافيته الحضارية والثقافية ومن مقومات صموده في المستقبل.**

وهذا ما فعلته مئات الحواجز العسكرية والمستوطنات والشوارع الالتفافية وبناء جدار الفصل العنصري وسياسة الاعتقالات الجماعية، واكثر من ذلك الإحساس الخادع لدى الضحية ان بإمكانه ان يعبر عن إنسانيته وان كان وهماً بممارسة حياة ديمقراطية وإجراء الانتخابات وتشكيل حكومة وبرلمان وممارسة دور المُحَررْ وإغماض عينيه عن واقع الاحتلال التعسفي.

ووصل الأمر إلى صياغة لغة مزدوجة، لغة الواهم انه يعيش في دولة ذات سيادة وهي لغة عالية ذات تفاعل كبير ولغة أخرى منكسرة لا تسمعها إلا في جنازات الشهداء وعلى السنة الفقراء والعاطلين عن العمل والمتكدسين على الحواجز العسكرية.

تعاني الجماهير الفلسطينية من ازدواجية في داخلها فهي تكتشف أنها لا تستطيع العيش بشكل حقيقي بدون حرية ومع ذلك تخافها، لأن ثقافة المذبحة جعلتها مجزأة منقسمة محتارة بين خيارين إما ان تلفظ المحتل القابع في داخلها او ان لا تلفظه... بين التضامن الإنساني والاغتراب... بين ان تكون متفرجة او لاعبة... بين العمل او الوهم... بين الجهر بالقول او الصمت... بين التحايل على الألم او الصراخ... بين لغة تحرر وطني او لغة مجتمع مدني اصبح مدمراً تماماً..

ثقافة المذبحة هي أيديولوجيا الشعوب المضطهدة التي استوعبت كونها مضطهدة وخضعت لثقافة القمع والتي صاغها المحتل مستسلمة لصراخ الضحية فيها دون البحث عن أدوات ثورية فاعلة والتصرف وكأنها غير مضطهدة..

**على القادة ان يتخلوا عن النظر إلى واقع القمع الذي يعيشه الناس فقط من اجل كسبهم إلى صفوفهم. عليهم ان يتوجهوا إلى الواقع الذي يتوسط بين الناس لقراءة برنامج التغيير لأنه لا يمكن ان يكون هناك نشاط إنساني وتحرر سياسي لو لم يكن الإنسان مشروعاً، قادراً على تجاوز ذاته مدركاً واقعه متمكناً من التدخل الانتقادي وجعله في الوقت ذاته محسوساً خارج بلاغيات الرثاء.**

والحرية ليست مثلاً أعلى خارج الإنسان كما أنها ليست فكرة تحولت إلى خرافة وتراث وأمجاد وبطولات سابقة، إنها الحالة التي لا غنى عنها في السعي لاستكمال إنسانية الإنسان.

هذا المفهوم لا تتقبله ثقافة المذبحة بل تسعى إلى شطبه وعياً وثقافةً وسلوكاً وهو ما يفسر الهجوم الإسرائيلي المحموم ومن أعلى المستويات على من حاولوا استعادة إنسانيتهم من جنود وضباط وطيارين إسرائيليين تمردوا على الخدمة العسكرية بعد ان استيقظت ضمائرهم أمام هول الكارثة التي تجري بحق الشعب الفلسطيني وأمام الأوامر السادية وغير الأخلاقية التي يتلقونها من مسئوليهم في التعامل مع المواطنين الفلسطينيين.

لقد أدرك هؤلاء ان ثقافة المذبحة التي تنفذها الآليات العسكرية والممارسات العنصرية هدفها تدمير الحياة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي معاً.

فمن هنا تبرز أهمية الدور القيادي الذي يجب أن يقوم به السياسيون والمثقفون الفلسطينيون وكافة الفصائل الفلسطينية من اجل كسر الدائرة المغلقة المحيطة بالشعب الفلسطيني والعمل والنضال لاسترداد إنسانية الطرف الآخر وآدميته.

فالمهمة الإنسانية العظمى والتاريخية تكمن بتحرر الشعب الفلسطيني مترافقة جدلياً مع تحرير إرادة الإسرائيليين من عقدة الخوف والفوقية وكره الآخرين...تحريرهم من ثقافة المذبحة.

---

عيسى قراقع هو مدير جمعية نادي الاسير الفلسطيني في الضفة الغربية. حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بير زيت وله مؤلفات عديدة ومنها «الأسرى الفلسطينيون بعد اتفاق أوسلو»، «التعذيب في سجون الاحتلال الاسرائيلي»، «كيف تنام وقيدي يكبل حلمك»، «زوابع الخنساء في سجن النساء»، «زغاريد البلابل المقيدة» (شعر)، «حكاية الصامد بن البرتقال» (قصص)، «ذاكرة من ملح وحديد». كما نشر قراقع العديد من المقالات في الصحف والمجلات.



صبرا وشاتيلا أيلول ١٩٨٢



## صبرا وشاتيلا ... في الذاكرة

### يوميات الأحداث

# من الثلاثاء ١٤ أيلول الى السبت ١٩ أيلول ١٩٨٢

## الثلاثاء ١٤ أيلول:

بعد الظهر: انفجار في عمارة بالأشرفية حيث كان يوجد بشير الجميل الرئيس اللبناني المنتخب.

اجتماع في المساء بين كبار المسؤولين الاسرائيليين.

في الساعة الثامنة والنصف اتفق الجنرالان ايتان وشارون على قرار ارسال الكتائب الى مخيمات اللاجئين.

الساعة ٢٣:٣٠: تصريح رسمي في القدس يؤكد موت بشير الجميل، ويتخذ قرار اقتحام الجيش الاسرائيلي بيروت الغربية.

في الليل يلتقي الجنرال ايتان بالجنرال دروري في بيروت، ثم يذهب الى مقرّ قيادة الكتائب للتنسيق بين عملهم وعمل الجيش الاسرائيلي الذي يقرر أن لا يدخل مخيمات اللاجئين. ويتبع هذا الاجتماع اجتماعات أخرى عديدة.

## الاربعاء ١٥أيلول

الساعة ٠٠:٣٠ : يلتقي الجنرال أمير دروري قائد منطقة اسرائيل الشمالية الأمر بتنفيذ مهمته الجديدة: الاستيلاء على جميع النقاط الحسّاسة في بيروت الغربية.

الساعة ٠٣:٣٠ : اجتماع هام في مركز القيادة العامة للقوات اللبنانية قرب ميناء بيروت، يشارك فيه من الجانب الاسرائيلي ايتان ودروري، ويمثل الكتائب فادي أفرام القائد العام وإلياس حبيقة مسؤول الاستعلامات.

تتسارع التحضيرات لاقتحام المخيمات، الكتائب يرسمون بالدُّهن فوق جدران العمارات علامات تميّزهم- حرفي ش. ع (شرطة عسكرية) ورمزهم: مثلث وسط الدائرة- وسهام الاشارة الى محور الدخول بداية من مخرج الشويفات قرب المطار وحتى سفارة الكويت، وذلك لتحديد الطريق التي يجب اتباعها للقوات التي لا تعرف العاصمة اللبنانية.

الساعة ٠٥:٠٠ : طائرات الفانتوم الاسرائيلية تجتاز جدران الصوت فوق بيروت ضاربة عرض الحائط باتفاقيات حبيب التي تضمن عدم دخول الاسرائيلي بيروت الغربية.

الساعة ٠٦:٠٠ : دخول الجيش الاسرائيلي بيروت الغربية.

الساعة ٠٧:٠٠ : الجيش الاسرائيلي يتقدم على أربعة محاور:

- من المطار نحو نقطة تقاطع شاتيلا.
- من سفارة الكويت نحو الفاكهاني.
- من الميناء نحو كورنيش المزرعة.

كانت ذريعة الاسرائيليين: حماية سكان بيروت الغربية من عمليات انتقامية محتملة تقوم بها الميليشيات المسيحية على أثر مقتل بشير الجميل.

بين ٠٨و١٤ : الجنرال شارون يزور مركز القيادة الاسرائيلي المتقدم المقام على بعد ٢٠٠ متر من مخيم صبرا ثم مقر الكتائب في بكفايا عند آل الجميل ويعود بعد ذلك الى تل أبيب.

الساعة ١١:٣٠ : ميناحيم بيغين يخبر المفاوض الأمريكي درايبر بدخول الجيش الاسرائيلي بيروت الغربية للحفاظ على الهدوء.

الساعة ١٨:٠٠ : تتموقع الدبابات الاسرائيلية في تقاطعات الطرق الرئيسية، وتطوّق مخيمي صبرا وشاتيلا من الجنوب والغرب والشرق؛ الجانب الرابع هو حي الفاكهاني. يتخذ الجيش الاسرائيلي قاعدة قيادته العامة في عمارة من ثمانية طوابق على بعد خمسين مترا من المخيم.

يخبر الجنرال شارون مناحيم بيغن أن «كل شيء انتظم» ويحاول الجنرال دروري دون جدوى اقناع الجيش اللبناني بدخول مخيمات اللاجئين.

## الخميس ١٦ أيلول

الساعة ٠٠:٠٠ : صواريخ مضيئة تقذف بلا انقطاع فوق المخيمات، ومن حين الى آخر تُمزق الصمت طلقات متقطعة.

الساعة ٠٥:٠٠ : الطائرات الاسرائيلية تحلق من جديد فوق بيروت الغربية مثيرة الفزع بين السكان.

الساعة ٠٧:٠٠ : تتقدم الدبابات الاسرائيلية في رأس بيروت والحمراء والمزرعة. مقاتلون من الحركة الوطنية يعترضون الزحف في بعض الأمكنة ويقاومونه مقاومة مستميتة. وفي مخيمي صبرا وشاتيلا، المحاصرين منذ أمس، بدأت القذائف الأولى تتساقط. وكانت الدبابات هي التي تطلقها من المرتفعات المجاورة. ومن قيادة الاركان الاسرائيلية، من أعلى العمارة ذات الطوابق الثمانية المجاورة لسفارة الكويت، كان المخيم المنبسط في الاسفل يراقب.

أهالي المخيمين يختبئون في مساكنهم فيما ينعقد اجتماع بين الاشخاص المسنّين والمحترمين من طرف جميع السكان. ويقرر الشيوخ إرسال وفد الى المسؤولين العسكريين الإسرائيليين يشرح لهم أن المخيمين خاليان من المقاتلين وأن بامكان الجنود الاسرائيليين أن يدخلوا ليعاينوا بأنفسهم أنه لم يبق غير المدنيين وأغلبهم شيوخ ونساء وأطفال. ويتجه الوفد المعين وهم أربعة رجال مسنين نحو سفارة الكويت. لكنهم لم يعودوا ابداً. وبعد أيام يعثر على جثثهم قرب السفارة. انهم: أبو محمد البرواني ٦٠عاما، أحمد هاشمي ٦٤عاما، أبو أحمد سعيد ٦٥عاما، أبو سويد ٦٢عاما.

الساعة ١٠:٠٠ : الجنرال شارون يخبر مناحيم بيغن: «انتهت المعارك، مخيمات اللاجئين مطوقة. كل شيء هادئ وآمن».

الساعة ١٢:٠٠ : بعيد الظهر بقليل كانت بيروت الغربية بأسرها تحت السيطرة الاسرائيلية التامة.

الجنرال دروري يقابل فادي افرام ويسأله ان كان رجاله مستعدين لاقتحام صبرا وشاتيلا.

القوات الكتائبية تغادر قواعدها آنذاك لتتجمع قرب المطار. قرابة ١٥٠٠ رجل يتوجهون نحو بيروت الغربية متبّعين السهام والعلامات المرسومة منذ الآمس وفوق جدران المدينة.

وقبل ذلك، كانت سيارات عسكرية تحمل قوات «لبنان الحر» (سعد حداد) تتجه الى المطار آتية من الجنوب لتجتمع بالكتائب.

الساعة ١٥:٠٠ : القصف يتكاثف على المخيمين، السكان يفضلون الاختباء في الملاجئ، أكثر من ثلاث مائة شخص ينحشرون أحيانًا في ملجأ واحد، والآخرون يلوذون بمستشفى عكا.

قائد القوات الاسرائيلية في بيروت، الجنرال عاموس يارون يقابل فادي أفرام وإلياس حبيقة، وبمساعدة صور جوية التقطتها طائرات اسرائيلية، يخططون معًا لعملية اقتحام المخيمين.

الجنرال دروري يخابر فيما بعد آرييل شارون بالتلفون ليعلمه بالموقف. وفي المطار؛ تتحرك وحدة ١٥٠ كتائبيا، تعبر حي الاوزاعي، تسير بمحاذاة ثكنة هنري- شهاب لتصل الى قيادة الاركان التي أقامتها الكتائب في تقاطع الطرق بجانب سفارة الكويت. وبمواجهتها- الى الشمال- كان الاسرائيليون قد أقاموا في نفس التقاطع مركز مراقبة وقيادة، يتموقع على بعد ٢٠٠ مترا من مكان المذابح.

الساعة ١٧:٠٠ : القصف يتضاعف. في مستشفى عكا، يفكرون بإرسال وفد من النساء والاطفال، لم تكن لهم دراية بالمبادرة السابقة ولا بمصير وفدها. سوف يقود هذا الوفد سعيد عامل محطة البنزين. ويتجه معه نحو قيادة الاركان الاسرائيلية قرابة الخمسين امرأة وطفلا. هم ايضا لن يعودوا أبداً. اجتماع بين الجنرال يارون وقائد الكتائب لتنسيق دخول هذه الاخيرة الى المخيمين.

الساعة ١٧:٣٠ : شاحنات وسيارات جيب تحمل رجالا مسلحين بملابس عسكرية تمر امام ثكنة هنري- شهاب مقر الجيش اللبناني، متجهة نحو المخيمين. وحين يلاحظها اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في بئر حسن يفزعون ويهرعون الى المركز الاسرائيلي للاستفسار عن ذلك. يجيبونهم أنهم لا يجب أن يخشوا شيئا وأنهُ عليهم أن يعودوا الى بيوتهم. غير أن اللاجئين الذين لم يقتنعوا بذلك الجواب فضلوا النوم داخل عمارة مهجورة غير بعيدة عن ذلك المكان.

الساعة ١٨:٠٠ : اقتحام الكتائب المخيمين. العناصر الاولى تتسلل الى حي عرسال جنوبي الحي الرياضي، مسلحة بالفؤوس والخناجر يقتحمون البيوت ويذبحون سكانها، دون إطلاق النار. السكان لا يجرؤون على الخروج من منازلهم بسبب الطلقات المتقطعة والقصف. العناصر المسلحة تتقدم ببطء مخلفة آثار الموت وراءها، تجتاز الشارع الرئيسي للمخيم وتدخل حرش ثابت، تجبر الأهالي على الخروج من الملاجئ وتفصل الرجال عن النساء والاطفال، تصفهم أمام الجدران وتطلق عليهم النار.

هذه القوات تقتحم مخيم شاتيلا حسب محورين: من الجنوب عبر الطريق الرئيسي المؤدية الى المخيم، ومن الجنوب الغربي آتية من مكان سفارة الكويت.

طيلة الساعات الاولى من المجزرة، قتل المهاجمون مئات من الناس، بالفأس والخنجر، دون تمييز بين الرجال ونساء وأطفال.

الساعة ١٩:٣٠ : اجتماع الوزارة الاسرائيلية لاخطارها بدخول الكتائب المخيمين.

الساعة ٢٠:٠٠ : حل الليل. السماء بيضاء بالاضواء مئات من الصواريخ المضيئة تنير المخيم (ثلاثة كل دقيقة حسب ما أكده اسرائيلي فيما بعد).من حين الى أخر تسمع طلقات نارية، لكن لا أحد يجرؤ على الخروج اذ أن القناصين يطلقون على كل ما يتحرك. الجرحى فقط يحاولون الوصول الى المستشفى عكا المواجه لحرش ثابت.

مركز القيادة الاسرائيلي يتلقى الدلائل الجدية الآولى عن جرائم قتل مدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا بواسطة الاستماع الى المخابرات لاسلكية بين الكتائب وقادتهم.

الجرحى يصلون في الليل. يروون المجزرة التي وقعت في المخيم. أغلبهم مصابون بالرصاص، الذي أطلقه عليهم المسلحون. في تلك الآونة كان الجرحى يصلون الى مستشفى غزة بالعشرات، ويقولون أن عناصر لبنانية مسلحة تقتل المدنيين بلا تمييز بين رجال ونساء وأطفال.

يقول الجراح البريطاني الدكتور سوي هاي كو أن قرابة الثلاثين من الجرحى المصابين بخطورة ماتوا قبل أن يستطيعوا اسعافهم، وأكثر من مائة عولجوا أو أجريت عليهم عمليات جراحية فورية، فيما أرسل الآخرون الى مستشفى المقاصد. طوال الليل ودون انقطاع انكبَّ الفريق الطبي لمستشفى غزة على إسعاف الجرحى الوافدين موجة اثر موجة. ومن ناحية أخرى امتلأ المستشفى باللاجئين الهاربين من المجزرة. وسرعان ما امتلأت الأورقة والأقبية ومدخل المستشفى بما يناهز ألفين منهم انحشروا مع بعضهم البعض كيفما تأتي.

الساعة ٢٣:٠٠ : رئيس الفرق الكتائبية التي اقتحمت شاتيلا يبلغ قائد القوات الإسرائيلية في بيروت تقريرا مكتوبا بهذه العبارات : «الى حد الان ٣٠٠ مدنيًا وارهابيا قتلوا». هذا التقرير أرسل على الفور الى رئاسة الاركان الإسرائيلية في تل ابيب.

## الجمعة ١٧ أيلول

الساعة ٠٠:٠٠ : المراسل العسكري في بيروت يعلن عبر قناة الراديو العسكرية «جالي تساهال» ان «الجيش قرر ان تتكفل الكتائب بمهمة تنظيف صبرا و شاتيلا» هذا الخبر يذاع مرتين اخريين في نشرتي الساعة الواحدة والساعة الثانية.

الساعة ٠٥:٠٠ : في الفجر عادت بعض النساء اللاتي ذهبن بالامس مع الوفد الى مستشفى عكا منفوشات الشعور ممزقات الثياب. اغتصبهم مسلحون لبنانيون وقتلوا اغلبيتهن امام سفارة الكويت . وفي فتره وجيزة فرغ المستشفى وفرّ الذين اختبأوا فيه , ولم يبق إلا الأطباء والممرضون وبعض الجرحى.

الساعة ٠٥:٣٠ : مكتب رئيس الاستعلامات العسكرية يتلقى رسالة : «معلومات أوليه أرسلها قائد القوات الكتائبيه في مخيم شاتيلا تؤكد ان رجاله قتلوا ما يقارب ثلاث مائه شخص ومن بينهم إرهابيون ومدنيون...»

هذا التقرير دار بين يدي عدد كبير من الضباط الاسرائيليين.

الساعة ٠٨:٣٠ : ثلاثة أشخاص يقتلون أمام مستشفى عكا

صبرا وشاتيلا أيلول ١٩٨٢

# صبرا وشاتيلا ... في الذاكرة

. أحدهم يزحف باتجاه المستشفى ويذهب الممرضون لسحب الاجساد تحت مطر من الرصاص.

الساعة ٠٩:٣٠ : مصالح الاستعلامات الأمريكية التي تعلم بالمجازر تخطر بها لجنه الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ في واشنطن (صانداي تايمز ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٣).

الساعه١١:٠٠ : الجنرال دوري يأمر الجنرال يارون بإيقاف تقدم الكتائب في المخيمين, ويحاول إقناع الجيش اللبناني بدخولهما.

إثنان من الميليشيا يزعمان أنهما كتائبيان يوقفان مساعدة اجتماعيه نرويجيه__ انرو صند__ وبأمران باخراج جميع الاجانب الذين يعملون في مستشفى عكا . الفرقة الأجنبية المتكونه من : فرنسيين وفيليبينيين ونرويجيين ومصريين وفينلنديين وسريلنكيين, تُجمع على الفور وتؤمر التقدم حتى مدخل شاتيلا. طبيب أطفال فلسطيني وهو سامي الخطيب كان ايضا يصحب المجموعة . ممرضتان إحداهما نرويجية والثانية أسترالية بقيتا في المستشفى لخدمة الجرحى وخمسه رضع مفلوجين . في مدخل شاتيلا وقف القائم بالاعمال النرويجية ينتظر المجموعة ويحمل في سيارته المواطنين النرويجيين حتى المستشفى ليأخذوا الرضع المرضى . يطلق سراح البقية باستثناء الدكتور سامي الخطيب الذي يعيدونه الى المستشفى حيث يعدمونه مع الدكتور علي عثمان وهو طبيب فلسطيني أخر لم يغادر المستشفى . ومن الضحايا الآخرين : ممرضه فلسطينية وهي إنتصار اسماعيل تبلغ ٢٠ عاما اغتصبت ثم قتلت, والطباخ المصري الذي قُتل مع عدد آخر من العمال.

بعد انصراف الاطباء, يدخل رجال الميليشيا المستشفى للتحقيق مع الجرحى .شاب جريح يبلغ من العمر خمسه عشر عاما وهو مفيد أسد يقاد الى الخارج حيث تطلق في عنقه رصاصة ويهشم رأسه بفأس. الجرحى اللبنانيون لا يقتلون.

أثناء ذلك كانت المجزرة داخل المخيم متواصلة . عائلاتهم بأسرها تباد عن بكره أبيها. ومن بينها عدد كبير من الأسر اللبنانية. عائله مقداد من شمالي لبنان فقدت تسعه وثلاثين من أفرادها وجلهم نساء وأطفال, من بينهم نساء حبالى :زينب مقداد ثمانية أشهر ,الهام مقداد (تسعه اشهر) ,وفاء مقداد (سبعه اشهر) . ووجدت ثلاث نساء لم يبلغن الثلاثين بعد مبتورات الأعضاء، مبقورات البطن، وأجنّتهن على الأرض بجانبهن. كانت زينب أم ستّة أطفال، ووفاء أما لأربعة، واغتصبت ابنة إلهام التي لم تتجاوز السبع سنوات قبل أن تقتل.

الذين اختبأوا في الملاجئ، وهم بين مائة ومئتي شخص قتلوا بشراسة وسلبوا ما كانوا يحملونه في جيوبهم من ساعات وأساور وعقود وأقراط.

كانت البلدوزرات قد بدأت العمل، جامعة الجثث لترمي بها في الخنادق المشتركة المهياة لذلك الغرض أو مهدمة المباني على الاجساد لدفنها تحت الردم.

عريف مظلات اسرائيلي سمع ضابط يعلن في جهاز الارسال: «إن ما يحدث ليس جميلاً، ولكني أمنعكم جميعاً من التدخل في ما يجري داخل المخيمين».

الساعة ١٢:٠٠ : محافظ الصليب الأحمر الفلسطيني ينجح في الوصول الى مركز الصليب الأحمر الدولي في الحمراء ليطلب حماية مستشفى غزة والمدنيين الذين لجأوا اليه وكذلك تعويض الفريق الطبي أرهقته أكثر من أربع وعشرين ساعة من العمل اللامنقطع. لكن لم يستطع مركز الصليب الأحمر الدولي، كما لم يستطع مستشفى المقاصد الذي أتصل به أيضاً تلبية طلبه، خشية من القذائف التي لا يزال الاسرائيليون بمطرون بها تلك الطريق. عاد المحافظ بمفرده الى المستشفى وقرر اخلاءه من اللاجئين والعمال الفلسطينيين، فلم يبقى سوى الجرحى والموظفين الاجانب، أي ما يقارب عشرين طبيبا وممرضاً.

الساعة ١٤:٠٠ : على إثر نداء وجهة اليه الفريق الطبي الأجنبي لمستشفى عكا أتجه الصليب الاحمر الدولي الى المكان حيث اكتشف جثث الموظفين والجرحى المقتولين.

ونقل الجرحى الذين بقوا على قيد الحياة مستشفيات بيروت الأخرى.

الساعة ١٥:٣٠ : رافائيل ايتان ينزل بمطار بيروت.

الساعة ١٦:٠٠ : بعد اجتماع بقيادة الاركان الكتائبيه في بيروت يسمح الجنرال ايتان للكتائب بمواصلة عملها حتى الخامسة من صباح السبت .ويلبي طلبها في الحصول عبى بلدوزر «لتهديم البيوت المبنيه بطريقه غير شرعيه» لكنه يرفض إرسال تعزيزات للقوات على عين المكان.

القائم بالأعمال النرويجية يشاهد جرافه ملأى بالجثث في المخيمين.

الساعة ١٦:٣٠ : الجنرال رفائيل ايتان يقابل برفقه دروري ضابطا كتائبيين في مقر القيادة العامة للكتائب (قرب الميناء) بعضهم كان عائدا من المخيمين .وطلبوا من الاسرائيليين ان يسمحوا لهم «بمزيد من الوقت» واتفقوا على أن يغادروا كل الكتائبيين المخيمين في صباح الغد .ولا تزال فرق جديده تصل المخيمين وتدخلهما.

الساعه١٧:٠٠ : سيارات اسعاف الصليب الاحمر الدولي تدخل شاتيلا حاملة لفريق مستشفى غزه (طبيبين وممرضين) وبعض الأغذية والأغطية.

الجرحى الاخطر ينقلون .بعض النسوة يحاولون اعطائهم رضعهن بلا جدوى .الجرحى فقط ينقلون .

الساعة ٢٠:٠٠ : سقط الليل .الصواريخ المضيئة تنير السماء من جديد .بيروت الغربية بأكملها تحت السيطرة الإسرائيلية . سيارات مدنيه تابعه لمصالح الاستعلامات الاسرائيلية تجوب المدينة. عشرات من الايقافات. الاتصالات بين الضاحية الجنوبية حيث المخيمات وبين بقية المدينة تكاد منعدمة. الحواجز الاسرائيلية توقف المتجزئين القليلين الذين يحاولون مغامرة الاجتياز الى ذلك الناحية. أخبار المجازر بدأت تصل، لكن من المستحيل التأكد من صحتها.

بين الساعة ٢٠ والساعة ٢١ : الجنرال ايتان يتلفن الى شارون ليخبره أن «المسيحيين تجاوزوا الحدود».

الساعة ٢٣:٠٠ : إنطلاق شاحنات ملأى بالمدنيين نحو وجهات مجهولة لا يزال متواصلا أيضا.

ثلاث شاحنات وسيارتان ملأى بالمدنيين اللبنانيين والفلسطينيين تجتاز فيما بعد، من الغرب الى الشرق قرب المطار. ( لن يُعثر على أثرهم بعد ذلك).

وفي الاثناء، يقتحم مستشفى عكا رجال يقتلون المرضى وعددا كبيراً من الموظفين والأهالى الذين لجئوا اليه.

ممرضة فلسطينية تغتّصب عشر مرات قبل أن يبتروا أعضاءها. طبيبان فلسطينيان يقتلان أيضاً وقرابة الأربعين شخصاً يجبرون على ركوب الشاحنة.

القوات الكتائبية تحفر بالبلدوزر خنادق جماعية لدفن مئات الجثث المنتثرة في الميدان.

بعد الظهر فرقة أخرى من المهاجمين تتجه من المطار الى المخيمين ناقلة مع الآسلحة والذخيرة بلدوزرين. يقتحمون مخيم شاتيلا من الجنوب والشرق، ويشرعون في هدم البيوت على سكانها بواسطة البلدوزرين.

آرييل شارون واسحق شامير يقابلان موريس داريير من جديد. الديبلوماسي الأمريكى يطالب الجيش الاسرائيلي بالتخلي عن موقفه في بيروت الغربية وفي أقصر وقت ممكن لصالح الجيش اللبناني. جواب شارون: «دخول تساهال يأتي بالسلام والامن ويمنع حدوث مجزرة يكون ضحيتها السكان الفلسطينيون في الجزء الغربي من المدينة».

## السبت ١٨ أيلول

الساعة ٠٦:٣٠ : رجال الميليشيا يقتحمون مستشفى غزة ويأمرون الفريق الطبي الأجنبي بالخروج. جميع الأطباء والمرضين (وهم سويديان وفينلندي ودنماركي وأربعة ألمان وثلاثة هولنديين وأربعة انجليز وأمريكيان وايرلندية وفرنسية) يؤخذون الى خارج شاتيلا. تقني مختبر فلسطيني يحاول الذهاب معهم، لكنهم يوقفونه ويحملونه خلف الجدار، ثم تسمع طلقات نارية بعد قليل. وفي الغد يعثر على جثته في ذلك المكان.

الدكتور بيار مشلومشاجن وهو جرّاح نرويجي يؤكد : »لقد شاهدنا البلدوزرات تهدم المنازل دافنة الجثث تحت أنقاضها.»

الدكتور بول موريس وهو جراح بريطاني قال أنه كان من المستحيل عدم رؤية ما يحدث في المخيم من مقر القيادة الاسرائيلي.

كل الفريق الطبي ينقل الى مركز القوات المهاجمة المقام في محلات عمارة الامم المتحدة المجاورة للسفارة الكويتية، حيث يحققون معهم قبل تسليمهم الى الاسرائيليين، الذين يعاملونهم باستقامة ويؤكدون أنهم لا يعلمون ما يحدث، ينتهز الاطباء الفرصة للمطالبة بإعادتهم الى المستشفى لمعالجة مرضاهم، فيحصلون على إجازة مرور مكتوبة بالعبرية. ولدى استغرابهم ذلك يؤكد لهم الضابط الاسرائيلي ضمان صلوحية الاجازة بالنسبة للمليشيات اللبنانية. ينقل الآخرون في سيارة جيب الى سفارة الولايات المتحدة.

الساعة ٠٧:٠٠ : رجال الميليشيا يشرعون في إخلاء المخيمين من المتبقين فيها. بالامس، قاومت مجموعة من الرجال ببسالة في مدخل صبرا وشاتيلا قرب سينما الشرق وأوقفت تقدم المهاجمين في مستوى السوق. مضخمات الصوت تدعو الأُسر للخروج من بيوتها والتجمع في الشارع الرئيسي، إغلبية المدنيين من سكان ذلك الحي الذين أعتقدوا أن الدعوة أتت من الجيش الاسرائيلي خرجوا حاملين أعلاماً بيضاء. وعلى ذلك النحو وصل الى الشارع الرئيسي الذي يشق المخيم بين ألفين وثلاثة الآلاف شخص. آنذاك انتبهوا الى أن الميليشيات اللبنانية الحاملة رموز الكتائب أو سعد حداد هي التي كانت بانتظارهم. وأبصروا العدد المفزع من الجثث التي كانت منتثرة في الشارع. ولكن أوآن التقهقر كان قد فاتهم. كان بينهم عدد من الاسر اللبنانية المحتجّة.

أسكتوهم بعنف. ثم صفوهم وجعلوهم يتقدمون حتى المدخل الجنوبي لمخيم شاتيلا. شاهدوا المدافن على طول الشارع الرئيسي وفي الشوارع المقاطعة له. في منتصف الطريق فصلوا الرجال عن النساء والاطفال. ولما شرعت النسوة في الصراخ أسكتوهن باطلاق النار. وتواصل السير وبين فينة أخرى كانوا يوقفون عدًا من الرجال أمام حائط ويعدمونهم. وكانت البلدوزرات تعمل بضربة واحدة تهدم أعمدة البيت ويسقط رداماً تحته عدداً من الاجساد في جوار سفارة الكويت وقرب قيادة الاركان الاسرائيلية لم يعد هنالك بيوت، بل خندقان جماعيان كبيران عند طرفي الشارع. بدءا من هنالك؛ كان على الناس أن يتقدموا باتجاه الحي الرياضي. لم يكن ذلك الامر موجها للجميع. عدداً من الرجال الذين اختيروا من بين الجميع، حشروهم في شاحنتين واقفتين أمام سفارة الكويت. والان المكان لا يتسع للجميع، فأن المتبقين أمروا بالانبطاح على الارض وعدم النظر للاتجاه الذي سلكته الشاحنتان. بعدئذ كان عليهم يتلقون كل أنواع الضرب والاهانات. كانت الألغام (أو القنابل الانشطارية) تنفجر جارحة بعضهم وقاتلة بعضهم الاخر وينتهز الآخرون الفرصة للفرار. عند الوصول الى نقطة التقاطع التي بعد سفارة الكويت، يستلم الاسرائيليون الأسرى ويقودونهم الى الحي الرياضي حيث يبدأ الفصل بين اللبنانيين والفلسطينيين. الاطفال الفلسطينيون يقادون الى الجحر التي تحت المدارج. لا أحد يدري ما كان مصير أغلبهم. بعد أيام من ذلك وجد رجال الاسعاف جثثا لا يمكن التعرف عليها، أعضاؤها مربوطة وهي في حالة تحلل متقدم. أمكن التعرف على هويات بعضهم بفضل اللباس وعرف أطباء مستشفى غزة جثة طفل كان في المستشفى حتى يوم الجمعة ١٧ سبتمبر بين الساعة العاشرة والحادية عشرة. كان الملعب آنذاك تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي وحده. أما الذين نقلتهم الشاحنتان فمصيرهم مجهول دوماً.

السبت بين الساعة ٠٦:٣٠ والساعة ٧:٣٠ : الكتائب يقتحمون مستشفى غزة ويأسرون الموظفين الطبيبين الأجانب الذين يشاهدون لدى مرورهم عددا كبيراً من الجثث في شوارع المخيم.

الساعة ٠٦:٣٠ : الجنرال يارون يعاين عدم خروج الكتائب من المخيمين ويأمر قائدهم بإخراجهم. في الساعة الثامنة يترك المتأخرون منهم صبرا وشاتيلا.

الصحفيون والمصورون يتوافدُون. وباستفظاع يشرعون في تصوير أثار المجزرة. أكوام الجثث المنتفخة التي تصّقَر محترقة تحت شمس رصاصية، آثار البتر، الحبال التي تربط الأعضاء، الثياب الممزقة، الشُعّور المجتثة، العيون المثقوبة، كلها تشهد على التعذيب السادي الذي صاحب المجزرة. حتى الجياد نفسها لم تنج من الموت.

رائحة لا تحتمل تفوح من المكان. نساء تائهات يهوّمن بين الجثث باحثات عن اطفالهن أو أزواجهن. بعض الجثث كانت هنالك منذ ثلاثة أيام. وكان من الضروري دفنها على الفور. لم يكن ثمة وقت لاحصائها ولا للتعرف على هويتها.

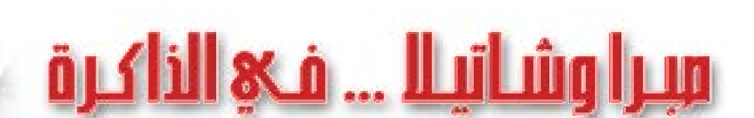
فرق الاسعافيين من الصليب الاحمر الدولي والصليب الاحمر اللبناني شرعت في العمل. حفر خندق كبير، قُرِئَت الفاتحة بسرعة، ثم أقيمت الصلاة على أكوام من الاجساد غير المعروفة. انها جثث ستبقى على الدوام دون أسمائها. كم كان عددها؟ لن نعلم ذلك أبداً. لم يحدث أيّ تنسيق بين مختلف فرق النجدة. لقد تولى الخوف والفظاعة دَفع العمل بأقصى سرعة. كان المشهد فوق الاحتمال.

ومن جهة أخرى، كان هنالك جميع الذين لم يخرجونهم من تحت الانقاض، أولئك الذين ردموا تحت بيوتهم المهدمة وكنستهم البلدوزرات مع ما كنست من حطام، أولئك الذين قذف بهم في الخنادق الجماعية، (وهي ثلاثة على الاقل) التي حفرها السفاحون. بعد ظهر يوم الجمعة، كان صحفي نرويجي قد التقى بلدوزرا ينقل ركاما من الجثث. لم تفتح الخنادق التي رموهم فيها. بل سوف تكون تلك الخنادق مثواهم الاخير تحت العمارات الجديدة التي شرع اليوم في بنائها جنوبي المخيم. هنالك أخيراً كل الذين أخذوهم في الشاحنات والذين وجدوا بعض جثثهم بين بيروت والدامور وفي الاوزاعي وخلدة والناعمة وحارة الناعمة الشياح.. حيث لم يجرؤ الاسعافيون على الدخول بسبب وجود الجيش الاسرائيلي.

المصدر: صبرا وشاتيلا في الذاكرة. تونس: دار الجنوب للنشر، ١٩٨٣.



صبرا وشاتيلا أيلول ١٩٨٢




# الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين ودور وكالة الغوث الدولية فيها

بقلم: هاريش بارفاثانيني

من بين اللجان والهيئات التي أنشأتها هيئة الأمم المتحدة للتعاطي مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، لم يتبق غير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) التي تعمل حتى يومنا هذا، حيث تقوم هذه الوكالة بتقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية الضرورية، بالإضافة إلى مستوى محدود جدا من الحماية للاجئين الفلسطينيين. ولم تلق نداءات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الداعية بضرورة توفير حماية واضحة وصريحة للاجئين الفلسطينيين أي اهتمام يُذكر من قبل المجتمع الدولي باستثناء بعض المناسبات الخاصة. ومنذ عام ١٩٤٨، لم يبادر المجتمع الدولي بضم اللاجئين الفلسطينيين إلى النظام الدولي لحماية اللاجئين، بل استمرت اللجان المخصصة بتطبيق مقاييس حماية ضعيفة، أهمها، مقارنة اللاجئين الفلسطينيين بغيرهم من اللاجئين. إن هذه »الفجوة القائمة في الحماية« لا تزال موضع جدل رئيسي ضمن الأكاديميين المؤثرين ومجموعات اللاجئين الذين يعملون على نشر قضيتهم. ومن أهم النقاط المثيرة للجدل في هذا الموضوع، المعايير المزدوجة الخاصة بنظام الحماية المتوفر للاجئين في كافة أنحاء العالم وما يطبق على اللاجئين الفلسطينيين تحديدا.

ويقطن نحو ٧٠ ٪ من مجمل تعداد اللاجئين الفلسطينيين في المناطق التي تنشط بها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وقد وقعت مسؤولية تقديم الحماية لغالبيتهم على السلطات المحتلة أو المضيفة على مدى الفترات التاريخية المختلفة. وفي معظم الأحيان، يتعلق مبدأ ضعف الحماية الخاص باللاجئين بحاجتهم للحماية من تجاوزات السلطة المحتلة او المضيفة، وتحديدا ضمن سياق الاحتلال الإسرائيلي المطول للضفة الغربية و قطاع غزة والذي استغرق ٣٦ عاما.

## تشكيل نظام دولي خاص باللاجئين الفلسطينيين

علق وسيط هيئة الأمم المتحدة في فلسطين، الكونت فولك برنادوت، على هذه مسألة ترحيل الفلسطينيين من بلادهم في التقرير المرحلي بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٤٨، حيث أبلغ السكرتير العام بما يلي: »تم تهجير عدد كبير من السكان من منازلهم نتيجة للحروب الواقعة في فلسطين. ويشكل العرب الغالبية العظمى من اللاجئين في فلسطين والدول المجاورة (...) إلا أنه لا يمكن نكران عدم عدالة وكمال أية تسوية إذا لم يتم الاعتراف بحق اللاجئين العرب بالعودة إلى منازلهم التي خرجوا منها نتيجة المخاطر واستراتيجية الأزمة المسلحة بين العرب واليهود في فلسطين. و قد جاء معظم اللاجئين من مناطق كان من المفترض ضمها إلى الدولة اليهودية حسب قرار الجمعية العامة بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ]قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١ (٢). لقد نتج ترحيل الفلسطينيين العرب عن خوفهم من النزاعات في مجتمعاتهم، وعن الإشاعات المتعلقة بحوادث الإرهاب الحقيقية والمنسوبة، أو الطرد. إنه لمن دواعي الإساءة إلى مبادئ العدالة الأساسية، إذا تم نكران حق هؤلاء الضحايا الأبرياء في العودة إلى منازلهم، بينما يقوم المهاجرون اليهود بالتدفق نحو فلسطين، مما يشكل بالتأكيد، خطرا على العودة الدائمة للاجئين العرب الذين غُرِسوا في هذه الأرض لعدة قرون..».

اقترح الكونت برنادوت في تقريره المرحلي ضمن محاولاته الرامية إلى التوصل إلى نتائج محددة في توفير »قاعدة منطقية ومنصفة وعملية« لمشكلة اللاجئين، تشكيل »بعثة للتسوية حول فلسطين« لمدة محدودة بحيث تكون مسؤولة أمام هيئة الأمم المتحدة، وتعمل تحت سلطتها«. وهذه كانت انطلاقة تشكيل ما سمي لاحقا بالنظام الخاص الذي طبق على اللاجئين الفلسطينيين. وقد شكلت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، ومن خلال قرارها الشهير رقم ١٩٤ (٣) الصادر بتاريخ ١١ كانون أول ١٩٤٨، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين (UNCCP) لممارسة، وكما تستدعي الحاجة، وظائف وساطة هيئة الأمم المتحدة في فلسطين، ووظائف بعثة هيئة الأمم المتحدة للهدنة. كما قامت الجمعية العامة بإصدار تعلمياتها للجنة التوفيق حول فلسطين بخصوص «اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمساعدة الحكومات والسلطات المعنية بالتوصل إلى تسوية نهائية حول كافة الأسئلة العالقة بينهما». وقد أكدت هيئة الأمم المتحدة من خلال القرار وارد الذكر على وجوب السماح لجميع اللاجئين بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها وتلقي التعويضات عن الأضرار النفسية والمادية التي لحقت بهم، بالاضافة الى استعادة ممتلكاتهم.

و أصدرت الجمعية العامة تعليماتها للجنة التوفيق حول فلسطين »للقيام بتسهيل عملية العودة وإعادة تأهيل اللاجئين الاقتصادي والاجتماعي، و دفع التعويضات«، كما سمحت لها «بتشكيل هذه الهيئات المساعدة» كي تتمكن من ممارسة هذه الوظيفة. و بالرغم من عدم إشارة قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) إلى مسألة «الحماية» الخاصة باللاجئين الفلسطينيين بشكل محدد، إلا أن هذا التفويض طرح بشكل واضح وصريح من قبل الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٩٤ (٥) بتاريخ ١٤ كانون أول ١٩٥٠، عندما كانت الجمعية تنظر في التقرير المرحلي التابع للجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين، حيث طلبت الجمعية من لجنة التوفيق «بتشكيل مكتب، يقوم بمهامه تحت إدارة البعثة، والذي من شأنه مواصلة المشاورات مع الأطراف المعنية بإجراءات حماية الحقوق، والممتلكات ومصالح اللاجئين». كما دعت الجمعية العامة «الحكومات المعنية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان معاملة اللاجئين العائدين دون أي تمييز إن كان حسب القانون أو في الواقع». وبعد المواقف المتناقضة كليا بين حكومة اسرائيل حكومات الدول العربية المضيفة، قامت لجنة التوفيق بتشكيل بعثة المسح الاقتصادي (ESM) من أجل «فحص الوضع الاقتصادي للدول المتأثرة من الأزمة».

واستنادا إلى أول تقرير مؤقت صادر عن بعثة المسح الاقتصادي، قامت الجمعية العامة من خلال قرارها رقم (٣٠٢) الصادر بتاريخ ٨ كانون أول ١٩٤٩ بالاعتراف «دون أي تعصب تجاه القرارات الواردة في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (٣) بتاريخ ١١ كانون أول ١٩٤٨، من الضروري مواصلة تقديم المساعدات الإغاثية للاجئين الفلسطينيين لمنع حدوث حالات المجاعة والعوز بينهم، ومن أجل التقدم في خلق أجواء السلام والاستقرار». كما قامت الجمعية العامة بتشكيل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين كي «تقوم وبالتعاون مع الحكومات المحلية بتوفير برامج التشغيل والإغاثة كما هو مقترح من قبل بعثة المسح الاقتصادي».

**إن الأسئلة التي يجب طرحها في سياق مسألة اللاجئين الفلسطينيين فهي: هل أظهر المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن إرادة ودعم كافيين لتحقيق تسوية أو تدخل عسكري بخصوص حماية اللاجئين الفلسطينيين باعتبار المسألة تشكل خطرا على السلام والأمن الدولي؟ وهل اظهرت الأطراف المعنية في الصراع إرادة سياسية كافية لمواجهة القضايا الخاصة لحماية اللاجئين والحلول الدائمة؟ بشكل مختصر، فإن الإجابة على هذه الأسئلة هي « لا ».**

إلا أنه وفي قرارها رقم ٣٩٣ (٥) بتاريخ ٢ كانون أول ١٩٥٠، اعتبرت الجمعية العامة أنه »ودون تعصب للقرارات الواردة في قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (٣) بتاريخ ١١ كانون أول ١٩٤٨، من الضروري إعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للشرق الأدنى، إما من خلال العودة أو إعادة التوطين، استعدادا إلى الوقت الذي لن تتوفر فيه المساعدة الدولية، ولأغراض الاعتراف بالسلام والاستقرار في المنطقة«. لذا، ومع بداية الخمسينات من القرن الماضي، ظهرت الأنظمة الخاصة التي وضعت من قبل هيئة الأمم المتحدة للتعامل مع مشكلة اللاجئين، ظهرت على شكل هيئتين اثنتين: الأولى، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين (UNCCP)، والمسؤولة عن تيسير عملية البحث عن حلول دائمة ومهمة حماية اللاجئين الفلسطينيين، والثانية، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA)، والمسؤولة عن توفير المساعدات الإغاثية والإنسانية الضرورية.

## مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١

بعكس نظام الحماية الخاص الذي أنشأته هيئة الأمم المتحدة للتعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، قامت الجمعية العامة بإنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال قرارها رقم ٣١٩ (٤) بتاريخ ٣ كانون أول ١٩٤٩. وتنص المادة رقم (١) من نظام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن المفوضية «يجب أن تأخذ على عاتقها مهمة توفير الحماية الدولية للاجئين الذين تنطبق عليهم بنود النظام الحالي. بالإضافة إلى توفير الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين من خلال تقديم المساعدة للحكومات.. والمنظمات الخاصة لتيسير العودة الطوعية لهؤلاء اللاجئين، أو استيعابهم ضمن مجتمعات وطنية جديدة». علاوة على ذلك، تنص المادة رقم (٨) من نظام المفوضية أن على المفوض السامي «توفير الحماية للاجئين ضمن المسؤوليات الملقاة على عاتق مكتبه». لذا، ومنذ نشأتها، تمثّل «حجر الزاوية» لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم «الحماية الدولية» للاجئين والمهجرين. بالإضافة إلى مسألة الحماية، سعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإيجاد حلول «طويلة المدى» أو «حول دائمة» لمشكلة اللاجئين «عن طريق مساعدة اللاجئين في العودة الطوعية إلى مواطنهم إذا سمحت الظروف، وعن طريق مساعدتهم في الاندماج في دول اللجوء أو إعادة توطينهم في دول ثالثة».

لا تنطبق مهام المفوضية على الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين بسبب وجود نظام دولي خاص يحكم التعامل معهم. ينبع هذا الاختلاف في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين من الشرطين التالين والواردين في نظام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعاهدة اللاجئين عام ١٩٥١. الأول يتعلق بالمادة ٧ (ج) من نظام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والذي ينص على «يجب أن لا يشمل اختصاص المفوض السامي أي فرد لا يزال يحصل على حماية او مساعدة من هيئات أو وكالات أخرى تابعة لهيئة الأمم المتحدة». هكذا، تم استثناء اللاجئين الفلسطينيين من نظام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بسبب حصولهم على الحماية والمساعدة من هيئات أخرى مثل لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين، و وكالة غوث وتشغيل اللاجئين. وبالرغم من الوضوح اللغوي الذي استخدمه صيّاغ المادة ٧ (ج)، إلا أن ارتباكا رئيسيا قد لوحظ بين الموظفين الرسميين في المفوضية في بداية الخمسينات من القرن الماضي حول نطاق سلطة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الجغرافية والشخصية والتي تمارسها الوكالة على اللاجئين الفلسطينيين. وقد بدا هذا الارتباك تحديدا بسبب عدم قدرة الوكالة في التوصل إلى تعريف محدد «للاجئ الفلسطيني»، أو بسبب عدم القدرة على تحديد السقف الجغرافي لمناطق عملها في السنوات الأولى من تأسيسها.

وقد تمت تسوية هذا الموضوع أخيرا عام ١٩٥٤ عندما أعلنت الهيئتان البيان الصحفي المشترك التالي: «تنظر هيئة الأمم المتحدة، ودون أي تعصب تجاه مسؤولية الحكومات الفردية، على أن مسؤولية الرعاية المادية للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تقع، بشكل حصري، على عاتق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، أما المصالح الناجمة من حماية هؤلاء اللاجئين مثل التعويض والعودة فتقع على عاتق لجنة التوفيق حول فلسطين. ولا ينطبق تفويض المفوض السامي [للاجئين] عليهم».

أما الشرط الثاني الذي يستثني اللاجئين الفلسطينيين من تغطية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فهو المادة (١د) لمعاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١، حيث أنه واستمرارا للمادة (٧ج) من نظام المفوضية، تحاول المادة (١د) معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين الذي لا يحصلون على حماية أو مساعدة من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، عن طريق إضافة ما يسميه البعض «فقرة تضمين». تنص المادة (١د) على أن معاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١: «لا ينطبق على الأشخاص الذين يحصلون حاليا على حماية أو مساعدة من أدوات أو وكالات تابعة لهيئة الأمم المتحدة وخلافا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعندما تتوقف الحماية أو المساعدة لأي سبب، ودون أن تتم تسوية أوضاع هؤلاء الأشخاص بشكل مؤكد بما يتناسب مع القرارات ذات الصلة والمقرة من قبل الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، يحق لهؤلاء الأشخاص، بحكم الطبع، الاستفادة من بنود وقرارات المعاهدة».

وبالرغم من استحالة معرفة العدد المحدد والصحيح للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج نطاق عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، إلا أنه يمكن الجزم منطقيا بكونهم يشكلون أقلية أمام مجموع سكان اللاجئين المسجلين. علاوة على ذلك، إن حاجات الحماية الخاصة بهذه الأقلية من اللاجئين الفلسطينيين، غالبا ما تركز على مطالباتهم باللجوء وإعادة التوطين في دول ثالثة. وبالرغم من أهمية ذلك، إلا أنه لا يمكن القول بأن هذه المطالبات تمثل حاجات الحماية الرئيسية لغالبية اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون ضمن مناطق عمل وكالة الغوث. وعلى وجه الخصوص، هؤلاء اللاجئون الفلسطينييون الذين يعيشون في المناطق الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى هؤلاء الذي خضعوا لاحتلالات أخرى غبر فترات مختلفة من التاريخ، حيث يضمر


صبرا وشاتيلا أيلول ١٩٨٢

# صبرا وشاتيلا ... في الذاكرة

هؤلاء الأشخاص بداخلهم حاجة رئيسية وأكثر أهمية تتمثل بتوفير الحماية لهم، استنادا بشكل مبدئي وليس حصري، على حاجتهم إلى الحفاظ على حقهم في الحياة وفي أمن الأفراد والممتلكات.

## الفجوة القائمة في الحماية

لم يتطور توجه المجتمع الدولي نحو حماية اللاجئين الفلسطينيين بشكل ملائم وبما يتناسب مع ممارسات الحماية الدولية. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحماية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج نطاق عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين. غالبا ما تُركز هذه الحماية بالأساس على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في السعي إلى اللجوء إلى دول ثالثة. وبالرغم من جاهزية وقدرة المفوضية (UNHCR) على توفير هذه المساعدة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج نطاق عمل الوكالة (UNRWA)، إلا أن جهود المفوضية في هذا المجال، ولعدة سنوات، استنفذت بسبب الأساليب التي تتبعها المحاكم المحلية أو الإدارية في الدول وخصوصا في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، في ترجمة الشروط الواردة في معاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١، والتي تم تضمينها، بشكل كلي أو جزئي، في التشريعات المحلية لهذه الدول.

من جهتها، تم توضيح مهمة لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين والخاص بالحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين من خلال قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٤ (٥) بتاريخ ١٤ كانون أول ١٩٥٠، والذي أشار إلى ضرورة قيام اللجنة بتشكيل ومتابعة «مكتب اللاجئين»، بحيث تشمل مهام هذا المكتب، بين امور اخرى، «استمرار المشاورات مع الأطراف المعنية حول الإجراءات الخاصة بحماية حقوق وممتلكات ومصالح اللاجئين». هذان القراران الصادران من الجمعية العامة، أوكلا مهمة مزدوجة على عاتق لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين، ألا وهما حماية اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد الحلول الدائمة لهم.

تولت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين جهود التوصل إلى تسوية نهائية لكافة الأسئلة العالقة بين أطراف النزاع بطريقة من شأنها ضمان حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وخصوصا حقهم في العودة انسجاما مع قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣). وأمام الجمود الحاصل في عملية عودة اللاجئين، قامت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين بتركيز جهودها نحو إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة. إلا أنه وبالنظر إلى رفض الدول المضيفة، واللاجئين لعملية التوطين، كما ترفض دولة إسرائيل عملية العودة، قامت اللجنة بتشكيل بعثة المسح الاقتصادي (ESM)، ولأول مرة، بالتركيز على هدف إعادة دمج «اللاجئين في الحياة الاقتصادية للمنطقة على قاعدة الاعتماد الذاتي».

في الواقع، ومنذ بداية عام ١٩٥١، استنتجت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين، أنه «ومنذ وجودها خلال السنوات الثلاث الماضية» لم يكن «باستطاعتها تحقيق تقدم ملموس بخصوص المهمة التي أوكلتها الجمعية العامة لها والمتعلقة بمساعدة الأطراف المعنية بالنزاع في فلسطين في التوصل إلى تسوية دائمة حول كافة الأسئلة العالقة بينهم»، وهو ما أدى إلى استحالة قيام اللجنة بتحقيق المهام المنوطة بها». وبسبب عدم انتهائها من عملها بشكل رسمي، لا تزال لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين تقدم تقريرا سنويا للجمعية العامة تذكر فيه أن جهودها في التقدم نحو تطبيق قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) يتطلب «تغييرات أساسية» في مواقف الأطراف المعنية.

## وكالة غوث وتشغيل اللاجئين والفجوة القائمة في الحماية

أمضت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، انسجاما مع قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٣ (٥)، الست سنوات الأولى من عملها في التركيز على إعادة دمج اللاجئين الفلسطينيين «في الحياة الاقتصادية للشرق الأدنى وعن طريق عودة أو إعادة توطين اللاجئين»، مع الإشارة إلى «أهمية التأهب للأوقات التي سوف تنقطع فيها المساعدات الدولية، ولأغراض تحقيق ظروف الأمن والاستقرار الملائمة في المنطقة». إلا أنه وخلال هذه الفترة، تبين للوكالة أن هذه البرامج تحمل في طياتها وعودا ثانوية لجهة تحسين وضع اللاجئين الفلسطينيين الاقتصادي، ويعود السبب في ذلك جزئيا، إلى هذه المشاريع محدودة لجهة مداها وأهدافها ومعارضة اللاجئين وحكومات الدول المضيفة. كل ذلك أدى إلى التحول التدريجي في برامج الوكالة من برامج تهدف إلى إعادة دمج اللاجئين إلى برامج تهدف إلى تنمية الموارد الإغاثية والإنسانية.

وقد أدت هذه التدخلات الإنسانية إلى ظهور ثلاث برامج منتظمة للوكالة، ألا وهي التعليم، والخدمات الصحية و الإغاثية والاجتماعية، بالإضافة إلى برامجها الخاصة بالمشاريع الصغيرة وتمويل القروض الصغيرة. وبالرغم من تركيز الوكالة على الجوانب الإنسانية، إلا أن مهمتها اشتملت وخلال مراحل مختلفة على مهمة تقديم حماية «سلبية»، خصوصا في الأوقات التي تعرضت حقوق اللاجئين الفلسطينيين الإنسانية والأمنية إلى مخاطر محددة. وقد بدأت حماية الوكالة «السلبية» عام ١٩٨٢، بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان ومذبحة صبرا وشاتيلا. نتيجة لذلك، أخذت الوكالة على عاتقها مهمة مراقبة أمن وسلامة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان المحتل، وقامت بإصدار تصريحات عامة حول الأوضاع هناك من وقت لآخر، كما «أخذت على عاتقها ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية اللاجئين» بالاتفاق مع حكومة دولة إسرائيل وعدد من أعضاء مجلس الأمن الدولي.

علاوة على ذلك، طالبت الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٧/ ١٢٠ بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٨٢ السكرتير العام وبالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «بعمل بطاقات هوية لكافة اللاجئين الفلسطينيين وسلالتهم، بغض النظر عن حصولهم أو عدم حصولهم على خدمات ومؤن من الوكالة، بالإضافة إلى إصدار بطاقات إلى كافة المهجرين وإلى الأشخاص غير القادرين على العودة إلى منازلهم بسبب حرب عام ١٩٦٧ وكافة سلالتهم».

أما المناسبة الثانية والتي استدعت الوكالة لتنفيذ نشاطات الحماية «السلبية» تجاه اللاجئين الفلسطينيين فكانت الانتفاضة الأولى خلال الأعوام ١٩٨٧ - ١٩٩٣. وبعد ملاحظة واستنكار ما تقوم به إسرائيل من انتهاك للحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المحتلة، طالب مجلس الأمن السكرتير العام إلى تقييم الأوضاع والعودة إلى مجلس الأمن وبحوزته «اقتراحات حول الطرق والأساليب اللازمة لضمان أمن وحماية الفلسطينيين المدنيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي». وانسجاما مع هذا القرار، قدم السكرتير العام تقريره إلى مجلس الأمن، والذي حدد فيه أربع آليات أساسية من شأنها حماية الشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيهم اللاجئين: الاولى، الحماية الجسدية والثانية، الحماية القانونية والثالثة الحماية عن طريق المساعدات العامة والرابعة الحماية عن طريق الدعاية والإعلان. ومن ضمن الأربع آليات هذه، طلب السكرتير العام من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين تعزيز دورها في مجال «المساعدات العامة» عن طريق مضاعفة «طاقمها الدولي» الذي يعمل في المناطق الفلسطينية المحتلة، ومن بين أمور أخرى، التدخل مع سلطات القوة المحتلة للسماح لها بتقديم القليل من «الحماية السلبية» للفلسطينيين. ولهذا، تم الشروع في برنامج موظفي شؤون اللاجئين (RAO)، والذي يعتبر أحد العناصر الهامة في «برنامج المساعدات والحماية العامة» التابع للوكالة.

هذا البرنامج، والذي بدأ في كانون الثاني ١٩٨٨، يشكل أحد أوسع وأشمل الآليات التي نفذتها الوكالة منذ نشأتها. وحسب الإرشادات والمبادئ الخاصة بالبرنامج والمقرة بتاريخ ١٥ آذار ١٩٨٩، تنقسم أهداف البرنامج إلى جزئين: الأول تسهيل «عمل وكالة الغوث في الظروف الصعبة والسائدة» للانتفاضة، والثاني توفير «درجة محدودة من الحماية السلبية للاجئين [وغير اللاجئين في المحصلة].

ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي، أصبح برنامج المساعدات والحماية العامة يشكل ظاهرة دعم مركزية ضمن برامج الوكالة في المناطق الفلسطينية المحتلة. ومع حلول عام ١٩٩١، شمل البرنامج «مخطط مساعدة قانونية» مُدار من قبل الوكالة لغرض مساعدة «اللاجئين في التعامل مع مختلف مشكلات الحياة تحت الاحتلال»، بما في ذلك «المتابعة المؤازِرة لحالات الوفاة، و الإصابات و التحرشات، و المشكلات البيروقراطية في الحصول على التصاريح المختلفة، و التمييز داخل المحاكم، و الفوائد من الخدمة الاجتماعية...الخ، و قيود السفر، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من العقاب الجماعي».

**بعد مجزرة صبرا وشاتيلا في أيلول ١٩٨٢، صادق مجلس الأمن على قراره رقم ٥٢١ والذي استنكر فيه «المجزرة الجنائية»، إلا أن المجلس لم يذهب أبعد من قيامه بتفويض السكرتير العام «بزيادة عدد المراقبين الدوليين التابعين لهيئة الأمم المتحدة في بيروت وضواحيها» و«بدء المشاروات الملائمة» مع الحكومة اللبنانية بخصوص «نشر قوات هيئة الأمم المتحدة».**




وبالرغم من النجاحات العديدة لهذه المبادرة، إلا أن البرنامج، ومنذ بدايته، واجه العديد من المشاكل بسبب محدودية مهامه المتعلقة بتوفير «الحماية السلبية» للسكان اللاجئين وغير اللاجئين في المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث تم اعتراف البرنامج بذلك من خلال ما ورد في إرشاداته حول «الحماية السلبية». فقد أشار إلى أن «الحماية السلبية» للبرنامج «لن تتحقق إلا من خلال المحافظة على الوجود الدولي في الميدان لأغراض المراقبة أو تقديم التقارير في الأوقات المناسبة، والاتصال مع قوات الأمن الإسرائيلية».

لهذا، وخلال مراحل الذروة في البرنامج، لم يستطع البرنامج جسر الهوة القائمة في حماية اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة، والذين استمروا في مواجهة انتهاكات مختلفة لأملاكهم وحياتهم على أيدي القوة المحتلة. وكي يتم تسهيل نشاطات الوكالة في ظل برنامج الطوارئ، تم تشكيل برنامج موظفي الدعم التنفيذيين (OSO) عام ٢٠٠٠ لتسهيل عملية إيصال المواد الإنسانية، وتأمين المواصلات الآمنة لكادر الوكالة خلال مرورهم على الحواجز، وبشكل عام، المساعدة في تعزيز التنفيذ السليم لبرامج الوكالة بما يتلاءم مع أعراف هيئة الأمم المتحدة. وبالرغم من عدم مسؤولية برنامج موظفي الدعم التنفيذيين وعدم قدرتها أصلا على توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين (حسب مفهوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، إلا أنه وبالقدر الذي قدم فيه البرنامج المساعدات الإنسانية للاجئين، يمكن القول أن البرنامج قد ساهم بشكل غير مباشر نسبيا في توفير «الحماية السلبية» للاجئين.

## التحديات السياسية

اعتمد نجاح «الحماية الدولية» أو تحقيق الحلول الدائمة في النزاعات الخارجة عن سياق مسألة اللاجئين الفلسطينيين بشكل مباشر على وجود دعم وإرادة المجتمع الدولي كما هو وارد رسميا في مجلس الأمن، و/ أو الإرادة السياسية عند الأطراف المعنية مباشرة في الصراع. لذا، استفادت مشاكل اللاجئين في أفغانستان، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، وأمريكا الوسطى، و تيمور الشرقية، والعراق، وكوسوفو، وناميبيا من مقدرات الدعم والتنفيذ المختلفة من قبل مجلس الأمن الدولي، الذي قد يستند أحيانا إلى الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وأحيانا أخرى إلى الرغبة السياسية للأطراف المعنية مباشرة في الصراع عن طريق التوصل إلى اتفاق واضح أو من خلال التدخل العسكري.

أما الأسئلة التي يجب طرحها في سياق مسألة اللاجئين الفلسطينيين فهي: هل أظهر المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن إرادة ودعم كافيين لتحقيق تسوية أو تدخل عسكري بخصوص حماية اللاجئين الفلسطينيين باعتبار المسألة تشكل خطرا على السلام والأمن الدولي؟ هل اظهرت الأطراف المعنية في الصراع إرادة سياسية كافية لمواجهة القضايا الخاصة لحماية اللاجئين والحلول الدائمة؟ بشكل مختصر، إن الإجابة على كافة الأسئلة سابقة الذكر هي «لا».

فيما يخص حماية اللاجئين الفلسطينيين فإن أي تحليل لقرارات مجلس الأمن الدولي يكشف عن التدخل الضعيف لمجلس الأمن، والمحدود في حالات الإنتهاكات الإنسانية الجماعية للمدنيين واللاجئين الفلسطينيين. وتختلف توجهات مجلس الأمن نحو الفلسطينيين عن سلوكه الآخر نحو اللاجئين الآخرين ومناطق الصراع الأخرى. على سبيل المثال، وبعد مجزرة صبرا و شاتيلا في أيلول ١٩٨٢ والتي راح ضحيتها مئات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت، صادق مجلس الأمن على قراره رقم ٥٢١ والذي استنكر فيه «المجزة الجنائية»، إلا أن المجلس لم يذهب أبعد من قيامه بتفويض السكرتير العام «بزيادة عدد المراقبين الدوليين التابعين لهيئة الأمم المتحدة في بيروت وضواحيها» و«بدء المشاروات الملائمة» مع الحكومة اللبنانية بخصوص «نشر قوات هيئة الأمم المتحدة». وهنالك العديد من الأمثلة الأخرى في التاريخ الفلسطيني، خصوصا خلال الانتفاضة الاولى ومجزرة الحرم الابراهيمي في العام ١٩٩٤.

## خاتمـــة

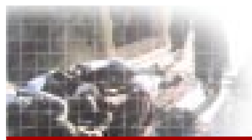
إن أي توجه خاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين وبتنفيذ حل دائم وعادل لهم، يجب أن يبدأ أولا بالإعتراف والتعامل مع جذور وأساس مشكلتهم، ألا وهي: عدم التوصل إلى حل بخصوص مشكلة المناطق وإنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك الدولة، و الاحتلال الإسرائيلي الطويل، و بناء المستوطنات، وما ينجم عن ذلك من عمليات طرد ونفي للفلسطينيين. ويمكن القول أنه وبطرق عدة، كان هناك «نظام» حماية دولي على شكل مبادئ قانونية ذات صلة بحقوق الأفراد المحميين الخاضعين للاحتلال. على المدى القصير، يجب التركيز على مضاعفة الجهود الرامية إلى ضمان احترام إسرائيل لقانون الدولة المحتلة المحاربة، خصوصا كما ورد في اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين خلال أوقات الحرب.

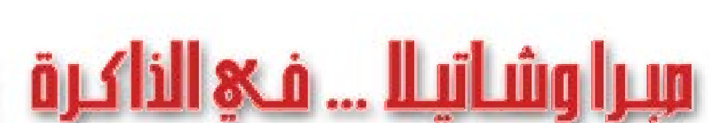
كذلك، فان ضعف مبادئ الحماية المتعلقة بأغلبية اللاجئين الفلسطينيين اليوم موجودة في المناطق الفلسطينية المحتلة، لذا، إن أي حماية ذات معنى للاجئين الفلسطينيين يجب أن تبدأ هنا. علاوة على ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود والطاقات نحو ضمان التزام إسرائيل والدول المضيفة «بميثاق الحقوق الدولي»، بالإضافة إلى التزامهم بمواثيق حقوق الإنسان الأخرى بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره ومن ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة، و الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، و اتفاقية حقوق الطفل.

على المدى البعيد، يجب التركيز على قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للتطبيق، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وبالتالي اعتبار مسألة الحماية مسألة غير خلافية وغير موجودة أصلا. لا يمكن حل أزمة الفجوة القائمة في الحماية بشكل شامل إلا من خلال التوصل إلى حل دائم وعادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين والذي يطرح مشكلة انعدام الجنسية التي يعاني منها معظم اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى التوصل إلى حل بخصوص مسألة الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة..

---

هاريش بارفاثانيني (Harish Parvathaneni) هو رئيس وحدة تحليل السياسات في المقر الرئيسي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA). هذا المقال هو ملخص لورقة عمل قدمها السيد بارفاثانيني خلال الحلقة الثالثة من ملتقى خبراء بديل الذي انعقد في مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية في القاهرة ما بين ٥-٨ آذار ٢٠٠٤ بعنوان «جسر الهوة: من الحماية إلى الحلول الدائمة للاجئين الفلسطينيين». يمكنك الاطلاع على ورقة العمل كاملة باللغة الانكليزية والعربية من خلال موقع مركز بديل على شبكة الانترنت www.badil.org . ترجمت المقال عن الانكليزية رنا موسى.






## من صبرا الى جنين

# مخيم جنين.. ولا تزال مقبرة الشهداء شاهدا على مجزرة نيسان

تقرير: محمد بلاص

خاص بـ «حق العودة»:

تمضي والدة الشهيد محمود طوالبة، معظم وقتها إلى جانب ضريح نجلها في مقبرة «شهداء ملحمة نيسان ٢٠٠٢»، في مكان غير بعيد عن ذلك الذي تجلس فيه والدة الشهيدين نضال وشادي النوباني، والعديد من الأمهات ممن فقدن فلذات أكبادهن في المجزرة الرهيبة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في المخيم، في نيسان من عام ٢٠٠٢.

وكان الغزو الإسرائيلي لمخيم جنين، خلف ٥٨ شهيدا، و٢٠٠ جريح بعضهم أصبحوا معاقين، وعشرات المعتقلين، فيما كان الدمار الكامل من نصيب ٤٧٠ منزلا، والكبير أصاب ٤١٩ منزلا غير صالحة للسكن، و١٣٠٠ منزل على الأقل تعرضت لأضرار جزئية .

وبسبب العدد المرتفع من الشهداء، اضطر المنكوبون من أهالي المخيم، إلى استحداث مقبرة للشهداء، في الجزء الغربي منه، لتبقى شاهدا للأبد على المجزرة، وبمثابة رئة حزن يتنفس منه اللاجئون، ويجدون فيها مكانا للراحة، إلى جانب أضرحة الشهداء.

فوالدة الشهيد طوالبة الذي يعتبر أحد أبرز قادة معركة الدفاع عن المخيم، لا تكاد تبرح ضريح نجلها، رغم مرور أكثر من عامين ونصف على المجزرة، وهي تتذكر المرة الأخيرة التي شاهدت فيها ابنها، في اليوم الخامس من المجزرة، يودعها يوصيها بابنته دعاء التي لم تكن تتجاوز من العمر، العامين، وابنه حديث الولادة عبد الله.

ولن تنس تلك اللاجئة الخمسينية، تلك اللحظات التي لا تزال ترتسم في مخيلتها، وكأنها حدثت قبل دقائق معدودة.

ولعدة شهور، لم تكن والدة الشهيد طوالبة الذي أضحى بمثابة أسطورة يتغنى بها الفلسطينيون، لتصدق أن ابنها قد استشهد، وهي تقول، «قلبي يحدثني أن محمود حيا»، حتى بدأ الأمل في ذلك يتلاشى شيئا فشيئا، لتحتسب ابنها عند الله شهيدا.

## جثتان ملتصقتان

وعثر المنكوبون في المخيم، بعد عدة أيام من المجزرة، على جثتين مشوهتي المعالم، ملتصقتين مع بعضهما البعض، أجمع كثيرون ممن نجوا من المجزرة، أنهما للشهيدين طوالبة وشادي النوباني اللذين دفنا في قبر واحد، بسبب صعوبة الفصل بين جسديهما.

في مقبرة الشهداء، لا تمل أي من أمهاتهم عن التحدث عنهم، وجميعهن يعبرن عن اعتزازهن بهن، رغم قسوة الموقف، فيما يواظب العديد من الأطفال على الحضور إلى تلك المقبرة التي أضحت بمثابة مكان يحج إليه المنكوبون، كلما أرادوا أن يحادثوا أحبتهم تحت التراب.

كان عددهم سبعة أطفال لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات، وخلال لحظات قليلة تقلص العدد إلى ستة حملوا على أكتافهم الصغيرة سابعهم وقد لف جسده بعلم أخضر كتبت عليه عبارة «لا إله إلا الله».

للوهلة الأولى يعتقد من رأى ذلك المنظر أن هناك شهيدا جديدا، ولكن عندما يمعن النظر يجد أن ما يحدث أمامه مجرد لعبة، أصبحت ممارستها بالشيء الطبيعي بالنسبة للأطفال في مخيم جنين، ممن فقدوا ألعابهم وأشياءهم تحت منازلهم التي دمرتها قوات الاحتلال خلال عدوانها على المخيم، في نيسان ٢٠٠٢.

ويحرص هؤلاء الأطفال شأنهم في ذلك شأن العشرات من أقرانهم، على القيام بتلك الحركات وغيرها، في موقع قريب من مقبرة الشهداء.

## لعبة الموت

«هنا يرقد والدي».. بهذه الكلمات خاطب طفل كان أحد أولئك الذين كانوا يلعبون «لعبة الموت»، أقرانه وهو ينظر إلى قبر من التراب دفن فيه والده الذي قضى في المجزرة.

ولم يكن بالأمر المفاجئ عندما سمع ذلك الطفل طفلا آخر كان يلهو معه، وهو يردد ذات الكلمات عن والده الذي استشهد في موقف مماثل.

وكان هؤلاء الأطفال يرتدون زيهم المدرسي وقد وضعوا حقائبهم جانبا على كومة من التراب، وهم يمارسون لعبتهم التي أصبحت بمثابة سلوك يومي لهم، عندما ينتهون من يومهم الدراسي، وهم في طريق عودتهم إلى البيت من مدرستهم الأساسية التابعة لوكالة الغوث والتي أنشئت مقبرة شهداء المجزرة على بعد عشرات الأمتار منها.

في تلك المقبرة تقضي والدة الشهيد زياد العامر قائد كتائب «شهداء الأقصى» الذراع العسكري لحركة فتح، والذي استشهد في اليوم الأول من المجزرة، معظم أوقاتها برفقة حفيدتها الطفلة، وهي تجلس على مقربة من ضريح نجلها البكر الذي رحل عنها مبكرا.

وعلى مقربة من تلك العجوز، كانت مجموعة من الأطفال يجلسون وكل واحد منهم يحدث الآخر عن بطولات والده الشهيد، وأحاديث أخرى لم يكن هؤلاء في السابق يتحدثون عنها، حتى ارتكب الجيش الإسرائيلي المجزرة.

«هنا يرقد والدي، قتله اليهود».. بهذه الكلمات كانت تحدث طفلة كانت ترتدي المريول الأزرق قرينة لها، وهي تشير إلى ضريح الشهيد مصطفى الشلبي الذي استشهد جراء القصف الإسرائيلي على المخيم، وأبقى من خلفه كومة من اللحم هم أطفاله مع امرأة في الثلاثينات من العمر هي زوجته، ومنزلا لحقت به أضرار جسيمة وأصبح غير صالح للسكن.

وعندما تنظر إلى أحد هؤلاء الأطفال وتركز في تعابير وجوههم، تشعر أنهم فقدوا الكثير من معالم طفولتهم التي طمرت تحت منازلهم المدمرة، حيث كانت تدك منازل اللاجئين في ذلك المخيم، بالصواريخ والقذائف، على رؤوس ساكنيها بمن فيهم الأطفال الذين شهدوا الكثير من فظائع الاحتلال.

## ويعود المخيم

والآن وبعد مرور أكثر من عامين ونصف على مجزرة نيسان، بدأ المخيم يعود تدريجيا إلى حيث ما كان، حيث أعادت وكالة الغوث الدولية، بناء المنازل المدمرة، وقدمت المساعدات لأصحاب المنازل المتضررة، من أجل ترميمها، ضمن مشروع قيمته ٢٧مليون دولار، ممول من جمعية الهلال الأحمر الإماراتي.

وبحسب ما يؤكده النائب فخري تركمان، رئيس اللجنة الشعبية لإغاثة وإعمار مخيم جنين، فإن أعمال البناء في المخيم، وتجهيز البنية التحتية فيه، قد أوشكت على الانتهاء، ليعود أصحاب المساكن المدمرة، إلى مساكنهم وقد أعيد بناؤها، وذلك بعد رحلة طويلة من اللجوء والتشرد الذي يبدو وكأنه قدر اللاجئين.

ورغم الوقت الطويل الذي مضى، يحلم المنكوبون من أهالي المخيم، وفقا لما يقوله تركمان، بإعادة إحياء لجنة التحقيق الدولية في جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال في المخيم، وهو أمر منوط بالمؤسسات الحقوقية والإنسانية والمجتمع الدولي، لأن تعيد وتطور فكرة تشكيل لجنة تقصي الحقائق لتصبح لجنة تحقيق دولية، وتقف إلى جانب أبناء المخيم من أجل فضح الجرائم الإسرائيلية، وتقديم المسؤولين عنها إلى محاكم دولية، خصوصا في ظل ما وصفه بتبجح المزيد من الجنود والضباط ممن شاركوا في المجزرة، بالتباهي بالجرائم الرهيبة التي اقترفوها بدم بارد.

## بطولة ومجزرة

ويرى تركمان، في ما شهده المخيم، معركة شجاعة خاضها المقاتلون ممن صمدوا بوجه آلة الحرب الإسرائيلية، ودافعوا عن كرامة العرب والمسلمين، ومجزرة ضحيتها من الأطفال والنساء والشيوخ، إلى جانب آلاف المشردين.

ويضيف، «إن معركة المخيم شكلت رمزا للقضية الفلسطينية، خصوصا وأن أهالي المخيم هم من اللاجئين أصحاب المعاناة والحق ممن حاولت جهات متعددة التآمر على قضيتهم، والعمل على إذابتها وحرمانهم من حق العودة، ولكنهم تشبثوا ولا زالوا متشبثين بحقهم القانوني في العودة إلى وطنهم الأم، في حق لا يمكن إنكاره أو التخلي عنه، أو أن يسقط بالتقادم، ولا يكفل أحد بذلك الحق الفردي والجماعي».

من ذلك المنطلق، يقول تركمان، وقف اللاجئون مسلحين بصلابة حقهم في مقاومة الاحتلال الذي أراد أن يدوس كرامتهم، فأثبت المقاتلون للعالم أجمع وفي المقدمة منها إسرائيل أن المقاتل الفلسطيني المؤمن بحقه قادر على الصمود أمام أعتى آلة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وأن يلحق بها الخسائر، ويهزمها سياسيا وإعلاميا واجتماعيا، وإن هزمته عسكريا في ظل افتقار المعركة للحد الأدنى من التوازن بين القوتين.

ويتابع بالقول، «كان ثمن هذه المعركة باهظا على أهالي مخيم جنين لما قدموه من تضحيات كبيرة في الأرواح، وأعداد كبيرة من الجرحى والمعاقين، وما فقدوه من مساكن وأثاث وأمتعة ومعاناة نفسية لا تقدر بثمن».

## بطولة لم تستثمر

ولكنه يعكس حال المنكوبين، عندما قال، إنهم يشعرون أن ما شهده مخيمهم من معارك بطولية ودفاع مستميت عن كرامة شعبهم وشرف أمتهم العربية والإسلامية، لم يستثمر بالشكل الذي كان من المفترض أن يتم استثماره فيه، حيث تغنت وسائل الإعلام العربية لتمجيد البطولة، دون وجود خطة مدروسة على سبيل المثال من قبل جامعة الدول العربية بوصفها مؤسسة إقليمية لاستثمار ذلك الحدث الهام في تاريخ شعبنا وأمتنا».

ورغم ذلك، يقول تركمان، «فإننا نعتقد أن الفرصة لا تزال مواتية لاستثمار معركة المخيم إعلاميا وسياسيا وقانونيا».

ورغم التمجيد الذي سمعه الأهالي لصمودهم البطولي والأسطورة التي خطوها بدمائهم وتضحياتهم، يؤكد تركمان، أن هؤلاء يجزمون أنهم لم يتلقوا الحد الأدنى من الدعم من قبل الدول العربية، خصوصا على الصعيد المادي من أجل تعويضهم عن جزء من ما خسروه، مع العلم أنه لم يصلهم إلا النزر اليسير جدا، والمساعدة الكبيرة من جمعية الهلال الأحمر الإماراتي التي تبرعت بإعادة إعمار المخيم من خلال وكالة الغوث الدولية، إلى جانب مكرمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين لأصحاب المنازل المهدمة بالكامل، ومساعدات أخرى خصصت للشهداء والجرحى.

ويؤكد، أن مخيم جنين بعد المجزرة، لا يزال بحاجة لمساعدات عاجلة وكبيرة من أجل تعويض المنكوبين عن ممتلكاتهم التي خسروها من أثاث وأمتعة ومحلات تجارية وسيارات دمرت بالكامل، إضافة إلى خسائر المزارعين، والأوضاع المأساوية للعمال ممن فقدوا مصادر رزقهم منذ أن بدأت انتفاضة الأقصى.

## مشروع الإعمار

وعن مشروع إعادة إعمار المخيم، يتحدث تركمان فيقول، «في البداية كان هناك اقتراح بنقل الأسر التي دمر الاحتلال منازلها، وتسكينها في شقق خارج المخيم بحيث تبقى المنطقة المدمرة على حالها، كشاهد تاريخي على المجزرة، وهو اقتراح رفضه الأهالي لعدة أسباب من أبرزها شعورهم بأن مثل ذلك الأمر، يستهدف تفريغ المخيم من سكانه وتذويبه وإلحاقه بالمدينة كحي من أحيائها، تمهيدا للقضاء على الرمز السياسي الأخير للقضية الفلسطينية ممثل بالمخيم، فذلك الاقتراح «ظاهره خير للمنكوبين في المخيم، ولكن باطنه السم الزعاف»، يقول رئيس لجنة الطوارئ.

وبسبب استحالة البناء لجميع الأسر المدمرة مساكنها، جرى الاتفاق مع وكالة الغوث، وجمعية الهلال الأحمر الإماراتي باعتبارها الجهة الممولة لمشروع الإعمار، مع لجنة طوارئ المخيم، على بناء مجموعة من المساكن البديلة، على قطعة أرض مساحتها عشرة دونمات تقع في الجهة الغربية من المخيم، خصصت إلى جانب بناء المساكن، لإقامة مرافق حيوية من بينها مدرسة ومركز صحي متطور ومركز ثقافي ومسجد.

ويهاجم تركمان، القائمين على كثير من الفعاليات والمؤامرات التي عقدت في عواصم العديد من الدول العربية، وكانت مجزرة



جرح.. وعيون

(تصوير: تينيكا دازه)




مخيم جنين، أبرز محاورها، فيقول، »كان من الأجدر بالقائمين على تلك المؤتمرات وخصوصا مؤتمر قطر، ومن منطلق المسؤولية القومية والإنسانية المبادرة إلى توجيه دعوة لممثلين عن المخيم من أجل تسليط الأضواء على ما اقترفته إسرائيل من قتل وتدمير وتجريف وجرائم ضد الإنسانية«.

إلا أن الدعوة كما يقول، اقتصرت على وكالة الغوث الدولية، وهي دعوة منقوصة وليست في مكانها، ذلك أن دور الوكالة يقتصر على تقديم الخدمات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، وليست مخولة بالتحدث عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة باللاجئين الذين يمثلون القضية السياسية باعتبارهم المستهدفين أولا وأخيرا بطمس قضيتهم وإنهائها.

### امتعاض شديد

ويبدي امتعاضه الشديد، من قرار مجلس الأمن الدولي، إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق، لا تتمتع بقرارات وتوصيات ملزمة.

ويضيف، «حتى عندما قبلنا بتلك اللجنة، لم يصمد القرار لعدة أيام في أروقة مجلس الأمن الذي رضخ للضغوط الأميركية والإسرائيلية التي ما أن زادت حتى ارتأى المجلس بضرورة حل اللجنة وفقا لصفقات تآمرية مشبوهة القصد منها التغطية على تلك الجرائم التي استهدفت المدنيين دون سواهم».

ويؤكد، «لدينا شعور يقين بوجود تواطؤ وتآمر بين عدة أطراف همها إهمال الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت في مخيم جنين، لذلك بادرنا إلى تشكيل لجنة توثيق وطنية لتلك الجرائم شرعت بجمع الوثائق والحقائق بكل أنواعها حول ما ارتكبه الاحتلال من جرائم ومجازر، وذلك بالاستعانة مع خبراء دوليين وعرب وفلسطينيين».

ولجأت لجنة الطوارئ، إلى جمع الأدلة التوثيقية التي تثبت تورط قوات الاحتلال بارتكاب جرائم حرب في المخيم، وذلك بالاستعانة بمختصين مهنيين من محامين ومؤسسات حقوق إنسان، لتكون الصورة شاملة ومتكاملة للمجزرة.

وبقدر ما حمل تركمان، المسؤولية لمجلس الأمن الذي رضخ للضغوط الأميركية والإسرائيلية، قال، «لنا عتب على السلطة الوطنية الفلسطينية التي لم تعط هذه القضية حقها من حيث المتابعة، كما أن الإعلام الفلسطيني كان مقصر بالقيام بواجبه حول ما شهده المخيم من جريمة حرب كبرى ضد الإنسانية».

## مخيم الأسطورة

وتحول مخيم جنين، تحديدا بعد المجزرة، إلى أشبه ما يكون بالأسطورة التي يتغنى بها الجميع، حيث صمد عشرات المقاتلين المزودين بأسلحة خفيفة، وقنابل من صنع محلي، بوجه آلة الحرب الإسرائيلية، وتمكنوا من إيقاع الخسائر البشرية والمادية في صفوف القوات الغازية.

وبعد أكثر من ٥٦ عاما على نكبة عام ٤٨، حيث كان أهالي المخيم يعدون بالمئات، أصبح عددهم الآن يتجاوز ١٤ألف لاجئ ينحدرون من عدة مدن وقرى أصبحت تقع خلف الخط الأخضر.

في العام ١٩٤٨ خرج أهالي ما أصبح يعرف بمخيم جنين للاجئين، من ديارهم عنوة، تحت وطأة المجازر الرهيبة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية.

واستقر هؤلاء الذين كانوا يعدون بالمئات في سهل »جنزور« قرب بلدة قباطية في محافظة جنين، حيث نصبوا الخيام على أمل العودة إلى منازلهم في الجليل والمثلث، خلال أيام أو أسابيع.

ومكث اللاجئون في ذلك السهل حتى أوائل الخمسينات، حيث اضطروا إلى مغادرته بعد أن غمرته السيول التي حولته إلى أكوام من الطين المتحرك، وكادت تغرق من كان يسكنه من اللاجئين ممن أتت المياه على خيامهم وأشيائهم الأخرى، فخرجوا للمرة الثانية بالملابس التي كان على أجسادهم، دون أن يتمكنوا من انتشال شيء من أغراضهم سوى القليل.

وبدأ هؤلاء بالتجمع على قطعة من الأرض غرب مخيم جنين، حيث باتوا ليالي طويلة افترشوا خلالها الأرض والتحفوا السماء، وسط أجواء البرد القارص، حتى حصلوا على عدد محدود من الخيام تقاسموها فيما بينهم.

وعندما اندلعت حرب الرابع من حزيران عام ٦٧، رحل عن ذلك المخيم ربع سكانه ممن أصبحوا يعرفون ب«النازحين« الذين نزح معظمهم إلى الدول العربية المجاورة وفي الشتات.

## ١٣٦٠٠ لاجئ

وارتفع عدد القاطنين في المخيم وفقا لإحصائيات وكالة الغوث، إلى نحو ١٣٦٠٠لاجئ يعيشون على ذات قطعة الأرض التي كان يقطن فيها ٤٥٠٠ لاجئ منهم في العام ٦٧، ما تسبب بأزمة ازدحام خانقة دفعت بعض الأزواج الشابة إلى الهجرة عن المخيم بحثا عن مساكن لها خارجه.

ورفض أهالي المخيم عدة أفكار طرحت من أجل توسيع رقعته، خشية منهم أن يكون ذلك التوجه بمثابة محاولة لتوطينهم، والتفافا على حقوقهم وفي المقدمة منها حق العودة الذي تم تأجيل مسألة التفاوض بشأنه حتى المفاوضات النهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بينما يمنع قانون وكالة الغوث البناء لأكثر من طابقين (الأرضي والذي يليه)، كما هو الحال في سائر مخيمات اللاجئين.

وعندما اندلعت الانتفاضة المجيدة أواخر العام ٨٧، كان اللاجئون في مخيم جنين عرضة لجرائم القتل وهدم المنازل من قبل قوات الاحتلال، حيث استشهد وأصيب المئات منهم برصاص الجيش الإسرائيلي، بينما هدمت العشرات من المنازل، وجرى اعتقال الآلاف من الشبان ممن أمضوا فترات متفاوتة في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

وكان المخيم حاضنا رئيسيا إلى جانب بلدة قباطية لظاهرة المطاردين خلال الانتفاضة المجيدة، وخصوصا مجموعات «الفهد الأسود» الجناح العسكري لحركة فتح، ومجموعات «النسر الأحمر» الذراع العسكري للجبهة الشعبية.

وحرصت تلك المجموعات على التواجد في المخيم بشكل رئيسي اعتقادا منها أنه المكان الأكثر أمانا من أي مكان آخر، وذلك بسبب تلاصق المنازل وكثرة الأزقة التي يكاد من يولد وينشأ في المخيم يضيع فيها.

وعندما بدأت مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلي، كان أهالي مخيم جنين من أوائل الفلسطينيين ممن خرجوا إلى الشوارع وهم يحملون أغصان الزيتون التي وضعوا بعضا منها على دوريات ما يعرف باسم »حرس الحدود« الإسرائيلي، اعتقادا منهم أن تلك المفاوضات ستجلب لهم الأمن والسلام، وتمكنهم من العودة إلى ديارهم داخل الخط الأخضر التي يحلمون بالعودة إليها، حتى بدأ الأمل يموت في صدورهم.

## المخيم هدف الاحتلال الدائم

ومع اندلاع «انتفاضة الأقصى» شكل مخيم جنين هدفا لإسرائيل التي حاولت لعدة مرات اقتحامه، وجوبهت بمقاومة عنيفة من قبل المقاومين، وصمود من الأهالي ممن آثروا البقاء داخل مساكنهم، رغم الأخطار الكبيرة المحيطة بهم.

وبلغت الاعتداءات الإسرائيلية على المخيم ذروتها، فجر الثالث من نيسان ٢٠٠٢، حيث دفعت إسرائيل بالمئات من الدبابات وناقلات الجند المصفحة والآليات الثقيلة المعززة بالمروحيات القتالية، إلى مشارف المخيم، وبدأت بقصفه بالصواريخ والقذائف ورصاص الرشاشات الثقيلة.

وشكلت المنازل التي كان اللاجئون يعتقدون أنها آمنة، هدفا مباشرا للقوات الإسرائيلية التي تعمدت قصفها جميعا بدون استثناء، فدمرت منها المئات، وسوتها الجرافات والصواريخ بالأرض.

## مجزرة مخيم جنين في سطور

بدأ الغزو الإسرائيلي لمخيم جنين، فجر الثالث من نيسان عام ٢٠٠٢، وخلف ٥٨شهيدا، و٢٠٠ جريحا كثيرون منهم يعانون من إعاقات دائمة، ومئات المعتقلين، فيما كان الدمار الكامل من نصيب ٤٧٠ منزلا، والكبير أصاب ٤١٩منزلا غير صالحة للسكن، و١٣٠٠ منزل على الأقل تعرضت لأضرار جزئية.

في تمام الثالثة من فجر ذلك اليوم الأربعاء، دقت ساعة الصفر، منذرة ببدء الهجوم الإسرائيلي، عندما شقت الظلام المخيم على شارع حيفا، غربا، أضواء الدبابات والمدرعات التي أخذت تقترب من المخيم والمدينة على شكل طابور.

ولم يكن ذلك المنظر رغم رهبته، ليفوت على آلاف اللاجئين من أبناء المخيم ممن كانوا يرصدون حركة الآليات الإسرائيلية الثقيلة، من على أسطح مساكنهم، وعبر النوافذ، في وقت كان فيه المقاومون يضعون اللمسات الأخيرة على تجهيزاتهم الدفاعية لمواجهة الغزاة.

توقفت الآليات الثقيلة على مقربة من حاجز الأمن الوطني على ذات الشارع، وأطفأت أنوارها، ليبدأ رتل آخر من الدبابات يتقدم من جهة «الجابريات» جنوبا، والرتل الثالث يزحف من الشرق، وكأن خطة الهجوم أعدت للتنفيذ من ثلاثة محاور رئيسية على المخيم.

في تلك الأثناء، كان المقاتلون قد أنهوا استعداداتهم، ووزعوا المهام عليهم، بحيث تسلم الشهيد محمود طوالبة قائد «سرايا القدس» الجناح العسكري للجهاد الإسلامي، المنطقة الغربية من المخيم، وجمال حويل أحد أبرز قادة حركة فتح، الوسطى، والشهيدان زياد العامر قائد كتائب «شهداء الأقصى»، ويوسف قبها «أبو جندل»، الجنوبية، وقيادات أخرى مدربة الشرق والشمال.

اكتمل الحصار على المخيم، قبل بزوغ أشعة الشمس، لتندلع الاشتباكات المسلحة في الجهتين الشرقية والغربية منه، وفي مركز المدينة.

وكانت الممرضة فدوى الجمال أول شهداء المجزرة، عندما خرجت لإسعاف شقيقتها المصابة رفيدة أمام منزلها، فأصابها رصاص القناص في مقتل، بعد أن أصاب شقيقتها، وبعد دقائق سقط هاني أبو ارميلة وهو يفتح باب منزلها على أمل إنقاذ الشقيقتين المصابتين، ليكون الشهيد الثاني.

### المعـركة تشـتد

وبدأت في ذات اليوم، المعركة تشتد ضراوة، خصوصا عندما تمكن المقاومون من إلحاق خسائر بالأرواح والمعدات بالقوات الغازية.

ويعتبر المقاومون أن المشهد الذي كان أكثر إثارة، في ظهيرة اليوم الأول، عندما تمكن عدد من الجنود من اقتحام منزل في منطقة »الجابريات«، من جهته الشرقية، في ذات الوقت الذي كانت فيه مجموعة من المقاتلين تدخل ذات المنزل من جهته الغربية، ففوجئ الطرفان أن كلاهما أصبح وجها لوجه مع الآخر.

ومن هول المفاجأة لم يتمكن أي من الطرفين من إطلاق النار على الآخر، فخرج جنود المشاة، وبعدهم المقاتلون من المنزل، لتتولى المروحيات القتالية مهمة قصفه بالصواريخ.

وفي يوم الخميس، بعد قصف عنيف تعرض له المخيم على مدار ساعات الليل، حاول الجيش الإسرائيلي، إحداث ثغرة للتقدم من جهة الغرب، وأخرى في منطقة «الجابريات»، دون أن يتمكن من ذلك، وأعاد المحاولة في اليوم الثالث الذي انسحبت في مسائه جميع آليات الاحتلال من المدينة.

واعتقد الأهالي ممن كانوا تحت القصف الصاروخي والمدفعي، أن ذلك الانسحاب، مؤشر على تعديل خطة اقتحام المخيم، خصوصا عندما سمعوا أحد الجنود يدلي بأقواله للإذاعة العسكرية الإسرائيلية، ويقول «إن الجيش بذل أقصى طاقاته لاختراق المخيم، ولكن يجابه بمقاومة عنيفة».

إلا أن ذلك الانسحاب، كان على ما يبدو بمثابة مقدمة لبدء المرحلة الثانية من الهجوم، بعد عزل القائد العسكري الميداني، واستبدال قوات الاحتياط، ووحدات «الناحال»، بالجيش النظامي، ووحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي من «جولاني»، و«جفعاتي».

في يوم السبت، بدأ الهجوم يشتد، وهدف قوات الاحتلال، إحداث ثغرة تمكنها من التغلغل تدريجيا في المخيم، لتجابه من جديد، بنيران المقاومة.

### الكمين الدامي

ولا تزال المقاومة في مخيم جنين، تفتخر بكمين «أل١٣» الذي يطلق عليه الجيش الإسرائيلي اسم «الكمين الدامي»، حيث أرسلت قيادة ذلك الجيش إلى المخيم، وحدة اقتحام خاصة تدعى «إيجوز»، كانت مهمتها القضاء على المقاومة عن طريق القنص والاغتيال، خلال المعركة.

وعن تفاصيل الكمين، تشير الروايات التي يتناقلها أهالي المخيم، إلى أن نحو ٤٠جنديا، من الوحدات الخاصة، دخلوا أحد الأزقة في حارة «أبو السباع»، بعد أن هيئ لقيادة الجيش أن المروحيات مشطت المنطقة تلك، عن طريق القصف المتواصل على مدار الليلة السابقة، بالرصاص الثقيل.

وتفيد الروايات تلك، بأن الجنود كانوا يتقدمون ببطء شديد، في وقت كانت فيه مجموعة من المقاومين تكمن لهم، دون أن تطلق رصاصة واحدة عليهم، حتى أصبحوا تحت مرمى نيران المقاومة من ثلاثة محاور.

ونجح المقاومون في عزل ٢٢ من هؤلاء الجنود، عن بقية المجموعة، فيما لجأ عدد آخر من الجنود إلى منزل مجاور كانت مجموعة من المقاتلين تنتظرهم بداخله ومن حوله، وفتحوا عليهم النار، ورموهم بالقنابل المصنعة محليا.

وكانت حصيلة ذلك الكمين، مقتل ١٣جنديا على الفور، وإصابة سبعة توفي أحدهم بعد عدة أيام، وهو ما شكل كما يقول محللون عسكريون وصمة عار في جبين الجيش الذي لا يقهر.

وكان الكمين الشهير، بمثابة ورطة كبيرة لحقت بالجيش الإسرائيلي الذي لم يسبق وأن تجرع مثل تلك المرارة التي تجرعها في المخيم، فلم يكن أمامه سوى خيارين لا ثالث لهما، الأول الانسحاب والاعتراف بالهزيمة، والثاني أن يصلي بناره المخيم.

### القرار الحاسم

فكان القرار الحاسم، ذلك الذي اتخذ في أعقاب جلسة وزارية خاصة عقدت برئاسة شارون، ويقضي بمتابعة الهجوم، مهما كان الثمن، فتولى شاؤول موفاز رئيس هيئة الأركان، وبن أليعيزر وزير الدفاع آنذاك، مهمة إدارة المعركة جوا وبرا، بينما تم استدعاء جرافات عسكرية ضخمة إلى المخيم من نوع «D٩»، كانت مهمتها التقدم أمام الجيش بغية تطويق المقاتلين.

وبعد ١١يوما من القتال المتواصل، انتهت المعركة، باضطرار مجموعة من المقاومين والمدنيين، قوامها ٢٧شخصا، كان على رأسهم جمال حويل، والحاج علي الصفوري أحد أبرز قادة ى«سرايا القدس»، إلى تسليم أنفسهم.

وعندما شعر المحاصرون داخل منزلين، قرب منطقة «جورة الذهب»، أن الجيش الإسرائيلي يستعد لارتكاب مجزرة جديدة، خاطب حويل من خلال اتصال أجراه مع خلال قناة «الجزيرة» القطرية، العالم، فبين ما يحدث، ومخاطر أن تقدم قوات الاحتلال على إعدامه، وزملائه.

وسلم المحاصرون أنفسهم، لجيش الاحتلال، بإشراف منظمات حقوقية، حيث تم تجميعهم، في حفرة كبيرة أحدثتها الجرافات العسكرية، بعد أن قيدت أيديهم، وعصبت أعينهم، ومن ثم نقلوا إلى مراكز التحقيق، حيث لا زال معظمهم رهن الاعتقال، وصدرت أحكام بالسجن المؤبد، على البعض الآخر.

ومنعت قوات الاحتلال، على مدار أيام المجزرة، الأطقم الطبية من دخول المخيم، حيث نزف كثيرون من المصابين حتى لفظوا أنفاسهم الأخيرة، كما منعت وسائل الإعلام من الدخول لنقل ما يحدث، وذلك بذريعة أن المنطقة عسكرية مغلقة، ومنطقة قتال.

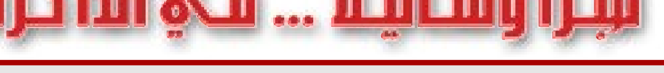
وبعد ١٣ يوما من بدء الغزو، خرجت قوات الاحتلال من المخيم، وأعادت التمركز على مشارفه، بعد أن اعتقلت جميع الرجال ممن تراوحت أعمارهم بين ١٥ ولغاية ٥٠عاما، وجميعهم اقتيدوا إلى مراكز الاعتقال، وبعدها إلى القرى الحدودية حيث النفي لأيام طويلة.

### جثث متفحمة

وعلى مدار أكثر من عام ونصف، بعد المجزرة، أبقى الأهالي في ثلاجة الموتى في مستشفى جنين الحكومي، على ثلاث جثث متفحمة لشهداء مجهولي الهوية، سقطوا خلال المجزرة، ولم يتمكن أحد من التعرف عليهم.

وقال النائب فخري تركمان، رئيس لجنة الطوارئ لإغاثة وإعمار المخيم، »لقد أرسلنا تلك الجثث إلى مركز أبو ديس الطبي للتشريح، بغية التعرف على الشهداء«، مشيرا إلى أن آثار ثلاثة شبان من المخيم، كانت مختفية، وهم محمد البدوي، ومحمود أبو حلوة، والمقعد جمال الفايد الذي عثرت أطقم الإنقاذ والبحث على كرسيه المتحرك، دون أن يتبين له أي أثر.

ورغم مرور نحو عامين ونصف على المجزرة، إلا أن أهالي المخيم لا زالوا يتذكرون كل تفاصيلها، مهما كبرت أو صغرت، ويتساءلون، »هل سيحاكم العالم مجرمي الحرب؟! أم أنه سيبقى صامتا صمت أهل القبور؟! ».




### ٢٢ عاما على المجزرة

# صبرا وشاتيلا.. الجرح النازف

بقلم: جميل عرفات

لقد أصبح الحديث عن مجازر التي ارتبكت بحق الشعب الفلسطيني، وهي كثيرة، الاسم الحركي للشعب الفلسطيني من الناحية التوثيقية والتاريخية والنضالية. وقد قيل الكثير، وكتب الكثير عن تلك المجازر في فلسطين الداخل وفي الشتات في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من منبر وفي كل صحيفة أو مجلة وبالرغم من ذلك، تظل وقعها كبيرة على نفوس الفلسطينيين جميعا.

إن ما جرى في صبرا وشاتيلا لم يكن وليد الصدفة ولا هو ردة فعل طارئة، إنما هو جريمة مدبرة، بقرار سياسي مسبق للقرار الدموي التنفيذي وعنوانه «تصفية فلسطين أرضاً وثورة، شعباً وقضية». فقد بذلت القوى الغاشمة أقصى ما لديها من إرهاب واعتقال، وابعاد وسجن وقتل في السابق، الا ان هذه القوى كانت تجد نفسها في النهاية عاجزة عن تحقيق أهدافها. ومن هنا نقول ان القرار التصفوي سبق مرحلة التنفيذ في صبرا وشاتيلا، كما هو الحال في كل المذابح السابقة كمذابح دير ياسين، بلد الشيخ، سعسع، اللد، قلقيلية، مخيم خان يونس، السموع، الاقصى، قبية، كفر قاسم، الحرم الابراهيمي، وغيرها... وبدورها، فقد كان الاعداد لمجزرة صبرا وشاتيلا قد سبق قتل زعيم الكتائب بشير الجميل.

## مخيما صبرا وشاتيلا

مخيما صبرا وشاتيلا هما اثنان من ١٢ مخيما في لبنان أنشأت أساسا في أعقاب تهجير الفلسطينيين في العام ١٩٤٨. المخيمان متلاصقان، كان يسكن فيهما في فترة ما قبل الغزو الاسرائيلي في حزيران من عام ١٩٨٢ نحو ٩٠ ألف نسمة سكنوا أكثر من ١٤١٠ مسكناً. وكانت خطة اقتحام مخيمي صبرا وشاتيلا قد أعدت منذ اليوم الأول لغزو لبنان وهدفت الى إنهاء مخيمات اللاجئين والتواجد الفلسطيني في بيروت، ودفع الفلسطينيين الى الهجرة خارج لبنان.

وقد اقترح وزير الدفاع الاسرائيلي حينئذ، ارئيل شارون على زعيم الكتائب بشير الجميل بعد تسلمه الرئاسة في لبنان ان تتولى القوات الكتائبية اقتحام المخيمات بحجة البحث عن مقاتلين فلسطينيين، وان اسرائيل ستؤمّن لهم تطويقا محكما للمخيمين. ويبدو أن بشير الجميل قد رفض ذلك. لكن بعد اغتياله بساعات قليلة، بدأت عملية اقتحام بيروت الغربية فجر الأربعاء ١٥ أيلول من عام ١٩٨٢، وقد سميت خطة الاقتحام التي وضعها ارئيل شارون ورفائيل ايتان رئيس هيئة الأركان الاسرائيلية، بخطة «الدماغ الحديدي».

في فجر الأربعاء ١٥ أيلول من عام ١٩٨٢، اقتحمت اسرائيل بيروت الغربية وطوقت المخيمات، وعقد اجتماع ضم كل من الجنرال أمير دروري، وإيلي حبيقة وفادي افرام، وقبل غروب شمس يوم الخميس بدأت عملية الاقتحام. استمرت المجزرة داخل المخيمين نحو ٣٦ ساعة كان الجيش الاسرائيلي خلالها يحاصر المخيمين ويطلق القنابل المضيئة ليلا لتسهيل مهمة المليشيات، وقد قدر عدد قوات الكتائب التي هاجمت المخيم بنحو ١٢,٠٠٠ مسلح، غالبيتهم من القوات الكتائبية ومن مليشيات «النمور» التابعة للرئيس اللبناني السابق كميل شمعون ومجموعة من مليشيات سعيد حداد.

ان ذكرى المذابح التي ارتكبت لا تنمحي من الذاكرة الإنسانية، وان الناس يؤرخون لأنفسهم بالإشارة إليها ومثل بارز على ذلك؛ معسكرات الإبادة النازية في «داخاو» و «أوشوفيتز» ومذابح «بغداد» على يد هولاكو التتري، والمذابح الأخرى العديدة التي وقعت في فلسطين.

حصلت المذبحة، ووصلت الأنباء عنها الى بعض الصحف الأجنبية صباح يوم الجمعة ١٧ أيلول. ويقول مراسل نيوزويك: «أنه وصل الى المخيم ظهر الجمعة ١٧ أيلول، وسأل أحد رجال المليشيات عمّا يجري في المخيم»، فرد عليه: «إننا نقوم بعملية ذبح». واستمرت المذبحة حتى ظهر السبت ١٨ أيلول، تضاربت خلالها الأعداد الحقيقية لعدد الضحايا. وقد ذكر بيان الصليب الأحمر بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٨٢ أنه تم العثور على ٧٦٢ جثة منها ٢٦٢ حية دفنت في قبور جماعية ولم يتم التعرف على أصحابها و٣٠٢ جثة عرف أصحابها وتم حرقها من فرق الاغاثة و٢٤٨ جثة عرف أصحابها ودفنت بمعرفة الصليب الأحمر. وهكذا فأن أعداد ضحايا المذبحة بالمجمل تراوحت بين ١٢٠٠-٣٠٠٠ شخص. وعلى الرغم من كل ما كتب عن مجزرة صبرا وشاتيلا منذ عام ١٩٨٢ ورغم كل محاولات إحياء ذكراها السنوية الا أن المجرمين ظلوا بمنأى عن الملاحقة والإدانة.

## ماذا قال شهود العيان:

تفيد أم غازي يونس ماضي: «اقتحموا المخيم الساعة الخامسة والنصف من يوم ١٦ أيلول، ولم نسمع في البداية إطلاق نار. فقد كان القتل يتم بالفؤوس والسكاكين فقط وكانوا يدفنون الضحايا أحياء بالجرافات، هربنا حفاة والرصاص يلاحقنا وقد ذبحوا زوجي وأولادي في غرفة النوم». وتقول سنية قاسم بشير: قتل زوجي وابني في المجزرة، كما قتلوا الحاجة منيرة عمرو بعدما ذبحوا طفلها الرضيع أمام عينيها وكان عمره أربعة أشهر.

وتشير الممرضة الأمريكية، جيل درو الى أنهم ربطوا الأطفال ثم ذبحوهم ذبح الشاه. صفوا الناس في الإستاد الرياضي وشكلوا فرق إعدام. وتقول امرأة من المخيم: دخلوا بيتي وكان عندي طفل من الجيران ضربوه بالفأس وشقوا رأسه وعندما صرخت ربطوني ورموني أرضاً ثم تناوب ثلاثة على اغتصابي وتركوني في حالة غيبوبة ولم أستفق الا في سيارة الإسعاف.

دخلوا مستشفى عكا الموجود في المخيم في صباح الجمعة الساعة ١١:٣٠ صباحاً وقد تم اغتصاب الممرضة انتصار اسماعيل، ١٩ عاماً ثم قتلوها، كما تم قتل الطبيب علي عثمان والطبيبة سامية الخطيب داخل المستشفى وهنالك العشرات من الشهادات التي تصف الجريمة قدّمها بعض الأجانب مثل: روبرتو سورو مراسل مجلة التايم في بيروت وتقرير مراسل لواشنطن بوست.

لقد بادر فريق من المحامين البلجيكيين والمحامي اللبناني شبلي ملاط برفع دعوى ضد شارون ومن يطاله التحقيق أمام المحاكم البلجيكية بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٨، ممثلين لثلاثة وعشرين من أهالي الضحايا الناجمة من المجازر. وقد رفعت الدعوى بموجب القانون البلجيكي لعام ١٩٩٣ وتعديلاته لعام ١٩٩٩ ويتمتع هذا القانون بإمكانية ملاحقة ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم إبادة بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة. وقد تعرضت بلجيكا لحملة من الضغوطات الأمريكية المكثفة من أجل إبطال مفعول القانون المذكور وصلت الى حد التهديد بفرض عقوبات على بلجيكا ومنها نقل مقر حلف »الناتو« من العاصمة البلجيكية بروكسل ونتيجة لذلك تم تغيير القانون البلجيكي بأنه هذا القانون ينال المتهم والضحية مواطن بلجيكيا او مقيما بصفة دائمة في بلجيكا وقت حصول الجريمة يضمن الحصانة الدبلوماسية لرؤساء الدول والمسؤولين الحكوميين الذي يزورون بلجيكا، كان هذا التغيير بتاريخ ٢ آب من عام ٢٠٠٣.

بريشة ناجي العلي

## المراجع:


أمنون كابلوك: تحقيق حول مجزرة- سنة ١٩٨٣.

روجية ديلورم: إني اتهم- سنة ١٩٨٣.

صفاء حسن زيتون: صبرا وشاتيلا- المذبحة سنة ١٩٨٢.

جواد حمد: المجازر الصهيونية ص ٢٧٧-٢٨٧.

المقدم أبو الطيب : الذكرى الثالثة لمجزرة صبرا وشاتيلا- عام ١٩٨٥.

احمد صدقي الدجني: صبرا وشاتيلا- سنة ١٩٨٤ القاهرة.

فداء طه: ارئيل شارون- سنة ٢٠٠١ ص ٤٣٧-٤٥٩.

جابر سليمان: حق العودة، العدد الثاني، أيلول ٢٠٠٣ ص ٧-١٠.


جميل عرفات هو كاتب وباحث فلسطيني يقيم في قرية المشهد بالقرب من الناصرة، وله العديد من الاصدارات المهمة حول القرى الفلسطينية المهجرة، والتهجير الفلسطيني في الجليل.

**إن ما جرى في صبرا وشاتيلا لم يكن وليد الصدفة ولا هو ردة فعل طارئة، إنما هو جريمة مدبرة، بقرار سياسي مسبق للقرار الدموي التنفيذي وعنوانه تصفية فلسطين أرضاً وثورة، شعباً وقضية.**

**حصلت المذبحة، ووصلت الأنباء عنها الى بعض الصحف الأجنبية صباح يوم الجمعة 17 أيلول. ويقول مراسل نيوزويك: «أنه وصل الى المخيم ظهر الجمعة 17 أيلول، وسأل أحد رجال المليشيات عمّا يجري في المخيم»، فرد عليه: «إننا نقوم بعملية ذبح».**

**شاهدة عيان: «اقتحموا المخيم الساعة الخامسة والنصف ، ولم نسمع في البداية إطلاق نار. فقد كان القتل يتم بالفؤوس والسكاكين فقط وكانوا يدفنون الضحايا أحياء بالجرافات، هربنا حفاة والرصاص يلاحقنا وقد ذبحوا زوجي وأولادي في غرفة النوم».**

# حملة الدفاع عن حق العودة

## المفهوم وتطور التجربة

بينما تركزت ثقافتنا السياسية في المجتمع الفلسطيني في الداخل والشتات على مدى عقود من حياة الحركة الوطنية على التنظيم السياسي الوطني، والتي شكلت له منظمة التحرير الفلسطينية المظلة الوطنية العامة، فإننا سنتطرق هنا إلى مكملات الحركة الوطنية او ما يعرف بالعمل الشعبي او مجموعة/ مجموعات الضغط القائم على هدف محدد واضح المعالم بصيغة وإطار واضحين.

فالحملة، أو مجموعة الضغط »اللوبي« هي مسميات تطلق على مجموعة و/او مجموعات من الشعب تلتقي وتلتئم تحت إطار تنظيمي معين يحكم لقاؤها وعملها هدف واحد محدد المعالم واضح المغزى، يحقق طموح وغايات المجموعة وغاية مجتمعية أوسع.

ولما كان هذا الشكل من العمل يحقق المصلحة والهدف المنوي العمل من اجله، ويهم قطاعات واسعة من المجتمع، فان الايدولوجيا والفكر والتمثيل السياسي لا يدخلان مباشرة في مثل هذه الأطر.

وعليه فان موضوع اللاجئين الفلسطينيين، قضية تهم وتقض مضجع ثلثي الشعب الفلسطيني، في الديار والمنفى، وعند إطلاق مبادرات شعبية للدفاع عن حق العودة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين عموما فان الهدف منها تحقيق الحق الأساس المتمثل في العودة إلى الديار الأصلية والتعويض، وبرنامج هذه المبادرات يرتكز على الآليات والوسائل التي من شأنها السير باتجاه تحقيق الحق المذكور. ولهذا فان الحملة لا تطمح للتمثيل السياسي على عكس الحزب او الحركة باعتبار ان الحركة او الحزب تضعان برامجها على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، بمعنى برامج شاملة لكل ما يتعلق بحياة الأمة والشعب، وتسير وفق برنامج وطني شامل ذا قيادة مركزية وبرنامج مخطط سلفا لكل تفرعات الهموم الوطنية، بينما في حالة الحملة فإنها تعتمد بالأساس على الهدف المحدد. وفي حالتنا قضية السعي لتنفيذ حق العودة والتعويض، والدفاع عنه أمام المتغيرات السياسية وتشكيل حماية له ضد تهميشه، وتقزيمه وإبعاده عن سلم الأولوية الوطنية، حتى تنفيذه وحصول اللاجئين على خيارهم الحر في العودة والتعويض.

وفي الحملة او اللوبي يجري الائتلاف بين نشطاء ومفكرين وسياسيين من مختلف المشارب السياسية والفكرية، واللقاء او الائتلاف هنا على قاعدة الهدف المحدد، وليس على قاعدة الخلفية الحزبية او الائتلاف السياسي الذي يحمل صفة التمثيل الوطني، ولهذا النوع من العمل الائتلافي أي الحملة ميزة المرونة في التنسيق والعمل الخلاق بعيدا عن الصراع الفكري والسياسي على المواقف طالما ان الهدف واضح ويشكل قاسم مشترك لكل الأفراد/ المؤسسات المؤتلفة في جسم الحملة، وتتميز أيضا بالقدرة على الوصول إلى صناع القرار السياسي، والجمهور المحلي والدولي طالما أنها لا تحمل الصفة السياسية التمثيلية.

فنحن نقر بان م ت ف هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني كائتلاف سياسي قاد الحركة الوطنية والبرنامج الوطني الفلسطيني طوال العقود الماضية، وان الحملة الشعبية التي تعتمد بالأساس على الأفراد والمؤسسات المجتمعية اللاجئة، وغير اللاجئة، لا تسعى في سياق هدفها الأساس إلى خلق أي جسم تمثيلي سياسي مهما كان نوعه وهي ملتزمة ببرنامج السعي لتنفيذ حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وكلما شمل الإطار قطاعات وفعاليات أوسع كلما توسعت دائرة تأثير الحملة محليا وعربيا ودوليا.

وفي إطار التوسع فان الحملة تسعى لخلق اطر تنسيقية مرنة مستقلة عن التمثيل السياسي، في كافة مناطق الشتات الفلسطيني ما أمكن لتشكل الحملة بهذا رافعة للموقف الوطني الفلسطيني في كفاحه لتنفيذ حق العودة، من خلال، أولا، غرس الحق في العودة إلى الديار الأصلية في الوجدان الفلسطيني وتربية الأجيال الناشئة على النضال في سبيل حقهم، وثانيا، توسيع دائرة الرأي العام الدولي المساند والمؤيد لحق اللاجئين بالعودة، والعمل على إعادة بنية منظمات التضامن الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني التي تفتت عقب اتفاق اوسلو.




مسيرة في الذكرى السادسة والخمسين للنكبة، بيت لحم (تصوير: بديل)

وعليه فان الإطار الذي يحتضن الهدف والخطة والبرنامج والتنفيذ يعتمد بالأساس على الامتداد المدروس في كل الأوساط الاجتماعية اللاجئة وغير اللاجئة لتشكيل لوبي ضاغط مترامي الأطراف ليشكل الحافظة الأمينة، لحق العودة حتى وان حصلت هناك أي اتفاقيات شاملة او جزئية لا تلبي العودة والتعويض فان الحملة مستمرة في النضال في سبيل تحقيق هذا الحق.

ولهذا الهدف فان مركز بديل وبالتعاون مع اتحاد مراكز الشباب واللجان الشعبية والنسوية والعديد من المؤسسات الأخرى والعشرات من النشطاء سعى منذ سنوات لتهيئة الأسس المادية والمعنوية والبرنامجية لمثل هكذا حملة، والآن نستطيع ان نقول أننا تقدمنا خطوات واسعة في هذا الاتجاه.

وان الإنجاز الأوضح في هذا المضمار هو تشكيل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة والذي يضم في إطاره مؤسسات وفعاليات أساسية من الداخل المحتل والمنافي وفي لقاءاته السنوية يتم التداول في كيفية تطوير الحملة من خلال خطط عمل تشمل فلسطين التاريخية، لبنان، سوريا، الأردن، أوروبا، والولايات المتحدة، الهدف منها كما اشرنا أعلاه، تعزيز وتطوير خطط العمل ضمن آليات ممكنة التحقيق مترابطة باتجاه الهدف مفصلة خاصة بكل إقليم من أقاليم المنفى، وأيضا بهدف جمع طاقاتنا وفعالياتنا جميعا نحو تحقيق هدفنا بالعودة والتعويض.

وفي ما يلي نطرح اطارا عاما لرؤية عمل مستقبلية قد تناسب كل فرد ومؤسسة ترغب في المساهمة في تطوير اليات الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين امام الاستهداف الواضح للنيل لا بل شطب حقوق اللاجئين من خلال ما يسمى بمبادرات ووثائق أعلن شعبنا بكل أطيافه وألوانه السياسية والاجتماعية والشعبية بوضوح لا لبس فيه

### الأهداف والخطة:

**١. الأهداف بعيدة المدى**

١,١ الدفع باتجاه تنفيذ حق العودة وفقا للقرار الدولي ١٩٤ نصا وروحا. والاسهام لاحقا في وضع آلية للعودة واستعادة الممتلكات وتلقي التعويضات وفق المعايير الدولية المبنية على الخيار الحر والمضمون دوليا للاجئ.

٢,١ العمل باتجاه تجنب أي اتفاقية أو تنفيذ أي حلول لا تتوافق مع المعايير التي ذكرت سالفاً وغير المقبولة على اللاجئين الفلسطينيين.

**٢. الأهداف متوسطة المدى**

١,٢ حماية وتعزيز هوية اللاجئين في مواجهة التأثيرات السلبية الناتجة عن عملية التهميش الاقتصادي الاجتماعي والسياسي للذاكرة الفردية والجماعية والتي من شأنها إضعاف الثقة بالنفس.

٢,٢ تعزيز فكرة وحدة اللاجئين من أجل مواجهة عملية العزل التي يتعرضون لها في دول المنفى، والعمل على تنسيق الجهود المبذولة من قبل اللاجئين في الداخل الفلسطيني (١٩٤٨ و١٩٦٧).

٣,٢ تقوية وتعزيز مبادرات ومؤسسات اللاجئين الشعبية من أجل التوصل إلى بنية مجتمعية صلبة تستطيع التشكّل والضغط على كافة الجهات المعنية لوضع حق العودة والتعويض موضع تنفيذ وفقا للقرار ١٩٤.

٢,٤ العمل من اجل فرض الحماية الدولية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين في مختلف مواقع الشتات وذات الحماية على أملاكهم وعقاراتهم الواقعة تحت القبضة الإسرائيلية لحين عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم.

**٣. استهداف العمل المؤسساتي الإداري**

١,٣ توسيع إطار شبكة العمل للمبادرات / المؤسسات المجتمعية الشعبية العاملة ضمن الائتلاف الفلسطيني للدفاع عن حق العودة ة:

بدأت ملامح التأطير المجتمعي والمؤسساتي فيما يتعلق بحق العودة مع نهاية العام ١٩٩٥ ومطلع العام ١٩٩٦، حيث أكدت كافة النشاطات والفعاليات على البدء بتنظيم حملات شعبية للدفاع عن حق العودة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين. وبدا أن الإطار الأكثر تناغماً مع كافة الفعاليات هو الإطار الذي يتجاوز الحيازة الحزبية والجهوية، ويركز على حق العودة والتعويض. لذا كان الإطار العام لحملة الدفاع عن حقوق اللاجئين هو الإطار الأوسع والأعمّ لاستيعاب النشاطات والنشطاء. وعليه فقد استفاد وأفاد ضمن هذا الإطار مئات المؤسسات وآلاف الأفراد. وعليه بدا واضحا ان هذا الشكل هو الأنسب للاستمرار به وتوسيعه وتعزيزه.

جهود مركزة يجب العمل عليها في وقت قصير من أجل المساهمة في دمج:

أ . مؤسسات وفعاليات المرأة (مثل اتحاد مراكز البرامج النسوية)

ب . مؤسسات وفعاليات اللاجئين في قطاع غزة

ت . جمعيات القرى المدمرة التي ينتسب إليها اللاجئون.

٢,٣ تطوير عملية تبادل المعلومات وعملية التنسيق بين مؤسسات وفعاليات اللاجئين المختلفة وبين المؤسسات ذات الخبرة في خدمة هذا القطاع من المجتمع:

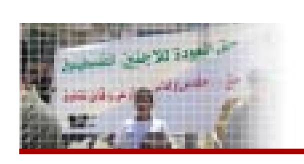
إن تجربة مركز بديل اظهرت أن المؤسسات ذات الخبرة والمرتبطة بجذر المجتمع تستطيع توفير خدمات قيّمة وتستطيع وبفعالية الدفاع عن حق العودة، ولذلك كثف مركز بديل من:

– تزويد النشطاء المحليين بمعلومات حول التطورات الدولية الجديدة في مجال الأبحاث والدراسات القانونية وغيرها والذي من شأنه مساعدة أعضاء الائتلاف والنشطاء على صياغة استراتيجيات وآليات بإمكانها التصدي بفعالية ودحض الرفض الإسرائيلي، فيما يتعلق بقبول اسرائيل بمسؤوليتها التاريخية عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين وانصياعها للمعايير والقوانين الدولية وعلى رأسها قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، لصياغة الحل الدائم والعادل والشامل.

– تزويد المجتمع الدولي (الإعلام والصحافة، صانعي القرار السياسي ومنظمات حقوق الإنسان) بالتحليل، والمواقف ومطالب اللاجئين الفلسطينيين، وتزويدهم بالأبحاث والتحاليل والأدوات القانونية الدولية والإقليمية المتوفرة.

– تنسيق وربط الفعاليات والنشاطات الفلسطينية المحلية والإقليمية والدولية المساندة لحق العودة. والعمل على بناء شبكة من الخبراء القانونيين لدعم أهداف الحملة.



# حركة العودة بين الواقع والطموح

بقلم: جابر سليمان

## مقدمة:

تكتسب حركة العودة في فلسطين والمنافي القريبة والبعيدة زخماً جديداً يوماً بعد يوم، رغم الصعوبات الذاتية والموضوعية التي تواجهها تلك الحركة منذ انطلاقها في أعقاب اتفاق أوسلو وما أنتجه من مخاوف ومحاذير جدّية تتعلق بإضعاف الإطار القانوني الخاص بحق العودة، بوصفه حقاً تاريخياً من حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف.

ومنعاً للالتباس أو الخلط نقصد بحركة العودة هنا تلك الحركة التي انطلقت نتيجة لمبادرات شعبية خالصة من أوساط المجتمع الأهلي الفلسطيني في فلسطين والمنافي، تمييزاً لها عن حراك آخر أو عن «حركة أخرى» مرتبطة بمؤتمرات ولقاءات وورشات عمل عديدة تتبناها جامعات أو مراكز أبحاث عديدة على امتداد دول أوروبا وأمريكا الشمالية ويشارك فيها أكاديميون وسياسيون وناشطون فلسطينيون كما ترتبط بشكل أو بآخر بعملية المفاوضات الإسرائيلية/الفلسطينية المتعثرة وبمصالح الأطراف والدول المنخرطة في تلك العملية.

إن الحركة التي نقصدها هي حركة اعتراضية تتم في إطار الحفاظ على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتهدف إلى مواجهة كافة أشكال المساومات على حق العودة كما أنها حركة استنهاضية غايتها حشد الطاقات من أجل صون هذا الحق وحمايته من أي تبديد.

أما غاية ورقة العمل هذه فهي إثارة النقاش في مداولات الطاولة المستديرة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج ندوة دمشق العالمية بخصوص «الحل العادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، إذ توفر هذه الندوة فرصة ثمينة للجان العودة والهيئات الأهلية الفلسطينية الأخرى المعنية بالدفاع عن حق العودة والعاملة في فلسطين والشتات للقاء والحوار والنقاش حول واقع حركة العودة وآفاق تطورها المستقبلية، بصرف النظر عن التباعدات التي تكون قد نشأت عن التشكيلات والبنى التنظيمية التي برزت في المرحلة الأخيرة من أجل تنظيم هذه الحركة وتعزيز فاعليتها.

ومن جهة أخرى لا تعالج هذه الورقة الخلفية التاريخية لنشوء حركة العودة. ولا تهدف إلى تقديم رؤية ناجزة وشاملة لواقع بقدر ما تهدف إلى طرح بعض الأفكار المحفزّة وإلى إثارة التساؤلات والمساعدة على استنباط الأجوبة المرتبطة بالقضايا الملحة والجوهرية التي يطرحها واقع حركة العودة. والغاية منها المساهمة في توفير معرفة أعمق بهذا الواقع وصولاً إلى تطوير آليات واستراتيجيات عمل ملائمة وفاعلة للدفاع عن حق العودة على المستويين الوطني والدولي، بحيث لا تقفز عن هذا الواقع ولا تتجاوز خصوصيات كل ساحة من ساحات العمل

## فما هي إذن هذه القضايا الملحة والجوهرية؟

من وجهة نظرنا يمكن حصرها في ثلاث قضايا محورية مترابطة ومتداخلة في آن واحد وهي:

أولاً- مضمون/مضامين خطاب العودة

ثانياً- البنية التنظيمية لحركة العودة

ثالثاً- آليات واستراتيجيات التنسيق والمتابعة

نؤكد أنها قضايا مترابطة ومتداخلة، حيث أن مضمون/مضامين خطاب العودة سيحدد بشكل حتمي ماهية القوى والأطراف المنخرطة في حركة العودة، الأمر الذي سيحدد بدوره بنية هذه الحركة وآليات واستراتيجيات عملها. وهذا ما سنوضحه لاحقاً.

## أولاً- مضمون خطاب العودة

يستند خطاب العودة من وجهة نظرنا إلى المرتكزات والأسس التالية:

١- حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وممتلكاته والتعويض عن خسائره المادية ومعاناته النفسية جراء النكبة حق تاريخي وقانوني يستند إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني قبل استناده إلى قرارات الأمم المتحدة وفي المقدمة منها القرار (١٩٤). وفي هذا السياق يتضمن القرار المذكور حسب تفسيرنا ثلاثة حقوق متكاملة هي: (العودة، التعويض، واستعادة الممتلكات).. إن طرح التعويض بديلاً عن العودة يشكل تشويهاً لمضمون القرار ١٩٤ ويستهدف تمرير مشاريع التوطين والتهجير والدمج والإذابة الرامية إلى إغلاق ملف اللاجئين وطي صفحة العودة إلى الأبد.

٢- يرتبط حق العودة ارتباطاً وثيقاً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. هذا الحق الذي يعتبر قاعدة إلزامية في القانون الدولي. والشعب الفلسطيني لم يتمكن حتى اليوم من ممارسة حقه في تقرير المصير بسبب عدم توفر شروط أساسي هو وجود الشعب الفلسطيني على أرضه . وهذا غير ممكن إلا بممارسة حق العودة. ويتيمز وضع الشعب الفلسطيني من وجهة نظر القانون الدولي بوجود فجوة بين تشتته الجغرافي ووحدته القانونية. وهذه الفجوة لا يمكن زوالها إلا بتحقيق وحدة الأرض والشعب من خلال تطبيق حق العودة كحق قومي.

٣- التمسك بوحدة قضية اللاجئين في إطار وحدة الأرض والشعب في فلسطين التاريخية وفي المنافي، والرفض القاطع لكل محاولات تجزئة هذه القضية بين «لاجئ» و«نازح» و «مهجر»، وتحت أي ذريعة من الذرائع أو أي ظرف من الظروف. اللاجئون الفلسطينيون لا يعيشون خارج فلسطين التاريخية فحسب، بل هم موجودون في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وفي فلسطين المحتلة منذ العام ١٩٤٨، حيث يوجد أكثر من ربع مليون فلسطيني يعيشون خارج قرارهم وأراضيهم وممتلكاتهم الأصلية. وهم لاجئون في وطنهم.

٤- خطاب العودة خطاب توحيدي يهدف إلى تجنيد طاقات المجتمع الفلسطيني بكل هيئاته ومؤسساته السياسية والاجتماعية. وهو بهذا المعنى يجمع ولا يفرق ويسمو فوق كل التناقضات والتعارضات السياسية. ولكي يكون كذلك حقاً ينبغي له أن يوضع في إطار الحقوق الأساسية للاجئين حسب مبادئ القانون الدولي، والتي ينبغي أن توضع بدورها في الإطار الاشمل والأوسع للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. كما ينبغي له ألا يتعارض مع أي شكل من أشكال النضال الأخرى التي قد تلجأ إليها بعض فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً.

٥- خطاب العودة ليس بخطاب قانوني وسياسي فحسب، بل هو خطاب تربوي وثقافي يرتبط بذاكرة خصبة من الأحزان والمعاناة المشتركة ويلتصق بالهوية وبالتاريخ الثقافي والاجتماعي للوطن الفلسطيني. وهو بهذا المعنى يرتبط بكل مناحي حياة المجتمع الفلسطيني من روضة الأطفال إلى المدرسة إلى الجامعة إلى مؤسسة البحث العلمي إلى كافة النشاطات التربوية الثقافية التي ترعاها مؤسسات المجتمع الأهلي الفلسطيني من أجل إبقاء ثقافة العودة حية في وجدان شعبنا، وخاصة الأجيال الناشئة التي ولدت في المنافي.

إن الحركة التي نقصدها هي حركة اعتراضية تتم في إطار الحفاظ على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتهدف إلى مواجهة كافة أشكال المساومات على حق العودة كما أنها حركة استنهاضية غايتها حشد الطاقات من أجل صون هذا الحق وحمايته من أي تبديد.

٦- ضرورة تفاعل حركة العودة مع المجتمعات المضيفة للاجئين، وخاصة في الدول العربية المحيطة بفلسطين، حيث يكتسب خطاب العودة بعداً عربياً بارزاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالموقف من القضية الفلسطينية عامة، وبمسألة الحقوق المدنية والإنسانية والحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين في انتظار عودتهم.

٧- ضرورة استناد البعد الدولي لخطاب العودة على مبادئ القانون الدولي وثقافة حقوق الإنسان وليس الجيوبوليتكا وما يسمى بالسياسة الواقعية فهذا البعد القانوني الذي لم يتم إيلاؤه الأهمية الكافية في مراحل النضال الفلسطيني السابقة من شأنه أن يعيد إحياء حركة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية بعد أن تعرضت هذه الحركة لنكسة خطيرة في أعقاب توقيع اتفاقيات أوسلو. كما من شأنه فضح الممارسات العنصرية الإسرائيلية التي تنتهك كل الشرائع والأعراف الدولية.

## ثانياً- البنية التنظيمية:

لا بد من الاعتراف أن حركة العودة بالمعنى الذي حددناه سابقاً لا تزال حركة مشتتة وضعيفة البنية رغم الجهود الحثيثة التي بذلها أكثر من طرف من اجل جمع أطرافها وتوحيدها وتعزيز فاعليتها. ونود أن نشير هنا بشكل خاص إلى بعض المحاولات الأساسية على هذا الطريق: مؤتمر «حق العودة» الذي عقد في مدرسة الحقوق التابعة لجامعة بوسطن (٤/٨/ ٢٠٠٠) بمبادرته من جمعية الطلاب العرب في الجامعة ومؤسسة الأبحاث العربية (TARI). وهي مؤسسة مدنية أنشأها أكاديميون فلسطينيون ويرأس مجلس أمنائها الدكتور نصير عاروري. وتهدف هذه المؤسسة إلى تشجيع البحث العلمي عن اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة وإلى دفع حركة العودة إلى الأمام عبر تحفيز آليات واستراتيجيات التنسيق بين أطرافها، دون أن تطرح نفسها بديلاً عن أي طرف منها.

وقد انبثق عن مؤتمر بوسطن «منظمة العودة» ?ائتلاف حق العودة في أمريكا الشمالية. وتقوم «العودة» بدور بارز في مجال الدفاع عن حق العودة في الولايات المتحدة وكندا خاصة. كما تعقد مؤتمراً سنوياً بشكل منتظم.

- الائتلاف الفلسطيني لحق العودة: عقد الائتلاف لقاءه السنوي الأول في قبرص (٦-١٠/١٠/٢٠٠٠) عشية انطلاق انتفاضة الأقصى، بمبادرة من المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين بديل، وبالتنسيق مع مجموعة عائدون وائتلاف حق العودة في أوروبا. ودأب الائتلاف على عقد لقاءات سنوية لمجموعات العودة في فلسطين التاريخية والبلدان العربية المضيفة وأوروبا وأمريكا الشمالية. ويحضر ائتلاف حق العودة في أمريكا الشمالية هذه اللقاءات بانتظام.

وقد انبثق عن اللقاء السنوي الرابع للائتلاف الذي عقد في لندن (٥-١٠/١١/٢٠٣٣) لائحة داخلية أي صيغة تنظيمية بهدف تعزيز بنيته وعلاقاته الداخلية. وتشكل بموجب اللائحة مكتب تنفيذي يتكون من (٩) أعضاء يمثلون مختلف المناطق الجغرافية.

- مؤتمر العودة: عقد هذا المؤتمر في لندن (تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٣) بمبادرة من اللجنة الراعية لحق العودة. وانبثق عنه لجنة متابعة دائمة وناطق رسمي باسم المؤتمر هو الدكتور سلمان أبو سته، المعروف بجهوده الحثيثة والمتوصلة في الدفاع عن حق العودة.

ولا ننس في هذا السياق الدور الرائد الذي تقوم به بعض المراكز الفلسطينية المتخصصة في إنتاج ثقافة العودة وتعميمها في أوساط اللاجئين والناشطين في مجال الدفاع عن حق العودة مثل مركز بديل المعروف بأبحاثه الجادة وخاصة في المجال القانوني وكذلك مركز العودة الفلسطيني (لندن) الذي يواظب على إنتاج الأبحاث والدراسات المتعلقة باللاجئين وحق العودة وعلى عقد المؤتمرات ذات الصلة ومنها مؤتمر حول قانون «العودة» الإسرائيلي وأخر بخصوص مسؤولية بريطانيا عن خلق النكبة، ناهيك عن جهوده في مجال تعبئة طاقات الجاليات الفلسطينية في أوروبا من أجل الدفاع عن حق العودة.

والسؤال الجوهري هنا: ما هي الأسس والمقومات الواجب توفرها من أجل توحيد حركة العودة في بنية تنظيمية صلبة وفاعلة، أو على الأقل ضمان أكبر قدر ممكن من التنسيق بين أطرافها المبعثرة، بغية تعزيز فاعليتها وتجنيبها المنافسة غير البناءة وتلافي هدر الجهود والإمكانات؟!

**تتلخص هذه الأسس والمقومات من وجهة نظرنا في التالي:**

١- بلورة خطاب عودة موّحد وغير متنافر في بنيته الأساسية استناداً إلى الأسس المذكورة سابقاً. فالبنية الفكرية السياسية للحركة شرط لازم لتوحيدها وتصليب بنيتها الداخلية.

٢- التمسك باستقلالية حركة العودة بمعنى الحفاظ على طابعها الأهلي الشعبي والنأي بها عن أي ارتباط تنظيمي فصائلي، دون أن يعني ذلك البتة عدم التنسيق والتفاعل مع الفصائل والتنظيمات على صعيد العمل والنشاط. والاستقلالية ليست هدفاً في حد ذاتها، بل غاية تمكن حركة العودة من القيام بواجبها ودورها في ممارسة الضغط على مختلف الأطراف الرسمية المعنية (السلطة الوطنية، م.ت.ف، المجتمع الدولي) من أجل حماية حق العودة وعدم التنازل عنه أو إسقاطه. وهذا الدور ينسجم مع طبيعة حركة العودة بوصفها حركة شعبية أهلية تعكس مصالح اللاجئين وحقوقهم وبالأخص حق العودة، دون أن تزج بنفسها في خضم التمثيل السياسي لهؤلاء اللاجئين انطلاقاً من أن (م.ت.ف) هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بكل فئاته الاجتماعية.

وبهذا المعنى لا ينبغي لحركة العودة أن تكون بديلاً عن الحركة الوطنية الفلسطينية في تحمل عبء القضية الفلسطينية ومن ضمنها قضية اللاجئين، أو بديلاً عن برامج الفصائل الفلسطينية في إطار (م.ت.ف) وبرنامج الإجماع الوطني.

٣- الوعي بأهمية ألا يعمد أي طرف من أطراف حركة العودة مهما كبر شأنه ادعاء التمثيل الحصري لهذه الحركة على الصعيدين الوطني والدولي، بل اعتبار نفسه رافداً من روافدها الأخرى يعمل على التنسيق والتعاون مع تلك الروافد بالقدر الذي يتفق مع أهدافه ومبادئه الوطنية الموجهة. وهذا شرط ضروري ولازم لنبذ عقلية الاستبعاد والتفرد ولإشاعة روح من الديمقراطية والعمل الجماعي في أوساط الحركة بما يعزز بنيتها الداخلية.

٤- مراعاة وتفهم خصوصية كل ساحة من ساحات النشاط لدى تشكيل البنى الفرعية لحركة العودة، أي اعتماد قدر كاف من المرونة على صعيد البنى التنظيمية في كل ساحة من الساحات وتجنب تبني أو فرض نموذج أو مثال بعينه.

فالفلسطينيون يعيشون في ظل ظروف قانونية وسياسية واجتماعية متباينة في فلسطين والدول العربية المضيفة وفي الشتات.

ثالثاً- آليات واستراتيجيات التنسيق والمتابعة:

ينبغي التميز هنا بين آليات واستراتيجيات التنسيق على المستوى العام لحركة العودة وتلك المتعلقة بكل ساحة من الساحات على حدة. ويمكن القول إجمالاً أن هناك ضعفاً بيناً في وتيرة التنسيق والمتابعة على كلا المستويين. ويتجلى هذا الضعف على المستوى الأول في انخفاض وتيرة المشاركة سواء





مسيرة في الذكرى السادسة والخمسين للنكبة، بيت لحم، أيار ٢٠٠٤ (تصوير: بديل)

في النشاطات المشتركة التي تقيمها أطراف حركة لعودة (مؤتمرات، ندوات، أحياء المناسبات الوطنية.. إلخ) أم تلك التي تقيمها أطراف خارج الحركة. كما يتجلى هذا الضعف على المستوى الثاني في تدني وأحياناً انعدام التنسيق في النشاطات المقامة في كل ساحة. وهذا الأمر يضعف الحركة على الساحة نفسها وعلى المستوى العام أيضاً، إذ أن قوة حركة العودة بشكل عام ما هي إلاّ حصيلة نشاطاتها في كل ساحة على حدة.

ولذلك، فإن معالجة هذا الوضع تبدأ من ساحات العمل أولاً وأساساً من خلال: الارتقاء بالبنى الداخلية لمجموعات العودة وتوسيع قاعدتها الشعبية وقاعدة المشاركة في نشاطاتها؛ الارتقاء بمستوى الحوار بين المجموعات المختلفة والحرص على استمراره؛ تطوير وسائل الاتصال والوصول إلى المعلومات المتعلقة بمجريات قضية اللاجئين وحركة حق العودة؛ إقامة النشاطات المشتركة..إلخ ومن ثم رفع وتيرة التنسيق وصولاً إلى صيغ عمل مشترك متطورة وفاعلة تحددها ظروف كل ساحة من ساحات العمل.

### بين الواقع والطموح

على صعيد الواقع ينبغي الإقرار بأن حركة العودة لا تزال دون مستوى مجابهة المخاطر والتحديات التي تتهدد حق العودة على المستوى الوطني والدولي. وهي بحاجة إلى تعزيز بنيتها والارتقاء بمستوى فاعليتها حتى تكون قادرة على مواجهة تلك المخاطر والتحديات.

وفي رأينا، أن هناك جملة من المهام المطروحة أمام حركة العودة من شأن الإسراع في إنجازها تعزيز فاعلية الحركة. وأبرز هذه المهام:

■ العمل على توحيد خطاب العودة على المستوى العام للحركة، عبر إطلاق الحوار وتبادل الأفكار.

■ تعزيز وتصليب البنى التنظيمية لمجموعات العودة في كل ساحة من الساحات ورفع وتيرة التنسيق فيما بينها، وصولاً إلى استنباط صيغ توحيدية.

■ تعزيز التنسيق بين مجموعات العودة في مختلف الساحات بهد تطوير وبلورة صيغة تنظيمية جامعة.

■توسيع المشاركة الشعبية في نشاطات العودة، وخاصة من قبل الشباب في المخيمات.

■ تعزيز التوجه إلى الأطفال والناشئة من خلال إنتاج مواد تربوية تعزز لديهم ثقافة العودة والانتماء إلى فلسطين أرضاً وتاريخاً وتراثاً.

■ تعزيز التواصل مع المؤسسات التربوية والثقافية والشبابية التابعة للفصائل الفلسطينية (فلسطين والدول المضيفة) والمعنية بتربية الناشئة على ثقافة العودة.

■ تيسير تبادل المعلومات بين مختلف المجموعات في كل ساحة على حدة وعلى مستوى الساحات التي تنشط فيها حركة العودة.

وعلى صعيد الطموح هناك مهمتان استراتيجيتان مطروحتان على حركة العودة، من شأن إنجازهما أحداث نقلة نوعية في واقع الحركة: المهمة الأولى؛ إحياء فكرة عقد »مؤتمر العودة وتقرير المصير« التي طرحها عام ١٩٩٦ عدد من الأكاديميين الفلسطينيين في الولايات المتحدة، مع دراسة معمقة للأسباب التي أدت إلى فشلها حينذاك، أما المهمة الثانية فهي تطوير حملة فلسطينية دولية من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين وقد طرح مركز بديل مبادرة في هذا الخصوص منذ العام ٢٠٠٠.

هدف مؤتمر العودة وتقرير المصير، كما طرحه الدكتور نصير عاروري في ورقته المتضمنة في الكتاب الذي يحتوي أعمال مؤتمر بوسطن المذكور أنفاً هو معالجة العبث بالإطار القانوني لحقوق الشعب الفلسطيني نتيجة لاتفاقيات أوسلو. وهو: »مشروع غير حزبي وغير أيديولوجي وغير طائفي، يهدف إلى مؤازرة حق العودة وتقرير المصير«. وسيكون المؤتمر منتدى لجميع الفلسطينيين من كل فئات المجتمع لكي يلتقوا ضمن قواعد المساءلة، على أن يكون تتويجاً لجهود شعبية تتحرك من القاعدة صعوداً في عملية ديمقراطية وروح من المساواة.

وتهدف الحملة الدولية المذكورة إلى بناء شبكة دولية صلبة للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض واستعادة الممتلكات. كما تهدف إلى زيادة الوعي العام الدولي بتلك الحقوق. على أن تجري الحملة في سياق إبراز العنصرية الصهيونية وسياسة التطهير العرقي الإسرائيلي المتبعة منذ ما قبل العام ١٩٤٨، التي تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وبحيث يتم إبراز القوة الأخلاقية لحق العودة وشرعيته القانونية وفق مبادئ القانون الدولي.

---

جابر سليمان هو باحث مستقل في شؤون اللاجئين الفلسطينيين وعضو مؤسس في مجموعة عائدون-لبنان.
قدمت هذه الورقة باسم مجموعة عائدون الى الندوة العالمية التي انعقدت في دمشق بتاريخ ٦-٧ أيلول ٢٠٠٤ بعنوان «نحو حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين» بالتعاون بين مجموعة عائدون وجامعة دمشق.

# حملة الدفاع عن حق العودة

### المهجرون في الداخل يزورون قراهم المهجرة

# القرى المهجرة.. ذاكرة وهوية ومشروع عودة

خاص بـ «حق العودة»:

تحمل زيارات «العودة» الى القرية المهجرة، بالاضافة الى كونها مشروعا تعليميا، دلالة واضحة الى أزمان مختلفة ومركبات متشابكة، لما تقوده مثل هذه الزيارات من تجسيد لتشبث الإنسان المهجر قسرا من أرضه ووطنه الصغير المتمثل بقرية منشئه، لتشبثه بذاكرة تربط عادة ما بين التجربة الفردية والجماعية، وكذلك، بهويته وانتمائه الى هذه الرقعة الجغرافية، هوية لها وقعها الخاص على حاضر المهجر في منفاه القسري. كما تشكل الزيارة الى القرية المهجرة، اعلانا صريحا عن اللحاق بنضال العودة الى القرية المهجرة، كمشروع مستقبلي لا تزال اسرائيل تصر على سحقه. وبين هذا وذاك، فان الزيارة الى القرية المهجرة، تحمل بين طياتها، إشارات على المقاومة والاحتجاج، يطلقها المهجرون في الداخل ضد الوضع القائم، وضد مشاريع المؤسسة الصهيونية القائمة على الانكار.

منذ عام ١٩٤٨، شكل المهجرون الفلسطينيون الذين بقوا ضمن المناطق الفلسطينية التي قامت عليها اسرائيل، أو ما يطلق عليهم اليوم، المهجرين في الداخل، شكلوا مشروع تصفية بنظر السلطات الاسرائيلية باعتبارهم واقعا يحمل من التهديد ما لا يخفى على أحد. فقد بنت المؤسسة الصهيونية جملة من «المسلمات» ضمن المشهد السياسي العام، شمل اعتبار قضية التنقيب الفلسطيني في آثار الماضي ومخلفاته أمرا رهيبا لا تستطيع هذه المؤسسة على تحمله أو السكوت عليه، خاصة، وأنها بنت ركائزها في فلسطين، ليس من اجل تحقيق خلافة سياسية-عسكرية، بل بلوغ تحول جذري في المشهد الثقافي-الجغرافي أيضا، يتيح لمشروعها السياسي أن يصبح «حقيقة على أرض الواقع فقط» بنظر المجتمع الصهيوني-الاسرائيلي المتشكل حديثا في فلسطين. ومن هذا المنطق، فإنه من نافلة القول، ان توظيف المؤسسة الصهيونية لسياسة منهجية قائمة على الانكار والتجاهل في التعامل مع قضية اللاجئين عموما وقضية المهجرين على وجه الخصوص، جاء تباعا لممارسة قامت ولا تزال قائمة على الأرض تهدف الى تدمير المشهد الفلسطيني الجغرافي والثقافي والقومي على حد سواء.

ويتميز تاريخ المهجرين في الداخل وواقعهم، بمحورين مرتبطين يفرضان نفسيهما في كل ما يتعلق بقضية المهجرين في الداخل لغاية اليوم، يكمن الأول باعتبار المهجرين «لاجئين» في وطنهم، كجزء من جموع اللاجئين الفلسطينيين الذين هجرتهم يد الصهيونية، وما يحمله هذا المحور من آثار على مجمل الصعد الحياتية، وفي ذات الوقت، كجزء من واقع آخر مرتبط أساسا بلون جنسيتهم «الزرقاء»، أي كجزء من الفلسطينيين الذين ظلوا ضمن حدود الدولة العبرية وتجنسوا بجنسيتها بعد وقوع نكبة فلسطين، وما يرتبه هذا الواقع من مواجهة يومية واستراتيجية دامية مع النظام السياسي القائم الذي لا يزال يعتبر دولته، دولة الشعب اليهودي في العالم.

من هنا، ينظر المهجرون في الداخل الى نضالهم، كصراع هوية من «الطراز الثقيل» تختلط فيه هوية اللجوء والمنفى في الوطن بواقع أقلية قومية لم تنفك عن المطالبة بأبسط حقوقها. بين هذا وذاك، أضحت «القرية المهجرة» بالنسبة للمهجرين أنفسهم، أكثر من أن تكون مجرد برنامجا تعليميا تثقيفيا. فتحمل الزيارة الى القرية المهجرة اختلاطا في الأزمنة ودلالات مختلفة على التواصل والانفصال.

> **ينظر المهجرون في الداخل الى نضالهم، كصراع هوية من »الطراز الثقيل« تختلط فيه هوية اللجوء والمنفى في الوطن بواقع أقلية قومية لم تنفك عن المطالبة بأبسط حقوقها.**

> **تعتبر الزيارة الى القرية المهجرة دلالة للانتماء الآني الى هذا المكان الجغرافي، دلالة لتجسيد القرية المهجرة كعنصر أساس في مركبات هوية المهجرين الحاضرة. كما تشكل تجسيدا صريحا الى مطلب المهجرين الفلسطينيين بالعودة الى هذه القرى، كمشروع مستقبلي غير مطبق بعد بفعل رفض المؤسسة الصهيونية للتعامل معه.**

وتعتبر الزيارة الى القرية المهجرة مشروعا أساسيا لتعزيز الذاكرة. فالزيارة الى القرى الفلسطينية التي هدمت وهجر سكانها على يد القوات الاسرائيلية، عادة ما تشكل فرصة حقيقية للمهجرين، وأولادهم المولودين خارج حدود القرية الجغرافية، أي المنفى القسري الى اعادة هيكلة القرية ما قبل الشتات والتهجير، من خلال الاستفادة من تجارب أشخاص عاصروا تلك الفترة، يشيرون عادة الى المواقع المختلفة وأماكن البيوت والحارات والأزقة مستعينين ببعض الأحجار المتبقية، والأشجار والنباتات وما شابه ذلك. ويعبّر الزائرون من المهجرين في الداخل الى القرى المهجرة عادة في التضامن المطلق مع تاريخ الجيل الأول الشفوي الذي يتلى على مسامعهم، معبرين على احساسهم بالانتماء الى أصولهم في القرية. كما يتم عادة سرد الروايات والقصص والنوادر والطرائف على مسمع الحاضرين.

وبالرغم من أهمية الزيارات الميدانية الى القرى المهجرة، في التعامل مع الذاكرة الفردية والجماعية للمهجرين والفلسطينيين على السواء، فانها في الوقت ذاته، دلالة للانتماء الآني الى هذا المكان الجغرافي، أي، دلالة لتجسيد القرية المهجرة كعنصر أساس في مركبات هوية المهجرين في الزمن الحاضر، وربط واضح مع هوية اللجوء والمنفى، وهوية قومية مهددة من قبل المؤسسة الحاكمة.

كما تشكل زيارات العودة الى القرى المهجرة، تجسيدا صريحا الى مطلب المهجرين الفلسطينيين بالعودة الى هذه القرى، كمشروع مستقبلي غير مطبق بعد بفعل رفض المؤسسة الصهيونية للتعامل معه. وعادة ما تكون الزيارات الى القرى المهجرة مرتبطة ارتباطا مباشرا بقضية العودة، بل وتشكل الزيارات الى هذه القرى أحد أهم آليات نضال العودة الواضحة الذي يعمل عليه النشطاء، كما هو الحال بالنسبة الى نشاطات جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل والتي تنظم زيارات الى القرى المهجرة بشكل دوري.

وفي كل ما ورد، يظل عنصر التحدي والمقاومة ضمن سياق الزيارات الى القرى المهجرة جليا وحاضرا، يعكس رفضا للوضع القائم، ولمشروع عام يهدف الى النيل من ذاكرتهم وانتماءهم وعودتهم على السواء. ومن خلال الزيارة التي قد لا تستغرق بضع ساعات الى القرية المهجرة، يجدد المهجرون المشاركون رفضهم الأكيد للوضع القائم على الانكار والتجاهل والطمس.

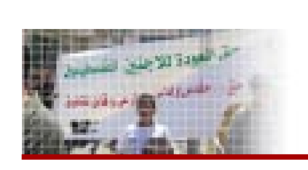
وخلال السنوات الأخيرة، عملت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل، بالاضافة الى اللجان المحلية الخاصة بأهالي القرى المهجرة، وجمعيات أخرى عملت على تنظيم سلسلة من الزيارات الى القرى المهجرة، لما تحمله هذه الزيارات من أهمية قصوى. كما تنظم جمعية مهجري كفر برعم مخيما صيفيا لأطفال القرية يقوم على اراضي القرية المهجرة بمشاركة العائلات من قرى ومدن مختلفة، وقد نظم المخيم الصيفي الاخير في أوائل شهر آب الماضي.

وضمن برنامج »عودة الى الجذور« استطاعت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين من تنظيم عددا من الزيارات الى القرى المهجرة من مناطق وأقضية فلسطين المختلفة، قصدها مئات الأشخاص من مختلف الاجيال ومن الجنسين. ففي الثلاثين من أيار، نظمت الجمعية جولة الى قرى قضاء غزة والخليل، ضمت قرى الدوايمة، زكريا، برقوسيا، بيت جبرين، الصليبية، رعنا، والفالوجة، تخللها توزيع مواد مطبوعة عن هذه القرى. وفي ١٢ حزيران، نظمت جولة في قرى قضاء الرملة، وهي خلدة، الظهيرية، النبي دانيال، جمزو، بيت جيز، الكفرونية، الحديثة. تبعها في ٢٦ حزيران جولة أخرى الى قرى أخرى من قضاء الرملة، وهي النبي روبين، وادي حنين، يبنة، القبيبة، تل الدوير، النبي يونس.

وعلى هامش المؤتمر الرابع لملتقى خبراء بديل الذي انعقد في مدينة حيفا في أوائل تموز، نظمت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين جولة ميدانية في عدد من القرى المهجرة في شمال فلسطين، ضمت قرى البصة، بلد الشيخ والكساير، الدامون، البروة، وكويكات. تبعها باسبوع جولة أخرى في قرى قضاء القدس، ومنها قرى سلبيت، دير أيوب، صوبا، دير ياسين، القسطل، سطاف، وعين كارم. ومع نهاية تموز، نظمت جولات في قرى المجيدل ومعلول بالقرب من الناصرة وجولة اخرى في قضاء صفد، ومنها قرى ميرون، الصفصاف، قديثا، طيطبا، عين الزيتون، فارة، وصلحة، المالكية، الهراوي، قدس، النبي يوشع، المنارة، هونين، ومدينة صفد نفسها.

وفي شهر آب، نظمت جولتين ميدانيتين ضمت الأولى، قرى أخرى في قضاء صفد، ومنها كفر عنان، فراضية، السموعي، بيريا، عموقة، قباعة، ماروس، فرعم، الجاعونة، الخالصة، المطلة، جاحولة، آبل القمح. وفي الثانية، جولة الى قضاء غزة، ومنها سدود، مجدل عسقلان، بيت دراس، جولس، برير، حليقات، كوفخة، سمسم، كوكبا. ومن الجدير بالذكر أن المنظمين يعملون خلال هذه الجولات على توزيع المواد المطبوعة حول القرى المهجرة، ومرافقين من الجيل الأول من القرية الذين يقدمون الروايات المختلفة عن القرية على مسمع الحاضرين.


من زيارات جمعية المهجرين إلى القرى المهجرة
(تصوير: داود بدر)



حملة الدفاع عن حق العودة

# مفهوم «تمكين اللاجئين»، وحق العودة

بقلم: أنور حمام

إذا كان المقصود بالتمكين هو امتلاك القوة من قبل الفرد ليصبح عنصرا مشاركا بفعالية في مختلف مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية والإنتاجية والمعرفية، وصولا الى تنمية حقيقية تنطلق من الفرد كمجال خصب للاستثمار، فان مفهوم تمكين اللاجئ بهذا المعنى يثير ومنذ البدء جملة من الإشكاليات حول الهدف من التمكين، فهل المقصود بتمكين اللاجئ هو تعزيز قدراته التعليمية والبيئية والحقوقية ليصبح أكثر قدرة على ممارسة حقه بالعودة، أم أن المقصود بالتمكين هو توفير الحماية التي كان من المفترض أن يحظى بها الفلسطيني كلاجئ أسوة بباقي حالات اللجوء بالعالم، أم انه لا يتعدى تحسين وضعه الاقتصادي وصولا لحل سياسي يقضي بتنازله عن حقه بالعودة وبالتالي يصبح التمكين أداة طيعة باتجاه دمج اللاجئ وتوطينه، وخلف مفهوم تمكين اللاجئين تقف رؤى ومواقف متناقضة وتخدم مواقف سياسية بالأساس.

## المواقف المتناقضة من التمكين:

الموقف الإسرائيلي: درجت إسرائيل على الدوام على رفض مسئوليتها التاريخية عما حدث للاجئين، وبالتالي فهي تنادي بضرورة تحسين أوضاع اللاجئين اقتصاديا كحل يمكن أن ينسيهم مشروعهم القائم على أساس العودة، ورأت بوجود المخيم كمكان ضد حلمها بشطب حق العودة، وهنا يبرز التمكين كمحاولة تنسجم مع تجاوز الحقوق بالعودة واستعادة الممتلكات، بل تقتصر الرؤية الإسرائيلية لتمكين اللاجئ على ضرورة دمجه عبر مشاريع اقتصادية وتحسين لأوضاعه المعيشية، وينطلق الموقف الإسرائيلي للتمكين كذلك من رفض مطلق لمسألة العودة كحق لما قد يثيره من خطر يمس الديمغرافيا وشكل الدولة الإسرائيلية وطابعها، وبخصوص الموقف من دور وكالة الغوث فإسرائيل لا ترى في الوكالة إلا كونها مؤسسة أوجدها المجتمع الدولي من أجل القضاء على أحلام اللاجئين بالعودة عبر تحسين أوضاعهم وتمكينهم من الاندماج في الحياة في مجتمع اللجوء، وترى إسرائيل أن على الوكالة أن تلعب عبر برامجها المختلفة دورا في تعزيز ثقافة التعايش والتطبيع والقبول بالأمر الواقع، وعدم إقحام نفسها بأي شيء قد يدفع اللاجئين نحو المطالبة بحقوقهم السياسية.

موقف اللاجئين أنفسهم: يرى اللاجئون أن تمكينهم هو أساسا مفهوم يجب أن يرتكز على امتلاك للقوة القانونية التي توفر لهم الحماية وتحسين قدراتهم الاقتصادية والتعليمية كأدوات ضرورية لتعزيز المطالبة بحق العودة واستعادة الممتلكات، وهنا يشدد الفاعلين في مجال العودة على عدم معارضتهم لأي تنمية أو تمكين أو تأهيل شريطة عدم المساس بمسألة الحقوق، رغم أن اللاجئين وبسبب حذرهم الشديد قد عارضوا لعقود مضت الخطط التنموية باسم الاحتفاظ «بحق العودة»، واعتبروا خدمات الأونروا حقاً لهم حتى يتم تنفيذ العودة، ولعل ذلك عزز منهج الإغاثة الذي تتبعه الوكالة على حساب إحداث تنمية حقيقية في بيئة اللاجئين، وتحديدا في المخيمات ولكن تدريجيا أصبح اللاجئون يتبنون مواقف أكثر مرونة نحو فكرتي التنمية والمشاركة، والتمكين، وأصبحت أعداد متزايدة منهم ترى أن تحسين ظروف المعيشية، وخصوصا وضعية المسكن في المخيمات لا يؤثر على حق العودة ولا يشكل إعادة توطين دائم لهم.

وفيما يخص مسألة تمكين اللاجئين وتحسين لأوضاعهم وتأهيلهم، فهي مسألة عادة ما فهمت على نحو سيئ لدى الكثير من اللاجئين بأنها محاولات لجعل اللاجئين أكثر قدرة على الاندماج في محيطهم الاجتماعي في مجتمع اللجوء، ولفرض حلول تقوم على التوطين والتعويض بدل العودة، ومن هنا كان تشكيك اللاجئين المبرر أحيانا وغير المبرر أحيانا أخرى في كل المشاريع التي أقامتها الوكالة، فقد شكك اللاجئين وخاضوا نقاشا فيما بينهم منذ العام ١٩٥٢ حول مسألة بناء غرف الوكالة وما إذا كانت ستصب في التوطين، والآن يبدون حذرا ونقاشا معمقا حول مسألة طرح أفكار كتوسيع المخيمات أو إقامة مخيمات جديدة، أو برنامج تطبيق السلام، أو المشاركة أو عدمها في الانتخابات المحلية

موقف الدول المضيفة: تختلف الدول المضيفة فيما بينها حيال موضوع اللاجئين وتأهيلهم وتمكينهم، وهذا الاختلاف عائد لخصوصية كل دولة سياسيا واجتماعيا وطائفيا، فدولة كلبنان نظرت لتمكين اللاجئين كخطر ديمغرافي يهدد تركيبتها الطائفية، فالتمكين قد يصب بتحسين الأوضاع وبالتالي الاندماج، ومن هذا الفهم تأتي سلسلة الموانع أمام اللاجئين في عملية وصولهم لأسواق العمل والسلطة أو الموارد.

موقف الدول الغربية: عادة ما نظرت هذه الدول لتمكين اللاجئين كوسيلة لمنع حدوث كوارث قد تنجم عن تحركات اللاجئين وبالتالي الأضرار بمصالح هذه الدول، وبالتالي النظر لوكالة الغوث ودورها في تمكين اللاجئين وتحسين قدراتهم كعامل استقرار للمنطقة.

وترى هذه الدول أن للوكالة جانب خدماتي وليس سياسي، رغم أن الوكالة بتمويلها ما هي إلا انعكاس لإرادة دولية ذات ارتباطات سياسية بالأساس، وقد بدأت هذه الإرادة الدولية تتكشف تدريجيا بعد سنوات من تعثر عملية السلام حيث أصبحت أكثر ضغطا باتجاه حل قضية اللاجئين على أساس طرح أفكار جديدة فيما يخص مسألة العودة، من هنا جاء الدعم لوثائق كجنيف ومبادرات أخرى بين شخصيات فلسطينية وإسرائيلية.

> **التمكين بخصوص اللاجئ يجب أن يطال كذلك مجال الحماية لهم كلاجئين، وتوفير المشاركة الحقيقية لهم للوصول الى الفرص المتكافئة والوصول الى أسواق العمل وتحسين التعليم والصحة والمسكن، وبهذا المعنى يصبح التمكين مدعما للعودة لا وسيلة لفرض حلول تتجاوز الحقوق القانونية والإنسانية والتاريخية**

> **لقد برهن اللاجئون دوما أن مسألة العودة لا يمكن لها أن تشطب ويقفز عنها بمجرد تحسين الأوضاع الاقتصادية حيث يلاحظ أن مبادرات الدفاع عن حق العودة تأتي وبشكل مثير للانتباه من قبل تجمعات فلسطينية لاجئة في أوروبا والولايات المتحدة، وهذا الأمر يضع حدا لمقولة الحل الاقتصادي على اعتبار أن مسألة العودة تنطوي على أبعاد قانونية وثقافية واجتماعية ونفسية غاية في التعقيد.**

## الحاصل تهميش بدل التمكين

عمليا لم تجلب العملية السياسية ومفاوضات التسوية تحسنا لأوضاع اللاجئين في المخيمات ولا خارجها، بل بقيت المخيمات الفلسطينية على وجه التحديد خارج حدود البرامج المطروحة لتنمية وتطوير الوضع الفلسطيني، وتمكين اللاجئين، وتعاني المخيمات من ضعف التدخل الفاعل من قبل الوكالة التي لا زالت غير قادرة على تفعيل وتطوير برامجها التي ظلت عاجزة عن الخروج من إطار الإغاثة نحو تنمية حقيقية لواقع اللاجئين، بل أن هناك تراجعا على مستوى البرامج والتمويلات والإنجازات والحلول، وأيضا تعني المخيمات من ضعف تدخل السلطة الفلسطينية التي لطالما نظرت لنفسها كدولة مضيفة متحللة بذلك من أي جهد تنموي حقيقي موجه داخل المخيمات، وبقي تدخل دائرة شؤون اللاجئين تدخلا محكوما بقلة التمويل، رغم كون الدائرة هي المرجعية والإطار السياسي الذي أطر رسميا كل الوجود اللاجئ في فلسطين وخارجها، كل ذلك يأتي مترافقا مع تراجعات مهمة تصيب الحياة داخل المخيمات وتمس كافة الجوانب الصحية وتفشي الأمراض، وتلوث المياه واختلاطها في معظم المخيمات بالمجاري، وتراجع التحصيل العلمي، وبقاء مسألة المسكن والاكتظاظ بدون أي حلول فاعلة، كل ذلك يترافق مع فقر شديد وما ينجم عنه من مشكلات اجتماعية تمس الأسرة والبيئة والعلاقات داخل حدود المخيم، وتطور الأمور باتجاه النظر للمخيمات كمرتع للمشاكل والخروقات القانونية، وكملاذ آمن لأصحاب التجاوزات( كتجار السيارات المسروقة وتجار السلاح) وضعف تدخل السلطة داخل حدود المخيم خوفا من ردود فعل قد تحرك اللاجئين باتجاهات غير مدروسة، ومما لا شك فيه أن لدى المخيم طاقة شبابية هائلة ولكن يتم استغلالها على نحو سيء من قبل أطراف ومراكز قوى داخل مجتمعنا الفلسطيني، وعادة ما ينظر لهؤلاء الشباب كأدوات طيعة بيد من يستغلهم، ويتعاظم هذا الاستغلال بحكم تردي الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة في صفوف هذه الفئة.

## التمكين النابع من ديناميكية اللاجئين

هذه الصورة وان كانت تدعو للتشاؤم، إلا أن اللجوء والمعاناة عادة ما يكونا قادرين على تطوير قوى فاعلة وإيجابية بمختلف المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية، ويحركا ديناميكيات جديدة لها علاقة بالحقوق والتمسك بها، ولا أدل على ظهور لجان الدفاع عن حقوق اللاجئين كعائدون سوريا ولبنان وفلسطين، والمراكز الثقافية والبحثية والجمعيات التي عادة ما تكون خيرية تحمل اسم مدن أو قرى في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، ومن داخل هذه القوى الجديدة داخل مجتمع المخيم بدأت تظهر بوادر وعي جديد وثقافة جديد تدور حول العودة كحق، وخلق روابط مع كافة اللاجئين في الشتات، وظهور تحالفات داخل أوساط اللاجئين، وتتضح قوة هذه الهياكل الجديدة من حجم ردود أفعالها ونشاطاتها في كافة المواضيع التي تخص المخيم، ولا أدل على ذلك من تبلور جسم تنسيقي تحت اسم الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، والذي يضمن في أحشائه الغالبية العظمى من الهياكل الفلسطينية الفاعلة في مجال العودة في كافة أنحاء العالم.

الديناميكية الداخلية للاجئين تجعل من التمكين كمفهوم يقوم على أساس النظر للاجئين باعتبارهم فئة مهمشة تعاني الإهمال وبحاجة الى التدخل من أجل تطوير قدراتهم، وقوتهم، ومشاركتهم ليصبحوا مسيطرين على حياتهم وعلى الخيارات المطروحة أمامهم، والتمكين بخصوص اللاجئ يجب أن يطال كذلك مجال الحماية لهم كلاجئين، وتوفير المشاركة الحقيقية لهم للوصول الى الفرص المتكافئة والوصول الى أسواق العمل وتحسين التعليم والصحة والمسكن، وبهذا المعنى يصبح التمكين مدعما للعودة لا وسيلة لفرض حلول تتجاوز الحقوق القانونية والإنسانية والتاريخية، وأيضا لا بد من التأكيد على أن البحث بدور الوكالة في تمكين اللاجئين يجب أن يكون واعيا للاختلافات حول المفهوم، ودور الوكالة في تمكين اللاجئين يجب عدم النظر له بسذاجة من قبل الجهات ذات العلاقة بقضية اللاجئين، بل هو دور محكوم بتمويلات وهذه التمويلات مرتبطة بسياسات ودول، ولا بد من النظر لتمكين اللاجئ كمفهوم من خلال جملة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والسكنية.

## أخيرا

لقد برهن اللاجئون دوما أن مسألة العودة لا يمكن لها أن تشطب ويقفز عنها بمجرد تحسين الأوضاع الاقتصادية -التي لم تتحسن أصلا- حيث يلاحظ أن مبادرات الدفاع عن حق العودة تأتي وبشكل مثير للانتباه من قبل تجمعات فلسطينية لاجئة في أوروبا والولايات المتحدة، وهذا الأمر يضع حدا لمقولة الحل الاقتصادي على اعتبار أن مسألة العودة تنطوي على أبعاد قانونية وثقافية واجتماعية ونفسية غاية في التعقيد، ولها ارتباطات تمس الوعي والمقدس والتربية والتاريخ وحقوق الإنسان، ومسألة العودة تحمل بداخلها قوى ذاتية قادرة على تحريك أعداد هائلة من البشر باتجاهات قد تكون خارج حدود المرسوم والمطلوب إقليميا ودوليا.

---

أنور حمام هو باحث في سوسيولوجيا اللاجئين، ومرشح لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. يشغل السيد حمام منصب مدير دار الأمل للملاحظة والرعاية الاجتماعية، في وزارة الشؤون الاجتماعية، رام الله، ومنصب نائب مدير مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة للاجئين، وله عدة اصدارات حول موضوعة اللاجئين الفلسطينيين.



معرض صور النكبة في مركز يافا الثقافي، مخيم بلاطة (تصوير: مركز يافا الثقافي)




## جمال أبو حبل، منسق اللجان الشعبية في قطاع غزة في حديث شامل مع «حق العودة»:

# السفارات الفلسطينية لا تعمل على إبراز حقوق اللاجئين أمام المحافل الدولية بالشكل المطلوب

تقرير: فايز أبو عون

خاص بـ «حق العودة»:

انتقد رئيس اللجنة الشعبية في مخيم جباليا للاجئين، ومنسق اللجان الشعبية في قطاع غزة جمال أبو حبل الدور الذي تقوم به السفارات والممثليات الفلسطينية في الخارج تجاه قضية اللاجئين، معتبراً ما تقوم به هذه السفارات هو أقل من المطلوب بكثير، بل وفي الكثير من الأحيان يكون في حال رغبتها بالقيام بدور «ما» يكون هذا الدور معيق وغير مجدي.

وأكد أبو حبل في حديث خاص مع «حق العودة» أنه «في العادة يكون للسفارات أجمع دور أساس ورئيسي في إبراز أي قضية، مهما كان نوعها أو حجمها تهم البلد التابعين لها، وحشد الطاقات، وترويجها أمام المحافل الدولية من أجل كسب هذه القضية وحشد الرأي العام العالمي تجاهها، أي أن يكون دورها تكميلي للجان المختصة داخل البلد».

وتابع أبو حبل، «ولكن في مثل قضيتنا الحساسة قضية اللاجئين، لم نر حتى الآن أي دور للسفارات الفلسطينية وحتى دائرة شؤون اللاجئين في الخارج التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فان دروها أيضا محدود جداً إن لم يكن معدوما».

وأوضح أبو حبل أنه ومن خلال التجربة التي خاضتها اللجان الشعبية في ترويج قضية اللاجئين الفلسطينيين في الخارج وإرسال بعض البعثات لذلك، تبين أن العالم يجهل هذه القضية برمتها، ولا يعرف أن هناك لاجئين فلسطينيين شردوا عن ديارهم في العام ١٩٤٨ وأصبحوا يعيشون في مخيمات لجوء في لبنان والأردن وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة. وقال أن جميعهم أو معظمهم يعرفون أن القضية الفلسطينية هي قضية صراع دائر بين شعب فلسطيني وآخر إسرائيلي، دون معرفتهم للب هذا الصراع وهو قضية اللاجئين وحقهم المشروع في العودة إلى ديارهم وتعويضهم أيضاً عن الضرر النفسي والاجتماعي والاقتصادي الذي لحق بهم منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن.

وذكر أبو حبل، «إننا على طريق تجديد علاقة وطيدة مع السفارات الفلسطينية التي تسير بإمرة الدائرة السياسية في منظمة التحرير، وبالتالي تجنيد هذه السفارات ليكون دورها دورا تكميليا». وأكد على أهمية هذا الدور من منطلق أن قضية اللاجئين هي جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، حيث تحول غالبية الشعب الفلسطيني بفعل المجازر والقمع والتهجير القسري الذي مارسته عصابات الاحتلال إلى لاجئين في مختلف بقاع الأرض وأن تركز هذا اللجوء بشكل أساسي في خمس مواقع أساسية هي الضفة الغربية قطاع غزة، الأردن، سوريا، لبنان.

ولفت أبو حبل إلى أن الشعب الفلسطيني قد خاض مراحل متعددة من النضال الوطني إلى أن بدأت أشكال النضال تأخذ منحنى آخر من خلال مفاوضات مدريد ومن ثم اتفاق أوسلو الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وبات شعوراً لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين الثماني في قطاع غزة بالقلق تجاه مستقبل قضيتهم الوطنية وباتت هناك حاجة ماسة للاجئين الفلسطينيين للعمل على تشكيل إطار شعبي واسع في مخيمات اللاجئين يدافع وبشكل متخصص عن اللاجئين وعن حقوقهم الثابتة ويعزز من قدرتهم على التمسك بحق العودة ويرفع مستوى الجاهزية الكفاحية للاجئين للدفاع عن قضاياهم السياسية والاجتماعية التي هي جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية بشكلها العام، والتصدي لأي مؤامرة تهدد هذه القضية أو أي حلول تصفوية تتنكر لمبدأ حق العودة الذي كفلته كافة المواثيق والأعراف الدولية وعلى رأسها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

وحول آلية تشكيل اللجان الشعبية في مخيمات اللاجئين، أوضح السيد جمال أبو حبل أنه استناداً لما سبق، فقد بادر اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية وبعض الشخصيات الوطنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالإعداد لمجموعة ندوات سياسية عقدت في المخيمات الثماني بقطاع غزة خلال شهر يوليو-تموز من عام ١٩٩٦ خرجت بتوصيات هامة على رأسها ضرورة إنشاء لجان شعبية مختصة باللاجئين تعمل على الدفاع عن حق العودة وحمايته من أي مخاطر.

بريشة ناجي العلي

وقد تم تشكيل اللجان التحضيرية في كافة المخيمات الثماني بالفعل، وتم عقد ثمانية مؤتمرات شعبية في شهر تموز من عام ١٩٩٦، وخرجت هذه المؤتمرات بتوصيات تتعلق بالجانبين السياسي والاجتماعي «الخدماتي». وتلى ذلك عقد مؤتمر موحد للاجئين عقد في ساحة المجلس التشريعي في مدينة غزة في ١٧ أيلول من نفس العام وأعلن خلاله عن تأسيس اللجان الشعبية وتم انتخاب أعضاء هذه اللجان ورؤسائها في مؤتمرات شعبية عقدت داخل المخيمات الفلسطينية مباشرة بعد عقد المؤتمر العام.

وعملت اللجان الشعبية منذ تلك اللحظة بشكل دؤوب مع مختلف المؤسسات والأحزاب والقوى الوطنية من أجل رفع المستوى الثقافي للاجئ الفلسطيني بحقوقه الوطنية ومن أجل رفع وتيرة الكفاح العادل والمشروع للاجئين من أجل تحقيق حق العودة كحق غير قابل للتصرف أو التأويل وتكللت هذه الفعاليات بمؤتمر وطني حاشد عقد في مركز رشاد الشوا الثقافي بتاريخ ٨ كانون الثاني من عام ٢٠٠١، وقد أطلق على تاريخ عقد المؤتمر هذا اسم يوم «العودة».

> **«إن لدى من يروّج لوثيقة جنيف ملايين الدولارات، ونحن لا نملك حتى الشواقل ولكن لدينا القدرة على الوقوف في وجههم من خلال عقد مؤتمرات شعبية توضح مخاطر الوثيقة».**

وعن الأهداف الأساسية للجان الشعبية بشكل عام، أشار أبو حبل إلى أنه من الأهداف الرئيسة للجان هو العمل الدؤوب من أجل الدفاع عن حق العودة كحق مقدس غير قابل للتصرف أو التأويل طبقاً لما كفلته قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار الدولي ١٩٤، والعمل على حشد التضامن الإقليمي والدولي لنصرة حق اللاجئين في العودة وتشكيل أكبر ضغط شعبي على حكومة الاحتلال من أجل الاعتراف بهذا الحق ومن ثم ممارسته. وكذلك، التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده مع أهمية التنسيق العربي المشترك على المستوى الرسمي حيث أن قضية اللاجئين الفلسطينيين لها أبعاد عربية حيث يعيش غالبية اللاجئين على أراضي الأشقاء العرب، بالإضافة إلى التأكيد على أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» هي تجسيد للمسؤولية الدولية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي النضال من أجل استمرارها لحين تحقيق العودة والنضال من أجل زيادة الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين حيث أن المخيمات تعاني من وضع اقتصادي متردي بفعل ممارسات الاحتلال وتراكماته خلال تواجده في المخيمات.

ونوه أبو حبل إلى أن اللجان تعمل على إيجاد إطار شعبي واسع يشمل كافة أماكن تواجد اللاجئين في الوطن والشتات وداخل أراضي ١٩٤٨ يعزز وحدة النضال المشترك ويعطيه فاعلية أكثر. ويعزز كذلك، علاقة النضال العربي المشترك والعمل على تشكيل لجان ضغط شعبية عربية من أجل خدمة هدف العودة من أجل تحسين الوضع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تعاني من مشاكل اقتصادية ووضع معيشي متردي من خلال العمل والتنسيق مع مؤسسات حكومية أو غير حكومية وأحياناً دولية من أجل تحسين المستوى المعيشي للاجئين الفلسطينيين ورفع المعاناة عن كاهلهم وبما يعزز قدرتهم على الصمود والثبات.

وعن اللجنة الشعبية في مخيم جباليا باعتبارها تجربة رائدة حذت حذوها جميع المخيمات الأخرى بالقطاع من حيث تشكيل لجان فاعلة، قال أبو حبل أن نجاح اللجنة الشعبية في جباليا يكمن في أنها ساهمت بشكل فاعل في البحث عن مشاكل اللاجئين وحلها وفق المصلحة العامة وليس الشخصية لأحد، وتطبيق ما ينص عليه القانون في كافة المجالات على الجميع دون استثناء دون النظر لعائلة أو تنظيم أو قوة الشخص المشتكى ضده مادياً أو جسدياً أو عشائرياً. ومن خلال ذلك فقد كسبنا ثقة الجمهور بنا، وتوسعت علاقتنا مع العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية التي أصبحت تلجأ إلينا في الكثير من الأمور لحل بعض الاشكالات العالقة، لا سيما وكالة الغوث الدولية، ووزارة الإسكان، وسلطة المياه والبلدية، والتي كانت جميعها تتجاوب مع الحلول التي نطرحها ليس رغماً عنها بل حباً في هذا الحل أو ذاك.

وذكر أن هذه الثقة تولدت لدى الجميع من خلال قدرة اللجنة على حل الكثير من المشاكل العالقة بين الناس وبعضهم، موضحاً أن الشرطة نفسها كثيراً ما تعمل على تحويل بعض القضايا للجنة للعمل على حلها، لا سيما في مواضيع التعدي على الأملاك العامة وتوسيع الشوارع. وقال أبو حبل إن علاقتنا انطلقت من إطار العمل الداخلي في المخيم إلى العمل خارجه مع العديد من الدول حيث استطعنا توظيف هذه العلاقة لصالح أبناء المخيم في تحسين ظروفهم الحياتية من حيث رصف الشوارع وعمل بنية تحتية لهم، ومرافق عامة، مقدماً مثال على ذلك هو تنفيذ مشروع إنشاء حسبة للسمك في سوق المخيم بتمويل من الحكومة الألمانية، وذلك عبر دائرة شؤون اللاجئين.

ومن خلال علاقة اللجنة بالمؤسسات المختلفة، تم رصد مبلغ خمسة ملايين دولار من الحكومة الأسبانية لعمل البنية التحتية في المخيم، من حيث رصف الشوارع العامة والفرعية بالبلاط ومد شبكات مياه ومجاري، وذلك بعد أن أعدت كافة التصاميم اللازمة لذلك وتقديمها عبر وزارة الحكم المحلي لوكالة الغوث الدولية التي عدلت بعض القضايا البسيطة.

وعن طبيعة اللجنة من حيث آلية التشكيل وتوجهات أعضائها التنظيمية قال أبو حبل إن اللجنة والتي تضم ٣٥ عضواً هم من كافة القوى الوطنية باستثناء حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» التي تجمع اللجنة بهما علاقات تنسيق دائم في مختلف القضايا التي تهم سكان المخيم. وذكر أنه ورغم أن اللجنة الشعبية تضم كافة التنظيمات إلا أن ذلك لم يُوظف على الإطلاق في العلاقة ما بين السكان والمؤسسات، وإنما ما جرى توظيفه هو العمل على أرض الواقع وبين السكان لأنه كلما عملت أكثر لصالحهم كلما كانت ثقتهم بك أكبر، وتجاوبوا مع القرارات التي تتخذها.

وعن طبيعة العلاقة ما بين اللجنة الشعبية في جباليا واللجان الأخرى، أوضح أنها علاقة تكاملية في معظم القضايا والفعاليات الجماهيرية الكبرى وحتى الصغرى من خلال مكتب اللجان الشعبية الذي يضم في عضويته مكاتب اللجان الشعبية الثمانية، والتي تضم في عضوية كل منها ٧ أعضاء. ولفت أبو حبل إلى أن فكرة تشكيل اللجان الشعبية نبعت من خلال مجموعة من الشباب الذين يعملون في مراكز الشباب التي يرأسها هو، ومن خلال علاقة هذه المراكز مع مراكز الشباب في الضفة الغربية الذين بادروا لعقد أول مؤتمر شعبي لهم في «الفارعة» في أواسط التسعينيات.

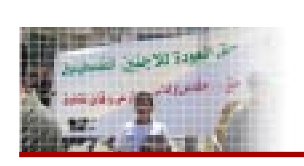
وكانت هذه المراكز قد سارعت بعدها لعقد مؤتمر شعبي موسع، عملت من خلاله على تشكيل لجان مهمتها الدفاع عن حقوق اللاجئين، عقبها عقد مؤتمرات شعبية في جميع مخيمات القطاع دُعيّ إليها عدد كبير من اللاجئين، والمهتمين ومن ضمنهم من كان له رغبة في العمل على تفعيل هذه القضية المصيرية والحساسة. ونوه أبو حبل إلى أنه من الفعاليات التي نظمتها اللجان الشعبية وخاصة اللجنة الشعبية في جباليا والتي شاركت فيها أيضاً هي إحياء ذكرى النكبة من خلال تنظيم مهرجانات ومسيرات وأيضاً إحياء ذكرى وعد بلفور والمشاركة في كافة الفعاليات الوطنية المتعلقة باللاجئين.

وأضاف أبو حبل في هذا الصدد، عملنا على مقاومة كل الحلول الإنهزامية، وجابهنا بقوة كل من يدعون إلى التنازل وتصفية هذه القضية من خلال طرح البرنامج الوطني الفلسطيني مقابل برامج التصفية والتوطين، والتي كان آخرها وما زال، ما يسمى بوثيقة جنيف ووثيقة «أيلون نسيبه» والذين ينادون بحل قضية اللاجئين من خلال توطين اللاجئين حيث هم، أو ترحيلهم إلى أي دولة أخرى. وكانت اللجان الشعبية قد أصدرت العديد من البيانات التي توضح موقفها الرافض لهذه الحلول التصفوية وخصوصا وثيقة جنيف. وقال أبو حبل إن جميع الفلسطينيين الذين ذهبوا إلى جنيف، ويروجون إلى الوثيقة هم من تأثروا بأفكار الباحثة الصهيونية دونا آرتز التي طرحت هذه الأفكار من قبل، موضحاً أن اللجان شعبية أحضرت مستشارين قانونيين، تم الاستماع إلى أرائهم وآراء عدد من المثقفين، حيث تم عمل كتيب للرد على الوثيقة خاصة فيما يتعلق بقضية اللاجئين.

وذكر أن من يروجوا للوثيقة لديهم ملايين الدولارات، ونحن لا نملك حتى الشواقل ولكن لدينا القدرة على الوقوف في وجههم من خلال عقد مؤتمرات شعبية توضح مخاطر الوثيقة. وأكد على أن اللجان الشعبية ورغم الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعانيها إلا أنها ما زالت تتبع خطوات من يروجون للوثيقة، أولاً بأول والرد عليها لفضح الوثيقة التي تتحدث وتطرح مواقف جورج بوش وغيره، والعمل على إسقاطها من خلال تجنيد الرأي العام المحلي ضدها من خلال تعريف المواطنين بخطورتها.

على صعيد آخر، ذكر جمال أبو حبل إلى اللجنة الشعبية في مخيم جباليا تسعى الآن إلى عمل أرشيف كامل مصور ومكتوب عن مأساة اللاجئين الذين شردوا عن ديارهم عام ٤٨ من خلال الاستماع لحكايات الأجداد لتبقى في ذاكرة الأحفاد، بجانب المساهمة في انتاج فيلم وثائقي يتحدث عن قضية اللاجئين بعنوان «الوصية» والذي تُرجم إلى اللغة الإنجليزية وسيتم ترجمته إلى اللغة الفرنسية.

وحول دور اللجنة أثناء الاجتياح الأخير لمحافظة الشمال ومخيم جباليا، قال جمال أبو حبل أنه خلال عملية الاجتياح قمنا مباشرة بالاتصال بالوكالة ومؤسسات دولية ومن ضمنها الصليب الأحمر للتدخل وحماية الناس والوكالة تجهز عياداتها ونقاطها الطبية في المخيم. وأضاف أنه خلال عملية الاجتياح عممت الهاتف الخاص بي للناس المحاصرين إذا تم محاصرة أي منزل، ولا يوجد فيه أكل أو شرب من أجل الاتصال مع الصليب الأحمر، وهذا ما حصل بالفعل مع أكثر من مواطن محاصر من قبل الجيش الإسرائيلي. كما عملنا في مخيم جباليا ١٤ نقطة طبية حيث تهيأنا بعد اجتياح جنين، حتى لو تعذر الوصول للمستشفيات لإسعاف الجرحى يتم إسعافهم في العيادات الأخرى القريبة والأكثر تطوراً.



## حملة الدفاع عن حق العودة

# يوميات مخيمات رام الله: الأزمة والمواجهة

## ساجي سلامة: نقطة الافتراق مع اتفاقية جنيف هو في عدم إقرارها بحق العودة

تحقيق: مصطفى بشارات

خاص بـ «حق العودة»:

أكد مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية ساجي سلامة على ضرورة أن يكون للاجئين وتجمعاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة مكان في خطط التنمية الفلسطينية داعيا الدول المضيفة للاجئين خصوصا لبنان الى بذل جهود أكبر من أجل تسهيل حياة اللاجئين. يأتي ذلك في وقت تعيش فيه المنطقة موجة من العنف والعنف المضاد خاصة على صعيد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي الذي يشكل لب الصراع في منطقة الشرق الأوسط بينما تنغلق الأبواب أمام أي أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية، وفي الجوهر منها قضية اللاجئين. هذا الأمر عبر عنه العديد من سكان مخيمات اللاجئين في محافظة رام الله والبيرة التي تضم مخيمين رئيسيين هما مخيم الأمعري ويحوي نحو ٦,٠٠٠ لاجيء مسجل لدى وكالة الغوث ومخيم الجلزون ويحوي نحو ٣,٠٠٠ لاجيء إضافة الى مخيم دير عمار صغير الحجم، ومخيم قدورة الذي تلاشى ليندمج رويدا رويدا في مدينة رام الله، علما أنه يتبع في خدماته الى مخيم الأمعري، ويتلقاها من مؤسسات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)؛ ويحوي مخيم قلنديا أيضا ما يزيد عن ٩,٠٠٠ لاجيء مسجل لدى وكالة الغوث ويعتبره البعض بحكم قربه من رام الله تابعا لمخيمات المحافظة؛ وبحكم وقوعه في المنطقة(ج) حسب اتفاق أوسلو تابعا للقدس حيث يخضع لسيطرة كاملة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي حاله كحال مخيم شعفاط في ضواحي المدينة المقدسة.

### كلنا في الهم شرق

يقول مدير مخيم الأمعري غالب أحمد البس ويشغل هذا المنصب موظفا من وكالة الغوث منذ ١٤ عاما إن وضع اللاجئين الفلسطينيين لم يتغير عليه شيء منذ ٥٦ عاما: «أتينا لاجئين وما زلنا لاجئين» مضيفا «أنه إذا كان لاجئا عن بلده الأصلي عام ٤٨ فان المواطنين في باقي أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة هم لاجئون في بلداتهم وقراهم التي ولدوا فيها» واصفا حال الجميع بالقول «كلنا في الهم شرق» في إشارة الى عمليات تجريف أراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع وهدم منازلهم من قبل قوات الاحتلال ما حول الآلاف منهم الى لاجئين أيضا.

وجاء عقد مؤتمر الأنروا في حزيران ٢٠٠٤ على خلفية الدمار الواسع لمساكن اللاجئين على طول الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنذ أيلول ٢٠٠٠ تاريخ اندلاع انتفاضة الأقصى كانت معظم معونة الوكالة تنفق على الضفة والقطاع؛ بل إنها اضطرت الى تنظيم سبع حملات لجمع المساعدات الطارئة لمواجهة الأزمة الإنسانية التي سببتها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وخلال هذه الفترة ارتفع عدد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين يعتمدون على مساعدة الأنروا من ١٣٠,٠٠٠ الى نحو ١,١ مليون شخص؛ بينما زاد الى ثلاثة أضعاف عدد من يعيشون تحت خط الفقر: أي من ٢٠٪ الى ٦٠٪.

### لجوء جديد

أشرف الخليلي ١٨ عاما من سكان مخيم قلنديا يروي قصة لجوء أخرى هي اضطراره لمغادرة مكان سكناه الى بيت أخواله (دار البابا) في مخيم الأمعري تحت ضغط من أهله، وبسبب المواجهات اليومية التي يشهدها مخيمه ( قلنديا ) مع قوات الاحتلال التي تقيم حاجزا أشبه ما يكون بالمعبر على الناحية الجنوبية من المخيم لجهة القدس حيث أصيب أشرف على أيدي هذه القوات برصاصتين في ساقه احداهما من نوع «دمدم» والأخرى من النوع الحي وذلك في بداية الانتفاضة.

يقول الخليلي إن مخيم قلنديا أصبح بالنسبة له كـ «الأوتيل» وأنه يقضي معظم وقته لدى أخواله في مخيم الأمعري لدرجة أن البعض يعرفه بـ «أشرف البابا» وليس «أشرف الخليلي» كما هو اسمه الحقيقي. ويتابع الخليلي، «كما اضطررت لمغادرة مخيم قلنديا بعد أن فقدت أكثر من صديق لي بين شهيد ومعتقل وجريح» مؤكدا أن «محسوم قلنديا» أصبح مشكلة.

**ساجي سلامة: «إن وثيقتي جنيف والهدف هي اجتهادات وأفكار لا تغطي كافة الجوانب القانونية والاستحقاقات الدولية التي عبرت عنها قرارات الشرعية الدولية والتي يستند إليها الموقفان الرسمي والشعبي الفلسطينيان. وبصرف النظر عن النوايا، فان هذه الاجتهادات تأتي في ظل تشدد إسرائيلي لا يقابل أكثر المواقف مرونة على الصعيد الفلسطيني سوى بإجراءات تصعيدية، وبمواقف غاية في التطرف تتنكر للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وبالأخص للاجئين الفلسطينيين».**

### حاجز القتل

من الأطفال الذين استشهدوا برصاص قوات الاحتلال على الحاجز يتذكر أشرف بحسرة ياسر سامي الكسبة، ويصفه كما باقي أبناء المخيم بأنه مقتحم مطار قلنديا. ويضيف «على أربعين ياسر استشهد شقيقه سامر في مواجهات مع قوات الاحتلال عند منطقة البالوع شمال البيرة. ويسرد أيضا كيف أطلق جنود الاحتلال على حاجز قلنديا النار عن قرب على الطفل أحمد نايف أبو لطيفة ، ويقول والألم يعتصره، لقد حملوه في الجيب بعد ذلك ثم رموه لاحقا وتركوه ينزف لخمس ساعات، ومنعوا سيارات الإسعاف من الوصول إليه حتى استشهاده». ويتذكر.. ويتذكر «راح صاحبي سامر وعمر وهدان وياسر أخو صاحبي (...) راح ياسين وراح سميح الملاعيبي» مؤكدا أنه ليس من حق أحد عمل اتفاقيات باسم اللاجئين وأنه متمسك بحقه في العودة الى البلد الأصلي لوالده وجده الذي قال انه كسر «الأرجيلة» في وجه صحفي أجنبي عندما سأله عن رأيه في اتفاقية جنيف، واتفاق سري نسيبة- أيالون.

**غالب البس، مدير مخيم الأمعري: «إن مخيم الأمعري المقام على ثلاثة وتسعين دونما من أراضي بلدية البيرة يعد من الناحية العملية أكبر حي سكني في المدينة من حيث الكثافة السكانية. الحياة التي نعيشها مشكلة؛ فالمساحة هي هي، والناس يتوالدون وعددهم يزداد. إن وجودنا في المخيم بحد ذاته أزمة، لا يوجد ساحات للأطفال ولا يوجد أية مساحة لعمل حديقة لهم يلعبون فيها».**

### إحنا بلدنا مش هون

أبو يوسف، محمد يوسف عبد الرحمن ناجي، ٦٧ عاما، وهو مشهور بـ «أبو حميد» هاجم بدوره بشدة من يدعو الى التنازل عن حق اللاجئين في العودة، وقال «إذا ما فيش حق عودة ايش فيه» وأضاف «إحنا بلدنا مش هون» منتقدا من يدعو الى إشراك اللاجئين في الانتخابات البلدية وتابع بهذا الخصوص «كيف بدو يصير انتخابات والكل في السجن أو شهيد أو جريح».

ومن ضمن ما جاء في اتفاقية جنيف التي وقعتها مؤخرا شخصيات فلسطينية وإسرائيلية تعبيرا عن مواقفها الشخصية كما قالت «يتم إنشاء مفوضية دولية لتنفيذ البند الخاص باللاجئين، ويحق للاجئين الفلسطينيين التعبير عن خيارهم بشأن مكان إقامتهم الدائم على أساس قرار حر ومدروس من ضمن البدائل التالية: الدولة الفلسطينية أو المناطق التي ستضم للدولة الفلسطينية في سياق تبادل الأراضي أو دولة ثالثة أو الدولة المضيفة حاليا أو إسرائيل. وتقبل إسرائيل عددا من اللاجئين يتم احتسابه على أساس معدل ما تقبله الدولة الثالثة، ويكون تنفيذ اختيار إسرائيل كمكان الإقامة الدائم بموجب القرار السيادي الإسرائيلي».

وأعلن رئيس جامعة القدس د.سري نسيبة بدوره عن اتفاقية بشكل مشترك مع رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية السابق عامي أيالون دعياها «خارطة الهدف» وتشير في موضوع اللاجئين الى التعويض المالي لهم، والعودة للرافضين منهم لذلك الى أراضي الدولة الفلسطينية المأمولة.

### اجتهادات وأفكار

وقال مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير ساجي سلامة ردا على هذه الاتفاقيات التي أثارت جدلا واسعا في الشارع الفلسطيني، ورفضا يكاد يكون مطلقا من اللاجئين، «إن وثيقتي جنيف والهدف وأية وثائق أخرى لا تعبر عن الموقف الرسمي لمنظمة التحرير؛ وقد أعلن أصحابها أنها تمثل وجهة نظرهم الخاصة» وأضاف «إنها اجتهادات وأفكار لا تغطي كافة الجوانب القانونية والاستحقاقات الدولية التي عبرت عنها قرارات الشرعية الدولية والتي يستند إليها الموقفان الرسمي والشعبي الفلسطينيان» وتابع سلامة «بصرف النظر عن النوايا فان هذه الاجتهادات تأتي في ظل تشدد إسرائيلي لا يقابل أكثر المواقف مرونة على الصعيد الفلسطيني سوى بإجراءات تصعيدية، وبمواقف غاية في التطرف تتنكر للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وبالأخص للاجئين الفلسطينيين».

### نقطة الافتراق

وأكد سلامة، «أن نقطة الافتراق مع هذه الاجتهادات هي عدم انطلاقها من ضرورة الإقرار بحق العودة باعتباره حقا مبدئيا وإنسانيا دعمته الشرعية الدولية وشرعة حقوق الإنسان، كما أنها تعفي إسرائيل من مسؤوليتها عن الجريمة التي ارتكبت عندما تم تشريد شعب كامل من أرض وطنه، وتدمير بنيانه الاجتماعي».

وبخصوص مشاركة اللاجئين من سكان المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة في الانتخابات المحلية أشار السيد ساجي سلامة الى عقد دائرة شؤون اللاجئين العديد من ورش العمل في الضفة والقطاع، وأظهرت في نتيجتها «أن اللاجئين من سكان المخيمات يدركون أهمية مشاركتهم في الانتخابات المحلية من خلال تمكينهم من انتخاب هيئاتهم الخاصة التي من شأنها متابعة قضاياهم المعيشية والخدماتية مع الجهات المعنية وتحديدا وكالة الأنروا، وعلى اعتبار أن تمكين اللاجئين من انتخاب هيئاتها الخاصة لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع حقهم في العودة، ومع قرارات الشرعية الدولية ». وبخصوص انتخاب اللجان الشعبية في المخيمات قال سلامة: «بالتأكيد الشكل الأمثل لتشكيل هذه اللجان هو الانتخاب

---

## بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين:

# على جدول الأعمال

### اللقاء التنسيقي السنوي الخامس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة تستضيفه منظمة أوكسفام للتضامن، غنت، بلجيكا، ٦-١١ تشرين أول ٢٠٠٤

يعقد الائتلاف الفلسطيني لحق العودة لقاءه التنسيقي الخامس في مدينة غنت ببلجيكا في الفترة الواقعة ما بين ٦-١١ تشرين اول ٢٠٠٤، باستضافة منظمة أوكسفام للتضامن. وسيحضر اللقاء التنسيقي الخامس أعضاء الائتلاف من مختلف مناطق العالم، ومنها فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الاخضر)، لبنان، سوريا، الأردن، بالاضافة الى اللجان والمؤسسات الفاعلة في ميدان الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية. وهذا هو خامس لقاء تنسيقي سنوي يعقده الائتلاف الفلسطيني لحق العودة والذي يضم مؤسسات ولجان تعنى بقضايا الدفاع عن حقوق اللاجئين، بعد أن عقد الائتلاف لقاءاته السنوية السابقة في كل من قبرص في تشرين اول ٢٠٠٠، وبروكسل في تشرين ثاني ٢٠٠١، وكوبنهاغن في تشرين ثاني ٢٠٠٢ ولندن في تشرين ثاني ٢٠٠٣. وتأتي اهمية عقد مثل هذه اللقاءات التنسيقية لما تحمله من فرص للمشاركين الاعضاء على تنظيم وتحديد استراتيجيات موحدة في حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين.

### اللقاء السنوي الثالث لشبكة الدعم القانوني الخاصة بمركز بديل تستضيفه منظمة أوكسفام للتضامن، غنت بلجيكا، ٧-١٠ تشرين اول ٢٠٠٤.

يشارك عشرات الخبراء القانونيين الدوليين والمحليين في اللقاء السنوي الثالث لشبكة الدعم القانوني الخاصة بمركز بديل، والذي تستضيفه منظمة أوكسفام للتضامن في مدينة غنت في بلجيكا في الفترة الواقعة ما بين ٧-١٠ تشرين اول ٢٠٠٤. كما ستعقد جلسة مشتركة بين شبكة الدعم القانوني وأعضاء الائتلاف الفلسطيني لحق العودة الذي سيعقدون لقاءهم التنسيقي الخامس في نفس الفترة، وذلك من اجل رسم الآليات والاستراتيجيات المشتركة ضمن حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وتعزيز دور الحلول القائمة على الحقوق في التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين على وجه العموم.

### بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق الى قبرص النصف الثاني من تشرين ثاني ٢٠٠٤

تعتبر بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق الى قبرص الثالثة من نوعها، في اطار مساعي وجهود مركز بديل لدراسة تجارب لجوء مقارنة في العالم. وكان مركز بديل قد نظم بعثه الاولى لتقصي الحقائق الى البوسنة والهرسك في حزيران من عام ٢٠٠٢، من اجل دراسة عملية العودة، آلياتها، وعقباتها. فيما نظم بعثته الثانية الى جنوب أفريقيا في تشرين ثاني من عام ٢٠٠٣ من اجل دراسة قضية استعادة الاراضي في مرحلة ما بعد الابارتهايد. ويشارك في بعثات مركز بديل لتقصي الحقائق مجموعة من الباحثين والنشطاء في حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين. وستعالج بعثة تقصي الحقائق الى قبرص قضية استعادة الممتلكات والقضايا المتعلقة بقضية اللاجئين والمهجرين في هذه الدولة. وستشمل هذه الزيارة العديد من الزيارات الميدانية، ولقاءات مع مسؤولين من الامم المتحدة والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والباحثين وغيره.



# حملة الدفاع عن حق العودة



مخيم دير عمار للاجئين، رام الله

(تصوير: تينيكا دازه)

حيثما توفرت الإمكانيات لذلك» مشيرا الى أن هذه المسألة؛ ونظرا للوضع السياسي الراهن، من الصعب الشروع فيها.

## المخيم مشكلة بحد ذاته

مدير مخيم الأمعري غالب البس قال إن المخيم المقام على ثلاثة وتسعين دونما من أراضي بلدية البيرة يعد من الناحية العملية أكبر حي سكني في المدينة من حيث الكثافة السكانية. «الحياة التي نعيشها مشكلة؛ فالمساحة هي هي، والناس يتوالدون وعددهم يزداد». ويضيف «وجودنا في المخيم بحد ذاته أزمة (...) لا يوجد ساحات للأطفال. لا يوجد أية مساحة لعمل حديقة لهم يلعبون فيها». بدوره يقترح المهندس يوسف البابا عضو الهيئة الإدارية لنادي الطفل في المخيم أن تسمح وكالة الغوث باستخدام ساحتي المدرستين الأساسيتين التابعتين لها للتخفيف من هذه المشكلة آخذا على الوكالة إقفالها لهما بعد انتهاء الدوام المدرسي. ويقول البابا إن نادي الطفل الذي أنشأ عام ٩٦ كان جزءا من نادي الأمعري الا أن نسبة الأطفال المتزايدة قياسا بالنسبة للعدد الاجمالي لأهالي المخيم ويقدرها بنحو ٤٠ ٪ دعت الى إنشائه. ويتكون النادي حاليا من طابقين وحديقة صغيرة، ويرتاده ١٣٠٠ طفل ويقدم دورات تقوية في الدروس المنهجية، ويرعى مخيمات صيفية للأطفال، ونشاطات غير منهجية في الدراما والرسم.

> **حتى تحين العودة، سيبقى المخيم هو نفسه المخيم: بدوره المتلاصقة حد الاندغام، بأزقته وزواريبه، بضنك العيش الذي يسكن البيوت، وفيما تدعى بـ «غرف الضيوف» إن وجدت ستجدون صورا لأطفال كبروا، وآخرين تخرجوا من الجامعات، وغيرهم اعتقلوا أو لفت إطارات صورهم بالأسود دلالة الرحيل؛ لكن تبقى الكرامة، وفعل إنساني لا يقوى على صياغته الا من سكن المخيم، وربما على فهمه أيضا..**

## طفل شهيد

وفي وقت أشار فيه البابا الى فوز مسرحية من أداء أطفال الأمعري في إحدى المهرجانات التي أقيمت في عمان على المستوى العربي كرر المواطن نفسه شكواه من ضيق مساحة المخيم الأمر الذي ينجم عنها توجه الأطفال للاحتكاك مع قوات الاحتلال التي سقط برصاصها ٣٢ شهيدا من أبناء المخيم بينهم ١٦ طفلا. وذكر في هذا السياق بمحاولة اغتيال حسين أبو كويك عبر قصف سيارة تذرعت قوات الاحتلال بأنه كان موجودا فيها ما أدى الى استشهاد زوجته وأطفاله: براء، محمد، وعزيزة، وأدت الجريمة ذاتها الى استشهاد الطفلين: شيماء وعرفات المصري. وفي حادث منفصل نجم عن اللعب بمخلفات متفجرة لجيش الاحتلال استشهد في الانتفاضة الحالية الطفلان: فادي العجل وأحمد أبو رداحة.

## موعد مع الشهادة

واستشهد يوم الخميس الموافق للتاسع من شهر أيلول الجاري الطفل محمد عبد الله محمد جاد الحق، في جريمة بشعة لم تستطع قوات الاحتلال إخفاءها عندما تمكن صحفي فرنسي، هو نفسه من درب أطفالا من الأمعري على مسرحية »القفص« التي فازت في المسابقة العربية المذكورة، من تصوير هذه القوات عندما أطلقت الرصاص عليه، وكيف قام جنود الاحتلال بدهسه لأكثر من مرة في الجيب العسكري الذي كانوا يستقلونه.

قصة استشهاد محمد جاد الحق استأثرت على جانب كبير من حديث أشرف الخليلي الذي قال انه أصبح يقيم عند خاله يوسف البابا اثر مغادرته مخيم قلنديا بعد أن أصبح المخيم مسرحا لاقتحامات ليلية ويومية من قوات الاحتلال فضلا عن مستوطنة «كوكب الصباح» التي أقيمت حديثا كامتداد لمستوطنة «بسغوت» المشرفة على البيرة، وقد عمد المستوطنون في المستوطنة الجديدة في إحدى المرات الى إطلاق قطيع من الخنازير على سكان مخيم قلنديا الذين تصدى شبابه لها. يقول أشرف «محمد كان عفويا وخجولا، وليس له بالمشاكل (...) كان يعمل في التنجيد، لكنه انقطع عن العمل لفترة من الوقت»، وعندما سنحت له فرصة للعمل تزامن ذلك مع استشهاد الشاب عامر عبد الله محمد عايدية فما كان من محمد الا أن قرر عدم التوجه للعمل، والذهاب بدلا من ذلك مع الشباب لعمل ملصق «بوستر» للشهيد. وفي المطبعة يقول أشرف وضع محمد يديه على كلمتي «عامر» و «عايدية» من اسم الشهيد، واقترح على صاحب المطبعة أن يوضع اسمه «محمد» بدل الكلمة الأولى واسم عائلته «جاد الحق» بدل عايدية.. ولما أنجزت المطبعة بوستر الشهيد عامر انطلق محمد اجتماعيا على غير عادته ليلصقه مع بقية أقرانه على جدران المخيم؛ ثم شيع جثمان الشهيد يتابع الخليلي ويشتبك المشيعون مع قوات الاحتلال التي بقيت تلاحقهم من مقبرة البيرة بشكل استفزازي الى أن وقعت الجريمة البشعة التي قضى فيها محمد شهيدا حيث العشرات من البوسترات التي تحمل صورته معلقة الآن على جدران مخيم الأمعري، ومن يدقق في اسمي الشهيدين: عامر الذي اغتيل في أريحا، ومحمد الذي قضى في رام الله سيجد المشترك في اسمهما الرباعي وهو «عبد الله محمد»، وهما الكلمتان التي أبقاهما محمد حين اقترح أن يكون بوستر الشهيد عامر له؛ لدرجة أدمعت صاحب المطبعة حين عاد إليه الشباب لعمل بوستر الشهيد الثاني.

## .. وليس آخرا

إذا كانت هذه الجريمة مأساوية فان استمرار وجود المخيم جريمة بحد ذاته كما يؤكد أبناؤه أنفسهم ووصمة عار في جبين المجتمع الدولي الذي دعاه مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير ساجي سلامة الى تحمل مسؤولياته في مساعدة اللاجئين للعيش بكرامة حتى إيجاد حل عادل لقضيتهم وفقا لقرارات الشرعية ذات العلاقة.

وحتى ذلك الحين لا يعدم أبو يوسف الأمل في العودة الى بلدته السوافرة التي غادرها طفلا غضا في الحادية عشرة من عمره؛ ولا يزال أبو يوسف المشهور بـ «أبو حميد» وله ستة أبناء معتقلين في سجون الاحتلال أشهرهم ناصر أبو حميد محكوم ٧ مؤبدات وخمسين سنة وابن شهيد عبد المنعم استشهد عام ٩٤ لا يزال يحتفظ ببصيرة ثاقبة رغم ضعف البصر في إحدى عينيه؛ وبذاكرة خصبة تسكن فيها وادعة بيارات السوافرة الثمانية: بيارة الخوري بنيامين؛ بيارة المدهون، بيارة أبو حجر، بيارة ملص، بيارة أم عفيف، بيارة حسين الحج، بيارة العبد حسين الحج، وبيارة دار رباح. وتشارك أم يوسف «الختيار» هذه الذكريات دون أن تنسى فلذات أكبادها الستة خلف القضبان أو تنقطع عن الاعتصامات أمام مكاتب الصليب الأحمر لضمان تأمين زيارة إليهم لم تحفل بها منذ فترة. حتى ذلك الحين سيبقى المخيم هو نفسه المخيم: بدوره المتلاصقة حد الاندغام، بأزقته وزواريبه، برائحة مياهه الآسنة، بضنك العيش الذي يسكن البيوت، وفيما تدعى بـ «غرف الضيوف» إن وجدت ستجدون صورا لأطفال كبروا، وآخرين تخرجوا من الجامعات، وغيرهم اعتقلوا أو لفت إطارات صورهم بالأسود دلالة الرحيل؛ لكن تبقى الكرامة، وفعل إنساني لا يقوى على صياغته الا من سكن المخيم، وربما على فهمه أيضا..

## قـالـوا..

«رغم الجراح العميقة والقتل والتشريد، لن نتنازل عن أرضنا ووطننا ومقدساتنا، وحقنا بالعودة الى ديارنا التي هجرنا منها بالقوة. انني أطالب المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الانسان وصناع القرار بالعمل الجاد لتطبيق القرار ١٩٤ والذي ينص على وجوب تسهيل عودة اللاجئين والتعويض عن الصرر الذي لحق بهم».

وليد رجب، أهالي القرى والمدن المهجرة، رام الله.
«الأيام»، ١٤ تموز ٢٠٠٤.

---

«ان شعبنا مصمم على الاستمرار في طريق النضال على درب الشهداء مهما بلغت التضحيات وصولا الى الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وتطبيق حق العودة غير القابل للتنازل او المساومة».

د. واصل أبو يوسف، القوى الوطنية والاسلامية، رام الله.
«الأيام»، ١٤ تموز ٢٠٠٤.

---

«إنني أحث اللاجئين الفلسطينيين على الزحف الى ديارهم من الأردن في كتلة واحدة، لأن ذلك من شأنه أن يحدث صدمة تجبر العالم على الانتباه. انني اقترح على المجلس التشريعي تنظيم مسيرة سلمية بمشاركة نحو ٥٠ ألف لاجئ عبر نهر الأردن، وأدعو المجلس التشريعي الى قيادة هذه المسيرة. ما الذي سيحدث؟ ربما يطلق الجيش الاسرائيلي النار ويردي الكثيرين قتلى.. قد يقتلون ١٠٠، وقد يقتلون ٢٠٠ رجل وامرأة وطفل.. ولكن من شأن ذلك أن يصدم العالم. وسيستيقظ العالم ويتسائل عما يجري».

أرين غاندي، حفيد الزعيم الهندي المهاتما غاندي.
في كلمة أمام المجلس التشريعي.
«الأيام»، ٣٠ آب ٢٠٠٤.

---

«لقد أثبتت السنوات المتلاحقة، عقم الرهان الاسرائيلي، حيث تؤكد مراكز الدراسات والبحث داخل الوطن وخارجه، أن الشعب الفلسطيني بشكل عام، واللاجئين بشكل خاص، يتشبثون بالحق التاريخي والشرعي بالعودة الى أرض فلسطين. كما أن الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، لا يزال يرفع شعار العودة في مختلف المؤتمرات واللقاءات، هذا عدا اللجان المشكلة، وتلك الموجودة في مختلف دول الشتات، وخاصة في أوروبا وأمريكا للدفاع عن حق العودة».

وجيه عطا الله، سكرتير اتحاد مراكز الشباب في مخيمات الضفة الغربية.
«الأيدي الصغيرة»، ١ أيلول ٢٠٠٤.

---

إن المجتمع الدولي لن يتخلي عن اللاجئين الفلسطينيين. إن المجتمع العالمي لم يزل ذو إرادة قوية في استمرار دعم دور الأنروا بالغ الأهمية حتى التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة».

والتر فوست، مدير الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.
حزيران ٢٠٠٤

---

«لا يمكننا أن نحبط رجاء الشباب الفلسطيني اللاجئ، ليس فقط لأن فشلنا في تأمين مستقبلهم سيقض مضاجعنا، ولكن كذلك لأننا نكون قد فشلنا في أداء مهمتنا».

بيتر هانسن، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى.
حزيران ٢٠٠٤






# قصـــتي مـــع المجـزرة

بقلم: محمد بلاص

خاص بـ «حق العودة»:

مساء يوم الثلاثاء الثاني من نيسان عام ٢٠٠٢، كنت قد عقدت العزم على مغادرة بيتي في الجهة الغربية من مخيم جنين، إلى بيت شقيقي الأكبر في حي «الهدف»، غربا، شعورا مني بخطورة الموقف، بعد أن بدأت إسرائيل بإعداد العدة لغزو المخيم.

ليلة واحدة نمتها في بيت شقيقي، برفقة طفلي «مجاهد»، شعرت أنها الدهر كله، بعد أن أصرت زوجتي ووالدتي واثنان من أشقائي على البقاء في المخيم.

ولم تكد أشعة صبيحة اليوم التالي، تشرق، حتى قررت العودة إلى المخيم، ليس من أجل الموت، وإنما من أجل أشقائي وأهلي ممن لم أكن لأستطع أن أكون مأمن، بينما هم في دائرة الخطر المحتم.

في طريق العودة، سيرا على الأقدام، كان الجيش الإسرائيلي قد أنهى حشد قواته، وأحكم الحصار على المخيم المستهدف بالاغتيال، ففي كل مكان كانت تنتشر الدبابات وناقلات الجند المصفحة، وتنصب بطاريات الصواريخ والمدافع، وكلها مصوبة نحو المخيم.

ما أن وصلت البيت، حتى كان أمامه عدد من المقاتلين، يأخذون مواقع لهم في الجهة الغربية التي كانوا يقدرون أن تكون محاولة الاقتحام الإسرائيلية الأولى للمخيم منها، باعتبارها الأكثر عرضا من حيث المساحة، وكان الأمر كما كان هؤلاء يتوقعون.

كثيرون طلبوا منا في ذلك اليوم، عدم المبيت في منزلي، لكونه يقع في مقدمة المخيم، وهناك احتمالات أكيدة لأن يتعرض للقصف، عندما تبدأ المعارك.

وتحت ضغط كبير من هؤلاء، قررت الانتقال بأفراد أسرتي، إلى منزل شقيقي الذي يصغرني سنا، والذي يقع بجوار منزلي، ولكنه محمي إلى درجة معينة من القصف.

في ذلك البيت نمنا ليلة واحدة، كانت مرعبة، بسبب كثافة النيران من جانب الجيش الإسرائيلي، حتى صبيحة اليوم التالي، وقد اندلعت المعارك، وتركزت على مدار الأيام الثلاثة الأولى، في المنطقة التي أقطنها. شعرت بخطر كبير، فقررت الخروج وبرفقتي أمي العجوز، واثنان من أشقائي، إلى جانب زوجتي وطفلاي، وساعدني في ذلك بعض الشبان.

الطريق الوحيدة للخروج من البيت، كانت فقط عبر نافذة خلفية، قفزنا منها الواحد تلو الآخر، ومن ثم بدأنا نركض على غير هدى، حتى أرشدنا بعض الشبان، إلى منزل قريب من منطقة وسط المخيم، يعود لأحد أقارب والدتي.

وهناك، مكثت لعدة ساعات، ثم طلبت من شقيقي الذي يكبرني سنا «غسان»، ووالدتي البقاء في ذلك المنزل، على أن أخرج برفقة زوجتي وطفلاي، متوجها إلى منزل وسط المخيم، كان شقيقي الأصغر «عبد الحكيم»، يتواجد فيه، بحكم علاقة النسب التي كانت تربطه بأصحابه.

## تضاريس مجهولة

كانت الطريق جد مرعبة، ومن غير المعقول أن يغامر أي شخص عاقل، بالخروج من منزل لجأ إليه، إلا إذا كان مضطرا لذلك، فالصواريخ والقذائف والرصاص الثقيل، كان يضرب في كل مكان بالمخيم الذي كان مسرحا لاشتباكات مسلحة عنيفة، بين رجال المقاومة والجيش الإسرائيلي.

كنت في تلك اللحظات، أحمل ابنتي هبة «ثلاث سنوات»، وشقيقي غسان يحمل ابني مجاهد، بينما كانت زوجتي تحمل حقيبة وضعت بداخلها بعضا من الأشياء المهمة للطفلين، وثلاثتنا كنا نركض على غير هدى، لدرجة شعرنا فيها أننا كدنا نقتل عشرات المرات، في الطريق.

بشق الأنفس وصلنا إلى منزل أبو خالد وسط المخيم، وقد اعتقدت لساعات قليلة، أنني وصلت إلى المكان الأكثر أمنا، لكونه من أكثر أحياء المخيم كثافة سكانية، وخيل لي أن الجيش الإسرائيلي لن يقدم على قصفه بأي نوع من أنواع السلاح، ذلك أن أي قصف قد يتعرض له، من شأنه أن يؤدي إلى كارثة.

## القصف يتواصل

اعتقادي ذلك لم يكن على الإطلاق في محله، فلم يكد يمض يوم واحد حتى امتد القصف الإسرائيلي ليشمل ذلك الحي، ولكن على نحو متقطع.

أرشدنا صاحب المنزل إلى غرفة بداخله، قال إنها محصنة وقديمة، ولن يحدث لها أي شيء، حتى ولو هدم المنزل بكامله.

في اليوم التالي، اتصل معي عبر الهاتف النقال زميل لي أراد الاطمئنان على سلامتي، ولم يكن الالتقاط داخل الغرفة «المحصنة»، سليما، ما دفعني إلى الصعود على درج المنزل.

وخلال تلك المكالمة التي كانت قصيرة، شعرت أن المنزل يهتز، فقد أصاب صاروخ مروحية إسرائيلية الطابق الثالث منه، فاشتعلت النيران فيه، وهو ما اضطرني إلى العودة مسرعا إلى الغرفة، ألتقط أنفاسي، فقد شاهدت الموت لحظتها.

في ساعات المساء، كان شقيقي عبد الحكيم يجلس برفقة خطيبته، في غرفة الضيافة، فأصابني شعور غريب دفعني إلى التوجه لهما بطلب الخروج من تلك الغرفة المحاذية للشارع، والجلوس معنا، وذلك عن طريق الممازحة.

ولم نكد نصل الغرفة «المحصنة»، حتى اخترق صاروخ لم نشاهد سوى وهيجه، غرفة الضيافة ليصل إلى منزل مجاور وملاصق للمنزل الذي لجأت إليه، يعود للمواطن صلاح العمار الذي كان يستخدمه إلى جانب السكن، كبقالة بداخلها جرار غاز.

كان عددنا في تلك اللحظات نحو ٣٠ معظمهم من الأطفال والنساء، إلى جانب عجوز تعاني من مرض القلب.

## منظر محزن

منظر لن أنساه طيلة حياتي في تلك الليلة، طفلة لم تتجاوز الثالثة عشرة من عمرها، ألقت بجسدها الصغير إلى حضن والدتها، وهي تصرخ باكية، «ميشان الله ياما فليني، شاعر إنه راسي كله شاب»، فترد عليها الأم التي لا حول لها ولا قوة، بالقول والدموع تنساب من عينيها، «ما تخافيش ياما، الله يهونها، إن شاء الله».

ذات الطفلة، كانت كلما تسمع هدير مروحية، تدرك أن صاروخين أو أكثر حتما سيسقطا في المكان، فتبدأ بالصراخ من جديد، وهي تؤشر بيديها الصغيرتين، وتقول «يا الله بسرعة إنزلن، بكفي».

## .. هكذا تصرف المقاتلون

في اليوم الرابع، لمحت أربعة من المقاتلين، يركضون بدون اتجاه، وهم يحملون سيدة عجوز على نقالة إسعاف، حيث كانوا يبحثون عن طبيب لمعالجتها، بعد أن أصابت جسدها شظايا صاروخ إسرائيلي. صرخت سيدة بهؤلاء، وهي تطلب منهم النجاة وترك العجوز في أقرب منزل، إلا أنهم رفضوا ذلك حتى غابوا عن الأعين. وعلى مدار الأيام الخمسة الأولى، وتحديدا خلال ساعات الليل، كان المقاومون ينطلقون على شكل جماعات، يتفقدون أحوال الأهالي في المنازل، ويطلقون صيحات »التكبير«، من أجل رفع معنويات الأهالي.

## قرار الخروج

كانت الساعة تقترب من منتصف الليل، فانتقلت عندما شعرت بحركة للشبان هناك، إلى منزل المواطن خليل النورسي، حيث تجمع ما لا يقل عن عشرين شابا، أجرى بعضهم اتصالات هاتفية مع أحد المسؤولين الفلسطينيين الذي أبلغهم بدوره أن هناك تقديرات أن الجيش الإسرائيلي بدأ ينسحب من المخيم، وهو ما جعلهم في غاية الفرح والسعادة.

ولم تكد تمض ساعة واحدة على ذلك الاتصال، حتى شعرنا أن إحدى طاقات جهنم قد فتحت على المنطقة التي كنا متواجدين فيها، ليتبين لنا في صبيحة اليوم التالي أن الصوت الذي سمعناه، كان صادرا عن الجيش الإسرائيلي يطلب من الأهالي جميعا الخروج من منازلهم، على وجه السرعة.

أربع مروحيات قتالية على الأقل، كانت تطلق الصواريخ ومن ثم الرصاص الثقيل، على المنطقة، فتفرق الشبان مرة أخرى، بينما عدت إلى المنزل المخبأ، وقد أصبحت جدرانه آيلة للسقوط، والنيران تشتعل في أجزائه العلوية.

ولم أصدق أن تلك الليلة انقضت، وأشرقت شمس اليوم التالي، ونحن على قيد الحياة، فاتخذت قرارا بالخروج من المنزل.

كان قرارا يحمل الكثير من المجازفة، ولكني كنت مضطرا لاتخاذه، ذلك أنني كنت أشعر حينها أن كل طفل وامرأة في ذلك المنزل من مسؤوليتي الشخصية، ولم يعد الأمر يقتصر علي وعلى شقيقاي وزوجتي وطفلاي.

حملت »مجاهد«، وزوجتي حملت «هبة»، وقد أردت أن نكون الاثنان في مقدمة من يخرجون، وعندما أردنا فتح باب المنزل، أصابه صاروخ، فاندفعنا من شدة الخوف إلى ذات الغرفة التي كنا نختبئ فيها.

وسرعان ما عدت وتمالكت نفسي، وطلبت من الجميع الخروج من المنزل بسرعة، حتى لا يتساقط على رؤوسنا، فنقضي تحت الركام، ذلك أن بقاءنا بداخله حتما سيؤدي إلى مقتلنا، أما خروجنا منه إلى الشارع، فذلك يعني أن هناك احتمالات ولو أنها ضئيلة لأن نبقى على قيد الحياة.

خرجت وبرفقتي زوجتي وكل منا يحمل واحدا من الطفلين، في مقدمة ما كانوا برفقتنا تحت القصف، في لحظات كانت أصعب من الموت، ونطقنا فيها الشهادتين لمرات كثيرة.

من زقاق بالجوار، أطل علينا جندي إسرائيلي كان واحدا من بين قوة من المشاة، صوبوا جميعا أسلحتهم نحونا، فاعتقدنا أنهم سيطلقون النار علينا، حتى طلب منا ذلك الجندي بصوت عالي أن نضع أيدينا فوق رؤوسنا، ونسير باتجاه الغرب إلى ساحة المخيم.

## نيران مشتعلة

فعلنا ما طلبه الجندي، وسرنا من وسط المخيم الذي اختفت معالمه، والنيران كانت تشتعل في الكثير من منازله، حتى استوقفني صوت المهندس علي نشرتي الذي طلب منا الانتظار، حتى يخرج من منزل عائلته، برفقة أشقائه وأبنائهم وزوجاتهم.

وانضمت إلينا عائلة نشرتي، وسرنا معا لعدة أمتار، حتى استوقفتنا مجموعة من الجنود الإسرائيليين، كانت تحتل منزل المواطن أبو علي عويس، قبل هدمه بالكامل.

وطلب الجنود من النساء والأطفال بالتوجه إلى ساحة مسجد المخيم، أما الرجال فالبقاء في «الساحة» المدمرة، ومن ثم طلبوا منا أن نبدأ بخلع ملابسنا، وتفتيشنا الواحد تلو الآخر.

## دروع بشرية

كان أحد المحتجزين معنا يعاني من مرض في ظهره، لا يمكنه من السير بمفرده دون مساعدة، فقمت بمساعدته برفقة أحد الشبان، وهو ما جعل ثلاثتنا نتأخر عن المجموعة، فاستوقفنا أحد الجنود طلب منا الوقوف أمامه، أمام مقهى المخيم، حيث كانت المنطقة تشهد اشتباكات مسلحة عنيفة.

شعرنا الثلاثة أننا سنقتل لا محالة، عندما أصر الجندي على استخدامنا كدروع بشرية، حتى حضر جندي آخر من المقدر أنه كان الضابط المسؤول عن ذلك الجندي، فسأله عن أسباب توقفنا، ليرد عليه الجندي بالقول، «دعهم يقتلون برصاص (المخربين)». نقاش دار بين الجندي والضابط، توجه إلينا بعد انتهائه الضابط، ليطلب منا مغادرة المكان، وقد قدم لنا إرشادات حول الطريق التي يجب أن نسلكها، حتى نصل إلى حي «الزهراء» شمال المخيم، حيث كان العشرات من الشبان محتجزين، إلى جانب النساء والأطفال.

اعتقدت أن المسألة لا تعدو عن كونها تدقيقا في البطاقات الشخصية الخاصة بنا، وإذا كان هناك ثمة «مطلوبين» بيننا يجري اعتقالهم، بينما يطلق سراح الآخرين. إلا أن الأمر كان مغايرا تماما، حيث لم يدقق الجنود بالبطاقات الشخصية، فأعادوا تكبيلنا جميعا ووضع عصبات على أعيننا، بعد أن طلبوا من النساء ومن لا تزيد أعمارهم عن ١٥عاما، ولا تقل عن ٤٥عاما، بأن يتدبروا شؤونهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، بينما كان الاعتقال من نصيب المتبقين الذي كنت أحدهم.

## تنكيل في «سالم»

عندما وصلنا إلى حاجز «سالم»، أبلغت الضابط المسؤول أنني صحافي، اعتقادا مني أن مهنتي تلك ستحول دون اعتقالي، فكان رد الضابط، «شو يعني .. طز!!».

في ذلك المكان، أعادوا تكبيلنا بشدة، وتعصيب أعيننا، ووضعونا في ساحة أرضيتها خشنة، ومحاطة بالأسلاك الشائكة، على مدار ثلاثة أيام، كانوا يلقون خلالها قطعا صغيرة من الخبز على الأرض.

في الليلة الأولى، وقد أصابني الإرهاق الناجم عن عدم النوم، لعدة ليالي في المخيم، جراء القصف، غلبني النعاس، فقررت النوم، حتى أيقظني حذاء شرطي إسرائيلي، ضرب ظهري، وهو يقول لي، «صحافي .. عمليات استشهادية !!»، قبل أن يعاود الضرب مرة أخرى، حتى أوصلني إلى ما بين الأسلاك الشائكة، ونزل الدم من أطرافي.

وكان الضرب المبرح من نصيبي على مدار الأيام الثلاثة من الاعتقال في حاجز »سالم«، حتى مرحلة الاستجواب من قبل ضباط المخابرات الإسرائيليين الذي سألني أحدهم عن رأيي في ما يحدث في مخيم جنين، فقلت له، «إنكم ترتكبون المجازر، وتهدمون البيوت على رأس السكان، وتقتلون النساء والأطفال ...».

وقاطعني ضابط المخابرات بالقول، «بإمكاننا أن نزيل مخيمكم عن وجه الأرض .. من أنتم ليقتل جنود جيش الدفاع بقنابلكم، الأفضل لكم أن تخرجوا من هذه البلاد، فهي لن تسعنا معا، اذهبوا إلى مصر أو الأردن، إنكم عرب مثلكم مثلهم، وهم أحمل بكم منا ؟؟!!».

في تلك الأثناء، دخل ضابط آخر، على صراخ زميله الذي بدا في حالة عصبية، فسألني ذلك الضابط عن اسم عائلتي، فأبلغته «بلاص»، ليعود ويسألني عن صحافي اسمه محمد بلاص، فرددت عليه بالقول «أن»، فتوقف أمامي وهو يقول «عمليات استشهادية ؟؟!! أنت من مخيم جنين، هل تعلم أن بيتك مسح عن وجه الأرض ؟؟ ستكتب عن المخيم للتاريخ». مرحلة الاستجواب تلك كانت قصيرة نسبيا، أبلغني في أعقابها ضابط المخابرات بقرار الإفراج عني، ولكن بشرط عدم العودة إلى المخيم، إلا عندما يعلن الجيش الإسرائيلي عن انسحابه.

## النفي إلى رمانة

وكان النفي إلى قرى محاذية للخط الأخضر، المرحلة التالية، حيث تلقى كل شاب من المخيم أفرج عنه من «سالم»، تهديدا بالاعتقال والنقل إلى معتقل «النقب»، إذا ما ألقي القبض عليه مرة أخرى، وهو يحاول العودة إلى المخيم.

في قرية رمانة كانت المحطة التالية، حيث مكثت برفقة المئات من الشبان، لنشكل بمجموعنا ما نسبته الثلث من عدد سكان تلك الصغيرة التي امتلأت مساكنها بنا. كانت المدة المحددة لكثيرين منا من قبل ضباط المخابرات الإسرائيليين، ثلاثة أيام، نعود بعدها إلى المخيم. ولكن الأيام تلك طالت، فتجاوزت العشرة، لدرجة بتنا نشك فيها أننا لن نعود إلى المخيم، للأبد، بعد حاولنا لعدة مرات العودة، ولكن الآليات والدوريات العسكرية الإسرائيلية، كانت لنا بالمرصاد.

وتمر الأيام، وكثيرون منا لم يكونوا يعرفون مصير عائلاتهم، وكنت واحدا من بين هؤلاء، حيث واجهت صعوبات كبيرة في معرفة ما حل بزوجتي وطفلاي ووالدتي التي افترقت عنها في اليوم الأول من القصف.

وبعد عناء، عرفت أن زوجتي والأطفال ومعها خطيبة أخي عبد الحكيم، أصبحن نزيلات جمعية جنين الخيرية، ومن ثم انتقلن إلى منزل الزميل علي سمودي الذي ذهب لإحضارهن من هناك إلى منزله في المدينة.

أما بالنسبة لوالدتي، فسمعت الكثير من الروايات عنها، فقد حدثني أحد الشبان أنها قد استشهدت عندما أصاب صاروخ المنزل الذي لجأت إليه، حتى تبين لي بعد عدة أيام أنها لم تصب بأي أذى، ووصلت إلى منزل شقيقي الأكبر «بسام» في حي الهدف.

## العودة إلى المخيم

وعندما أصبحت حالة من اليأس تسيطر علينا ونحن في رمانة، قررنا العودة إلى المخيم فرادى وجماعات، على أن نبقى أسرى، وذلك مهما كان الثمن.

في اليوم السابع من النفي إلى رمانة، قررت مغادرة القرية، بعد أن استكشف لي شقيقي بسام الطريق، فأبلغني أن هناك إمكانية لأن أصل إلى بيته في «الهدف».

على بوابة منزل بسام، كانت والدتي بانتظارنا أنا وشقيقاي عبد الحكيم وغسان، وعندما لمحتنا عن بعد، بدأت تبكي وتقبلنا، وهي تقول لنا، «ولا يهمكم يما، يلعن أبو الدور، الدور بتتعوض»، في كلمات أشعرتني أن المنزل الذي بنيته بعد شقاء سنوات، قد هدم.

مكثت يومان في بيت بسام، ومن ثم سألني عما إذا كان لدي استعداد لأن نحاول معا العودة إلى المخيم، رغم الانتشار المكثف للجيش الإسرائيلي في محيطه، بعد ارتكاب المجزرة.

كانت إجابتي ب «نعم»، فتوجهت وبسام وعبد الحكيم إلى المخيم، وبرفقتنا مجموعة من النسوة، لنجد الكارثة التي ألمت بأهالي المخيم، حيث مئات البيوت المدمرة والمحترقة، وأعمال البحث قد بدأت عن الضحايا تحت الأنقاض، وعائلات تحاول إخراج ما هو صالح من أثاث ومستلزمات من تحت الركام.

في يوم العودة، أراد شقيقي عبد الحكيم، مساعدة أهل خطيبته على إخراج ما هو صالح للاستعمال من منزلهم المدمر بالكامل.

وبينما كان عبد الحكيم يساعد أقاربه، انفجرت قنبلة تسببت ببتر كفه الأيمن، وساقه، وأصابت سائر جسده، في حادثة تكررت كثيرا بينما كانت الدبابات وناقلات الجند الإسرائيلية لا تزال تطوق المخيم، وراح ضحيتها كثيرون معظمهم من الأطفال استشهد بعضهم، والبعض الآخر أصبحوا معاقين بعد أن فقدوا أطراف لهم.

## فلسطينيون يكتبون عن اللجوء والعودة والحنين

# رسالة من المنفى

شعر: محمود درويش

تحيةً.. وقبلةً
وليسَ عندي ما أقولُ بعدْ
من أينَ أبتدي؟ وأينَ أنتهي؟..
ودورةُ الزمانِ دونَ حدّ
وكلُّ ما في غربتي
زوّادةٌ، فيها رغيفٌ يابسٌ، ووَجدْ
ودفترٌ يحملُ عنّي بعضَ ما حملتْ
بصقتُ في صفحاتهِ ما ضاقَ بي من حقدْ
من أينَ أبتدي؟
وكلُّ ما قيلَ وما يقالْ بعدَ غدْ
لا ينتهي بضمّةٍ.. أو لمسةٍ من يدْ
لا يُرجعُ الغريبَ للديار
لا يُنزلُ الأمطار
لا يُنبتُ الريشَ على
جناحِ طيرٍ ضائعٍ.. منهدّ
من أينَ أبتدي؟
تحيةٌ.. وقبلةٌ.. وبعدْ..

-٢-

أقولُ للمذياع.. قلْ لها أنا بخيرْ
أقولُ للعصفورِ
إن صادفتَها يا طيرْ
لا تنسني، وقلْ بخيرْ
أنا بخيرْ
أنا بخيرْ
ما زال في عينيَّ بصرْ!
ما زالَ في السّما قمرْ!
وثوبي العتيق، حتى الآنَ، ما اندثرْ
تمزقت أطرافهُ
لكنني رتقتهُ.. ولم يزلْ بخيرْ
وصرتُ شاباً جاوزَ العشرين
تصوريني.. صرتُ في العشرينْ
وصرتُ كالشبابِ يا أمّاه
أواجهُ الحياه
وأحملُ العبءَ كما الرجالُ يحملونْ
وأشتغل
في مطعمٍ.. وأغسلُ الصحون.
وأصنعُ القهوةَ للزبونْ
وألصقُ البسماتِ فوق وجهيَ الحزينْ
ليفرحَ الزبونْ

-٣-

أنا بخيرْ
قد صرتُ في العشرينْ
وصرتُ كالشباب يا أمّاه
أدخّنُ التبغَ، وأتّكي على الجدارْ
أقولُ للحلوةِ: آه
كما يقولُ الآخرونْ
« يا إخوتي، ما أطيبَ البنات،
تصوروا كم مُرَّةٌ هيَ الحياة
بدونهنَّ.. مُرّة هي الحياة »
وقالَ صاحبي: » هل عندكم رغيف؟
يا إخوتي، ما قيمةُ الإنسانْ
إن نامَ كلَّ ليلةٍ.. جوعانْ؟ »
أنا بخيرْ
أنا بخيرْ
عندي رغيفٌ أسمر
وسلّةٌ صغيرةٌ من الخضار

-٤-

سمعتُ في المذياع
تحيةَ المشرّدينَ.. للمشرّدينْ
قالَ الجميعُ: كلّنا بخيرْ
لا أحدُ حزينْ؛
فكيفَ حالُ والدي؟
ألمْ يزَلْ كعهدهِ، يحبُّ ذكرَ الله
والأبناءَ.. والترابَ.. والزيتون؟
وكيفَ حالُ إخوتي
هل أصبحوا موظفين؟
سمعتُ يوماً والدي يقولْ:
سيصبحونَ كلهم معلمين...
سمعتهُ يقول:
(أجوعُ حتى أشتري لهم كتاب)
لا أحد في قريتي يفكُّ حرفاً في خطاب
وكيفَ حالُ أختنا
هل كبرتْ.. وجاءها خُطّاب؟
وكيفَ حالُ جدّتي
ألم تزلْ كعهدها تقعدُ عندَ البابْ؟
تدعو لنا...
بالخيرِ.. والشبابِ.. والثوابْ!
وكيفَ حالُ بيتنا
والعتبةِ الملساء.. والوجاقِ.. والأبوابْ؟
سمعتُ في المذياع
رسائل المشرّدينَ.. للمشردينْ
جميعهم بخيرْ!
لكنني حزينْ..
تكادُ أن تأكلَني الظنونْ
لم يحملِ المذياعُ عنكم خبراً..
ولو حزينْ
ولو حزينْ

-٥-

الليلُ  يا أمّاهُ  ذئبٌ جائعٌ سفّاح
يطاردُ الغريبَ أينما مضى..
ويفتحُ الآفاقَ للأشباح
وغابةُ الصفصافِ لم تزلْ تعانقُ الرياح
ماذا جنينا نحنُ يا أماهُ؟
حتّى نموتَ مرّتين
فمرّةً نموتُ في الحياة
ومرةً نموتُ عندَ الموتْ!
هل تعلمينَ ما الذي يملأني بكاء؟
هَبي مرضتُ ليلةً.. وهدَّ جسمي الداء!
هل يذكرُ المساءْ
مهاجراً أتى هنا.. ولم يعدْ إلى الوطن؟
هل يذكر المساءْ
مهاجراً ماتَ بلا كفنْ؟
يا غابةَ الصفصاف! هل ستذكرين
أن الذي رَموْه تحتَ ظلّكِ الحزينْ
-كأيِّ شيءٍ ميّتٍ  إنسانْ؟
هل تذكرينَ أنني إنسانْ
وتحفظينَ جثتي من سطوةِ الغربانْ؟
أمّاهُ يا أماه.
لمن كتبتُ هذهِ الأوراق
أيُّ بريد ذاهبٍ يحملها؟
سُدَّت طريقُ البرِّ والبحارِ والآفاقْ..
وأنتِ يا أمّاه
ووالدي، وإخوتي، والأهلُ، والرفاقْ..
لعلّكم أحياءْ
لعلّكم أمواتْ
لعلّكم مثلي بلا عنوانْ
ما قيمةُ الإنسان
بلا وطن
بلا علَمْ
ودونما عنوانْ
ما قيمةُ الإنسانْ؟

الشاعر محمود درويش من مواليد عام ١٩٤٢ في قرية «البروة» المهجرة بالقرب من عكا، هجر مع عائلته في العام ١٩٤٨ الى قرية دير الأسد المجاورة، تعرض لاحقا للسجن في المعتقلات الاسرائيلية ثلاث مرات في الستينات. وفي مطلع السبعينات وصل محمود درويش إلى بيروت، حيث تم تعيينه عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد قدم درويش استقالته من المجلس الوطني الفلسطيني في التسعينات بعد توقيع اتفاقية أوسلو. وللشاعر عشرات الدواوين الشعرية التي ترجمت الى عدة لغات. يرأس الشاعر أيضا مجلة «الكرمل» الثقافية التي تصدر من رام الله.

# من القدس الى بغداد

شعر: أبو الحسن الراضي

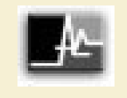
خاص بـ «حق العودة»:

هذا القريضُ رسالةٌ    يَروْي لنا سير الرِّفاقْ
سَجِّل بأنَّ فصولها    كُتِبت بأدمعنا الرِّقاقْ
جفّت مآقينا...على    مُرِّ المآسي والفُراقْ
وضعوا قراراً جائراً    مِن أرض كابولَ انطلاق
جمعوا عتادا مرعباً    قد أعلنوا بَدْء السياق
خانوا العهود نذالَةً    في شرعنا هذا إباق
ضاق الفضاء بأرضنا    مُلئت محافِلنا شِقاق
سُحِقت سنابل حقلنا    ودماءُ إخواني تُراق
من هَول مَشهدهم ترى    زَبداً فهل جَفّت رياق
الناس تلعنُ... ظالماً    عاشوا حياةً لا تطاق
ذهب اللبيبُ مسائلاً    حَتّى متى هذا السياق
لا تسمعوا لخطابهم    مُدّوا الايادي للعناق
هذا شِعارك أُمتي    لا للعمالةِ والنّفاق
زافَ اليهودُ حقيقةً    عَن قدسنا شهِدَ البُراق
والدولةُ العظمى طغت    طفحت بخمرهمُ الزِّقاق
شرفُ العروبةِ ضائعٍ    من ذا يحارب ما يحاق
هجروا حليبا طاهراً    واستطيبوا لبنَ النياقْ
خذلوا الآن رؤوسَهم    شَربوا كؤوسهمُ الدهاقْ
صَغُروا لطاعةِ قادةٍ    عَجِزوا عَن فهمِ المساقْ
شُغِلوا بأعتابٍ لهم    أو ليس ينقُصُهم خَلاقْ
سَكتت حناجرهم فما    سُمعوا وما سَكبت مُآقْ
دمنا الُمسجَّي صارخٌ    تُهنا وقد ضاقَ الزُّقاقْ
نبكي على أطلالنا    مُهجُ الحرائر في احتراقْ
بغدادُ تعلنها لكم    لا لن تسامَ ولن تساق
القدسُ تندبُ حظَّهِا    فمتى يكون لها عِتاقْ
طلبَ القِران بِحُرَّةٍ    تلك العروسُ لها صُداقْ
إنْ لم تطيقوا صَوْنَها    يا إخوتي وجبَ الطلاقْ
يا نينوى قولي لهم    ذهبَ المغاضبُ في اشتياق
غَرْسُ الرجولة قد نما    أيقودُ ثورتنا مُعاق
حَكمَ الرُّويبِضُ أُمّةً    حسبوا سوادهم فِتاق
لو كان فيهم مُعقلٌ    لاستكثروا فيهم بُصاق
إنّي كتبت قصيدتي    للصامدين ومَنْ أفاقْ
صاح المنادي عِزْوتي    جاؤوا على قدم وساقْ
نَفضوا غُبارَ حِرابِهم    فإذا سَيوفهمُ دِلاقْ
من رام نصراً ظاهراً    شدَّ العزيمة والوثاق
النصر موعدنا غداً    في صبحنا صاح الزِّواق
هذا سبيل خلاصنا    لا تقعدوا ضمن النّطاقْ
هذا ختام قصيدتي    أدعو العروبة للوِفاقْ
النّصر صبر سويعةٍ    حتى وإنْ زادوا الخناق
وأقول معتصما به    قسماً بمن رفع الطِباق
هذا يمين صادقٌ    إنّي أحبُكَ يا عراقْ
إنّي أحبُّكَ يا عراق    إنّي أحبُّكَ يا عراق

أبو الحسن الراضي من مواليد مخيم عايدة، في محافظة بيت لحم، وهو لاجئ من قرية رأس أبو عمار. يعمل الراضي مدرسا للغة العربية، وهو شاعر يهتم بفصاحة اللغة، معتمدا السهولة لإيصال الرسالة بأقصر الطرق.



# صبرا وشاتيلا ... في الذاكرة

حق العودة

تصدر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

تحرير

محمد جرادات نهاد بقاعي

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.



بيت لحم، فلسطين
ص. ب. 728
تلفاكس: 02-2747346 ، هاتف 02-2777086
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org



يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.